الجامـــعة الإسلاميـــة – غـــزة
عمادة الدراســـات العليـــا
كليـــــة التجـــــارة
قسم إدارة الأعمال

دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها

" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين "

إعـــداد الطالبـــة
ميـــساء مـــحى الـــدين كُـــلاب

إشـــراف
الدكتور / فارس محمود أبو معمر

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

1428 هـ - 2007 م

﴿ قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ﴾

البقرة (32)

صدق الله العظيم

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دوافع تطبيق دعائم بازل II وتشخيص التحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون تطبيق دعائم بازل II والوقوف على الاستعدادات التي قامت بها السلطات الرقابية الممثلة بسلطة النقد الفلسطينية والمصارف العاملة في فلسطين في تطبيق دعائم بازل II.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي،حيث تم إعداد استبانة شملت على دوافع تطبيق دعائم بازل II والتحديات الداخلية والخارجية ، وتم توزيعها على الإدارات العامة للمصارف العاملة في فلسطين وكذلك اللجنة المختصة بمتابعة لجنة بازل لدى سلطة النقد الفلسطينية، أي تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وقد تحقق معدل استرداد 85.7% من المجتمع الكلي للبحث للمصارف العاملة في فلسطين وكذلك تم استرداد كامل الاستبانات الموزعة على اللجنة المختصة بمتابعة بازل لدى سلطة النقد الفلسطينية .

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى سعى المصارف العاملة في فلسطين لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات دولية ثم رقابية وأنها ستكون قادرة على الالتزام بدعائم بازل II قبل أن تصبح واجبة التنفيذ في عام 2009 ، ومن أهم دوافع تطبيق دعائم بازل II تقوية واستقرار الجهاز المصرفي والشفافية والإفصاح عن المعلومات وتحسين إدارة المخاطر، وتواجه المصارف العاملة في فلسطين مجموعة من التحديات لتطبيق دعائم بازل II كان من أهمها عدم وجود خطط إستراتيجية ، وقلة الموارد البشرية الداخلية المدربة، وعدم ملائمة السياسة المحاسبية مع الممارسات العالمية ، ضعف البيئة التشريعية والقانونية وعدم توفر الكفاءات البشرية الخارجية في مجال (التحليل المالي، النظم المحاسبية، تقنية المعلومات) ، بالإضافة إلى عدم وجود مؤسسات الجدارة الائتمانية المحلية ، وتظهر النتائج عدم استعداد المصارف الوطنية العاملة في فلسطين لمتطلبات بازل II حيث لا توجد تهيئة لإدارة المخاطر لديها من خلال عدم وجود إدارة مخاطر مستقلة وعدم وجود هيكل لإدارة المخاطر الائتمانية والتسويقية والتشغيلية ، كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن سلطة النقد الفلسطينية لم تظهر استعداد لمتطلبات بازل II من خلال عدم وجود تعليمات وإرشادات ، ولم تضع الجهات الرقابية القوانين والإجراءات الضرورية لتطبيق دعائم بازل II .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها :

تعزيز سعى المصارف الوطنية والوافدة على تطبيق متطلبات بازل II استجابة لمتطلبات دولية ورقابية من حيث تعزيز دافع تقوية واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني وزيادة الشفافية والإفصاح بالمعلومات المالية والغير مالية وخاصة المخاطر ، وضرورة إعداد خطة للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال والعمل على إيجاد إدارة مخاطر مستقلة تشمل إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية والتسويقية ، وأن تتوافق سياسات تطبيق متطلبات بازل II مع الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في فلسطين وتنمية الموارد البشرية الداخلية في مجالات الإحصاء وتقييمات النماذج واختبارات التحليل والتزييف ، و توفر كفاءات بشرية خارجية في مجال (التحليل المالي، النظم المحاسبية، تقنية المعلومات)، و ضرورة توافر مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية و ضرورة توفر إطار قانوني مناسب للمصارف و أن تعمل سلطة النقد الفلسطينية إجراء تقييم شامل لوضع الجهاز المصرفي الفلسطيني فيما يتعلق بقدرة البنوك على تطبيق معيار بازل II .

Abstract

This study aimed to determine the factors of the implementation of the pillars of Basel II and analysis of internal and external challenges to the implementation of the pillars of Basel II and standing on the preparations undertaken by the regulatory authorities represented the Palestinian Monetary Authority and banks operating in Palestine in the implementation of the pillars of Basel II.

The research used analytical description methodology, questionnaire has been prepared included the factors of the pillars of Basel II implementation and the internal, external challenges. Copies of the questionnaire were distributed to the public administration of banks operating in Palestine, as well as the specialized committee for the follow-up to the Basel Committee at PMA, so that comprehensive survey was used, the verification recovery rate 85.7% of the community's overall examination of banks operating in Palestine, as well as the recovery of the full resolutions were distributed to the specialized committee follow-up to the Basel at PMA..

The most important results of the study are : bank which are operating in Palestine try to imply the pillars of Basel II in response to the requirements of international then regulatory requirement and then banks will be able to supports the Basel II before it becomes enforceable in 2009, the most important incentive for applying the pillars of Basel II is the strengthen and the stability of the banking system, transparency the disclosure of information and improve risk management. Banks operating in Palestine facing a series of challenges to the implementation of the pillars of Basel II the most important was the lack of strategic plans, and the lack of internal human resources trained, inadequate accounting policy with global practices, weak legal and legislative environment and the lack of human competencies Foreign in the area of (financial analysis, accounting systems, technical information), in addition to the lack of credit worthiness of local institutions, and results show the unwillingness of national banks operating in Palestine to the requirements of Basel II, as there is no creation of a risk management during their absence of independent risk management and the absence of the structure of credit risk management, marketing, operational, as well as results of the study showed that PMA did not appear ready for the requirements of Basel II by the lack of instructions and guidance, it did not develop the regulatory laws and procedures necessary for the application of the pillars of Basel II.

The research reached to the following main recommendation : Strengthening national banks and sought to apply the requirements of the incoming Basel II in response to the requirements of international regulatory and defended in terms of enhancing stability and strengthen the Palestinian banking system and increase transparency and disclosure of financial information of others, especially financial risks, and the need to prepare a plan for the overall assessment of the adequacy of capital and work to create an independent risk management includes management credit risk, operational and marketing, and policies consistent application of the requirements of Basel II with the economic and political conditions prevailing in Palestine and the internal human resources development in the fields of statistics and evaluations of models and tests analysis and counterfeiting, and provide efficiencies in the area of human external financial analysis, accounting systems, information technology and the need for institutions assess creditworthiness and the need to provide an appropriate legal framework for banks and operate PMA a comprehensive assessment of the development of the Palestinian banking system with regard to the ability of banks to apply the standard of Basel II.

إهـــداء

إلى كل إنسان يعلم أنه بالعلم والعقل

لا بالمال والذهب يزداد مع الغنى قدرا بلا طلب

إلى كل من تلقيت عنهم العلم انحني احتراما وتقديرا

إلى والدي ووالدتي.....

إلى أسرتي .....

إلى الزميلات والزملاء في الأقسام التجارية في كلية تدريب غزة

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر لله سبحانه و تعالى الذي ارتضى أن يكون شكر الناس شكراً له . . . كما أتوجه بالشكر و التقدير لأسرتي العزيزة لمساندتها و دعمها لي لإنجاح و إتمام هذه الدراسة جزاه الله عني خير الجزاء . .

كذلك أتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان إلى أستاذي الدكتور فارس أبو معمر على نصائحه السديدة و تفضله بالإشراف على هذه الدراسة جزاه الله كل خير

كما أشكر الدكتور يوسف عاشور ، و الدكتور علي شاهين لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة

كما و أتقدم بجزيل الشكر و العرفان لكل من ساهم و ساعد على إنجاح و إتمام هذه الدراسة وأخص بالذكر سلطة النقد الفلسطينية التي ساهمت في تحكيم الاستبيان وتوزيعه على المصارف العاملة في فلسطين وأوجه الشكر الخاص للأستاذ رامي أبو شريفة والأستاذ فوزي أبو جزر والأخت غادة أبو عويل في سلطة النقد الفلسطينية لما قدموه لي من مساعدة.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
آية قرآنية	أ
ملخص الدراسة باللغة العربية	ب
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	د
إهداء	و
شكر وتقدير	ز
قائمة المحتويات	ح
قائمة الجداول	ك
قائمة الأشكال	م
قائمة الملاحق	ن
فصل تمهيدي : الإطار العام للدراسة	
أولاً: المقدمة	2
ثانياً: مشكلة الدراسة	4
ثالثاً: متغيرات الدراسة	7
رابعاً: فرضيات الدراسة	8
خامساً: أهداف الدراسة	8
سادساً: أهمية الدراسة	9
سابعاً: الدراسات السابقة	9
الفصل الأول : مقررات لجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال	
مقدمة	23
المبحث الأول: معيار لجنة بازل لقياس كفاية رأس المال لعام 1988م	
أولاً:نشأة لجنة بازل	26
ثانياً: أهداف لجنة بازل	28
ثالثاً:معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل لعام 1988م	29
رابعاً: ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل I	35

المبحث الثاني : المعيار الجديد لمعيار كفاية رأس المال " بازل II "	
أولاً: مقدمة	**39**
ثانياً: هدف اتفاق بازل II	**39**
ثالثاً: أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل I واتفاق بازل II	**40**
رابعاً: توقيت تطبيق الاتفاق الجديد بازل II	**41**
خامساً: الدعائم الثلاث للإطار الجديد المقترح	**42**
الفصل الثاني : دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها	
مقدمة	**52**
المبحث الأول : دوافع تطبيق دعائم بازل II	
مقدمة	**54**
أولاً: تطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات دولية	**55**
ثانياً: تطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات رقابية	**57**
ثالثاً: تطبيق دعائم بازل II من أجل تقوية واستقرار النظام المصرفي	**59**
رابعاً: تطبيق دعائم بازلII من أجل إزالة المنافسة الغير عادلة بين المصارف	**62**
خامساً: تطبيق دعائم بازل II من أجل تحسين إدارة المخاطر	**62**
سادساً: تطبيق دعائم بازل II من أجل تحسين الشفافية والإفصاح (الانضباطية السوقية)	**63**
المبحث الثاني : تحديات تطبيق دعائم بازل II	
مقدمة	**68**
أولاً : إدارة مشروع بازل II	**68**
ثانياً: تحدي التكاليف الكبيرة للتطبيق	**69**
ثالثاً: بازل II وتطوير النظم المحاسبية	**70**
رابعاً: تحدي توافر الكفاءات البشرية	**71**
خامساً: تحدي توافر مؤسسات تصنيف محلية	**71**
سادساً: التحديات التي تتعلق بالبيئة الاقتصادية	**72**
المبحث الثالث : تطبيقات بازل II اعتبارات التطبيق العملي لدعائم بازل II	
مقدمة	**76**
أولا: دور السلطات الرقابية	**76**
ثانياً: الخطوات العملية لتطبيق المحور الأول لبازل II	**77**

ثالثاً: التطبيقات العملية لتطبيق المحور الثاني لبازل II	80
رابعاً: التطبيقات العملية لتطبيق المحور الثالث لبازل II	82
خامساً: مراجعة ومراقبة الإطار التنظيمي والقانوني	83
سادساً: تقييم الاحتياجات من الموارد والتدريب	85
المبحث الرابع: الجهاز المصرفي في فلسطين	
أولاً: تطور عدد البنوك وفروعها	88
ثانياً: تطور أداء البنوك	89
الفصل الثالث: الإطار العملي: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	
المبحث الأول: منهجية الدراسة	
أولاً: مقدمة	93
ثانياً: منهجية الدراسة	93
ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة	93
رابعاً: أداة الدراسة	95
خامساً: الأساليب الإحصائية	98
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها	
أولاً: خصائص العينة	100
ثانياً: تحليل فقرات الدراسة	107
ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة	150
الفصل الرابع : النتائج و التوصيات و الدراسات المقترحة	
النتائج	155
التوصيات	158
الدراسات المقترحة	160
قائمة المراجع	
المراجع العربية	161
المراجع الأجنبية	167
ملاحق الدراسة	168

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	أوزان المخاطر للتصنيفات الائتمانية المختلفة	45
(2)	الفرق بين التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم	46
(3)	أنواع المخاطر التشغيلية	48
(4)	البنوك العاملة في فلسطين وفروعها خلال عامي 2005/2004	89
(5)	المصارف العاملة في فلسطين حسب جنسيتها	94
(6)	ليكرت لقياس الاستبيان	96
(7)	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات القسم الثاني (دوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني) والدرجة الكلية لفقراته	177
(8)	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات (التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين لتطبيق دعائم بازل II) والدرجة الكلية لفقراته	180
(9)	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث (البيئة التشريعية والقانونية) والدرة الكلية لفقراته	182
(10)	الصدق البنائي لمجالات الدراسة	83
(11)	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	183
(12)	معاملات الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	183
(13)	توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس	100
(14)	توزيع أفراد العينة وفق متغير المسمى الوظيفي	101
(15)	توزيع أفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي	102
(16)	توزيع أفراد العينة وفق متغير التخصص	103
(17)	توزيع أفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة	104
(18)	توزيع أفراد العينة وفق متغير سنوات العمل في المنصب الحالي	105
(19)	توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في مجال بازل	106
(20)	تحليل فقرات المجال الأول (متطلبات دولية ورقابية)	107
(21)	تحليل فقرات المجال الأول (تقوية واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني)	109

(22)	تحليل فقرات المجال الأول (المنافسة بين المصارف)	113
(23)	تحليل فقرات المجال الأول (الشفافية والإفصاح)	116
(24)	تحليل فقرات المجال الأول (إدارة المخاطر)	119
(25)	تحليل المجالات الفرعية للمجال الأول (دوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني)	132
(26)	تحليل فقرات المجال الثاني (خطط إستراتيجية)	133
(27)	تحليل فقرات المجال الثاني (المراجعة الرقابية)	135
(28)	تحليل فقرات المجال الثاني (السياسة المحاسبية)	137
(29)	تحليل فقرات المجال الثاني (الموارد البشرية)	138
(30)	تحليل فقرات المجال الثاني (التحديات الخارجية)	140
(31)	تحليل المجالات الفرعية للمجال الثاني (التحديات الداخلية والخارجية)	143
(32)	تحليل فقرات المجال الثالث (البيئة التشريعية والقانونية)	145
(33)	معاملات ارتباط سبيرمان بين دوافع تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين وبين عملية تطبيق دعائم بازل II	150
(34)	معاملات ارتباط سبيرمان بين التحديات الداخلية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين وبين عملية تطبيق دعائم بازل II	151
(35)	معاملات ارتباط سبيرمان بين التحديات الخارجية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين وبين عملية تطبيق دعائم بازل II	152
(36)	اختبار مان وتني للفروق بين آراء العينة حسب متغير نوع البنك	153

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل I واتفاق بازل II	**41**
(2)	النطاق الجديد لتطبيق الاتفاق	**56**
(3)	أركان المعيار الجديد لكفاية رأس المال Basel II	**59**

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1) أسماء المحكمين
ملحق رقم (2) الاستبانة
ملحق رقم (3) الجداول الإحصائية لتحليل المجالات
ملحق رقم (4) كتاب إلى سلطة النقد الفلسطينية

فصل تمهيدي
الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

ثانياً: مشكلة الدراسة

ثالثاً: متغيرات الدراسة

رابعاً: فرضيات الدراسة

خامساً: أهداف الدراسة

سادساً: أهمية الدراسة

سابعاً: الدراسات السابقة

الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمـــــــــة:

يعد اتفاق بال الصادر في تموز 1989م حدثاً بارزاً في عالم المصارف المعاصرة بوجه عام ، وفي العمل المصرفي الدولي بوجه خاص ، فقد انصب الاتفاق على بعث أهميـــة كفايـــة رأس المال من جديد ،والتوكيد على ملاءة المصرف باعتبارها ركنا أساسيا في الصيرفة السليمة والرصينة ،وكذلك لتنسيق وتوحيد نظم الرقابة المصرفية فيما يتعلق بهذا المجـــال مـــن العمـــل المصرفي (الهندي ، 2003).

وتعتبر هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التي تؤثر في تنظيم العلاقات المـــصرفية بـــين الدول ، وكدليل قوي على تأثير اتفاقية بازل على الجهاز المصرفي الفلسطيني فقد نص الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي على الرجوع إليها في تسوية بعض المـــسائل ، وكـــذلك نـــص الاتفـــاق الفلسطيني الأردني على أن تكون اتفاقية بازل مرجعا معتمدا فيما يتعلق بعملية تنسيق الرقابـــة المصرفية وتوزيع المسئوليات الرقابية بين السلطة النقديـــة الأم والـــسلطة النقديـــة المـــضيفة (عاشور ، 2003) .

ومع تبني معظم المصارف في شتى أقطار العالم للقواعد الأساسية لها قامت اللجنة فـــي الآونة الأخيرة واستكمالا لجهودها في مجال تنسيق معايير كفاية رأس المال علـــى المـــستوى العالمي بصياغة مقترحات لقواعد إضافية جديدة وسعت بموجبها نطاق كفاية رأس المال لتشتمل على مخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة وخاصة بعد تطور الصناعة المـــصرفية والماليـــة وتزايد تعامل المصارف في أنواع المنتجات المالية والمتاجرة بـــالأوراق الماليـــة ومـــشتقاتها المتنوعة (عمر ،1996 أ).

وقد صدرت الطبعة الأولى من وثيقة اتفاق بازل II في عام 1999م وصدرت الطبعـــة الثانية في عام 2001م بعد إجراء بعض التعديلات والإضافات والتي تمت في إطار الإجابة عن استفسارات بعض البنوك ثم صدرت الطبعة الثالثة في ابريل 2003م وهى تعتبر أهم المجهودات الخاصة في تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي حيث يتكون اتفاق بازل II من ثلاث محاور هي :

المحور الأول : المتطلبات الدنيا لرأس المال Minimum Capital Requirements .

المحور الثاني : عمليات المراجعة الرقابية Supervisory review process.
المحـــور الثالـــث : انـــضباط الـــسوق (الإفـــصاح العـــام) Market discipline (Public disclosure) (حشاد ، 2004)

ويختلف اتفاق بازل II عن بازل I اختلافاً جذرياً في كيفية الاتفاق ، فبينما ركز اتفـــاق بازل I على أهمية تحقيق البنوك لمعدل كفاية رأس المال ولم يركز إلا على مخاطر الائتمـــان وذلك بموجب اتفاق 1988 ، وبعد ذلك أضاف أوزان مخاطر السوق فـــي عـــام 1996، ولـــم يتطرق اتفاق بازل I إلى إدارة المخاطر المصرفية ، فإن اتفاق بازل II ركز في محوره الأول على أساليب القياس المختلفة لمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل وأعطى للبنـــوك الحريـــة فـــي استخدامها أساليبها ونماذجها الداخلية (حشاد ، 2005) .

وقد أشارت لجنة بازل إلى أن هناك بعض التحديات التي ستواجه البنوك من أهمهـــا قيود (محدودية) الموارد والأولويات الأخرى والتي تجعل تطبيق الاتفاق يتأخر عـــن موعـــده المحدد في نهاية عام 2006م وخصوصاً في الدول باستثناء الدول العشر الكبرى فلذلك لابد من اهتمام السلطات الرقابية الوطنية في الدول المختلفة بتطبيـــق العناصـــر الأساســـية لمكونـــات المحورين الثاني والثالث (عمليات المراجعة الرقابية وانضباط السوق) حتى لو تـــم تطبيـــق المحور الأول (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال) بعد نهاية عام 2006م (حشاد ، 2004) ، كما أنه يستدعي التعامل مع اتفاقية بازل الجديدة خليطا ذكيا من السياسات والإجراءات ويبـــدو بلورة هذه السياسات ووضعها موضوع التنفيذ عملية تستهلك سنوات طويلة (مكرم ،2003) .

ولا شك أن السلطات النقدية والرقابية في كل الدول المتقدمة ومعظم الدول النامية ومنها الدول العربية قد بذلت مجهودا كبيرا في سبيل التعريف ببازل II وأهمية تطبيقها بالإضافة إلى أن هناك بعض البنوك التي رسمت خارطة الطريق إلى بازل II وبدأت تعد نفسها للسير في هذا الطريق (حشاد ،2005).

وعندما يتعلق الأمر بتطبيق مقترحات بازل II فإن الأمر يجاوز مجرد تطبيق نصوص جديدة إلى خلق ثقافة في إدارة العمل المصرفي مع ما يتطلبه هذا من تهيئة البيئة المناسبة لذلك ، وبالتالي فإن التطبيق الفعلي لمقترحات بازل II سوف يتطلب بالضرورة توفير عناصر البيئـــة الأساسية المصرفية من تعديل وتطوير في القواعد والمعايير المحاسبية ومن تطـــوير لأنـــشطة

وخدمات مالية ، إلى الارتقاء بالكفاءة المهنية للعاملين في هذا القطاع (صندوق النقد العربي ، 2004).

حيث أن الجهاز المصرفي الفلسطيني حديث النشوء مقابل الأنظمة المصرفية في الدول المحيطة ، ويسعى لأن يلحق بمطاف المصارف في الدول المتقدمة ، وخاصة وأنه ليس بمعزل عن المحيط الدولي والعربي ، كان لابد أن تقوم سلطة النقد الفلسطينية التي تشكل رأس الهرم لهذا الجهاز بالالتزام بالمعايير التي تقررها لجنة بازل ، لأن الالتزام يمثل خطوة هامة في مجال ضمان الاستقرار المصرفي والمالي على الصعيدين المحلي والدولي ، خاصة وان اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل سنة 1993م تناول دور سلطة النقد الفلسطينية ومن ضمنها الإشراف على المبادئ والمقاييس الدولية الواردة في الاتفاقيات الدولية ، خاصة على مبادئ لجنة بازل ، كما تم الإشارة لذلك في اتفاقية التعاون بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية ، حيث تكون اتفاقية بازل الدولية مرجعا معتمدا فيما يتعلق بعملية تنسيق الرقابة المصرفية وتوزيع المسئوليات بين السلطة النقدية الأم والسلطة النقدية المضيفة (السقيلي ،2005) ، وبناء على ذلك لابد أن تستكمل سلطة النقد الفلسطينية مجهوداتها من أجل تطبيق الإطار الجديد لبازل ليضمن لها الاستقرار المالي والمصرفي ومواجهة التحديات التي تواجه القطاع المصرفي وعلى رأسها العولمة وما تطلبه من استعدادات لمعايشتها حيث أنه في ظل العولمة ستتحرر الأسواق من القيود والتي يتبعها حرية انتقال رءوس الأموال ، وحرية دخول المنافسين للأسواق المحلية ، وهذا يتطلب من المصارف تطوير خدماتها باستخدام التقنيات الحديثة ، وخفض تكاليفها ، وتنوع منتجاتها بما يخدم المودع والمستثمر وخطط التنمية ، كما يتطلب منها القيام بسلسة من عمليات الدمج المصرفي ، لأن المصارف الصغيرة يصعب عليها مواجهة المنافسة (عاشور ،2003) .

ومن هذا المنطلق فإن البحث يسعى إلى تحديد دوافع تطبيق دعائم بازل II و تحدياتها .

ثانياً: مشكلة الدراسة:

إن قراءة بيانات الجهاز المصرفي الفلسطيني تقود إلى إدراك مدى صغر وضآلة حجم نشاط المصارف الوطنية العاملة مقارنة مع باقي المصارف الوافدة والعاملة ضمن الجهاز المصرفي الأمر الذي يتنافى مع التحديات الجسيمة للمرحلة ، وهنا تجدر الإشارة بإيجاز إلى بعض الحقائق عن الجهاز المصرفي الفلسطيني:

يتكون الجهاز المصرفي الفلسطيني من (21) مصرفاً عاملاً بالإضافة إلى مؤسسة مصرفية واحدة بإجمالي شبكة فروع ومكاتب بلغت (140) فرعاً ومكتباً حتى تاريخ 2006/12/31م ويبلغ عدد المصارف الوطنية العاملة (10) مصارف بشبكة فروع ومكاتب بلغت (70) فرعاً ومكتباً أي بنسبة تعادل 50% من إجمالي عدد الفروع والمكاتب للمصارف العاملة، أما باقي المصارف العاملة في فلسطين فهي مصارف وافدة وعددها (11) مصرفاً، منها (8) مصارف أردنية، ومصرفان مصريان، بالإضافة إلى مصرف أجنبي واحد (سلطة النقد الفلسطينية ، 2006).

وبالنظر إلى الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين كما في آذار 2007م التي بلغ إجمالي الموجودات بها 5982.97 مليون دولار ، ويلاحظ ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية والتي بلغت 1918.53 مليون دولار ،إلا أن نسبة التسهيلات إلى ودائع العملاء بلغت 43.6% وهى حسب تعليمات سلطة النقد للمصارف بألا تقل نسبة التسهيلات إلى ودائع العملاء عن 40% وهذه النسبة مرتفعة عن السنوات السابقة حيث بلغت في عام 2004 (36%) وفي عام 2005 (42.8%) وفي عام 2006(43%) ، كما يلاحظ تدني نسبة الربحية العاملة في فلسطين ، وهذا مؤشرا على إمكانية وجود خلل في عمل المصارف وعدم استقرار مركزها المالي ، بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات المحلية في الشركات المالية إذ لم تتجاوز 122 مليون دولار في عام 2004 ، أي ما يقارب 2% من إجمالي موجودات المصارف التي بلغت 4729 مليون دولار ، وفي عام 2005 بلغت الاستثمارات المحلية 295 مليون دولار أى ما يقارب 11% من إجمالي موجودات المصارف التي بلغت 5625 مليون دولار ، كما يلاحظ خلل في توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية إذ يبلغ نصيب قطاع الصناعة والتعدين 5.8% ، وقطاع الانشاءات 9.4% وقطاع التجارة العامة 17.9% ، وقطاع الخدمات 17.2% والزراعة 1.1% وهناك ما نسبته 48.6% لأغراض فردية أو عائلية غير مصنفة على أساس اقتصادي (سلطة النقد الفلسطينية ،2007).

وهذا وتعكس المؤشرات السابقة صغر حجم النشاط المصرفي والذي يعزى إلى صغر رءوس أموالها وحجم الديون لديها بالإضافة للمخاطر المتزايدة التي تعمل في ظلها هذه المصارف لا سيما في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي والأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني الأمر الذي انعكس في ازدياد حجم الديون المتعثرة والمخصصات المقابلة لها وهذا يهدد بتعثر وربما فشل تلك المصارف إن لم تسعى وبشكل حثيث لتعزيز

كياناتها وتقويتها حيث أن تطبيق دعائم بازل II يحقق لها البقاء والاستمرار في ظل الظروف الاستثنائية وظروف المنافسة الشديدة مع باقي المصارف الوافدة .

وبناءً على ما تقدم ونظرا للاهتمام الكبير بالإطار الجديد المقترح لكفاية رأس المال (بازل II) والذي دخل حيز التطبيق في عام 2003 والذي أصبح الالتزام به واجبا في عام 2007 ، يتناول هذا البحث دوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني والوقوف على المحددات والعوائق الداخلية والخارجية والتي تعترض سبل تطبيقه ، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي :

ما الدوافع التي تتطلب ضرورة تطبيق دعائم بازل II على المصارف العاملة في فلسطين ؟ وما هي التحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون تطبيق دعائم بازلII ؟

ويرتبط بسؤال البحث مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتناول بمجملها دوافع وفوائد تطبيق بازل II بالإضافة إلى صعوبات داخلية وخارجية قد تعترض سبيل التطبيق ، وهى كما يلي :

1. هل هناك استعداد لتطبيق دعائم بازل II ؟
2. ما مدى استجابة البنوك العاملة في فلسطين لتحديات اتفاقية بازل II ؟
3. هل يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى تقوية واستقرار النظام المصرفي الفلسطيني ؟
4. هل يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى إزالة المنافسة بين المصارف؟
5. هل يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى تحسين نظام التنظيم والرقابة داخل الجهاز المصرفي الفلسطيني ؟
6. هل يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى الشفافية والإفصاح ؟
7. هل يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى تحسين إدارة المخاطر؟
8. ما مدى تأثير غياب الخطط الإستراتيجية والهيكل الرقابي وسياسة الإفصاح والنظام المحاسبي والطرق المحاسبية وقواعد البيانات ونظام رفع التقارير والموارد البشرية والتكاليف المادية لدى النظام المصرفي الفلسطيني في تطبيق دعائم بازل II ؟
9. ما مدى تأثير غياب مؤسسات الجدارة الائتمانية وضعف البيئة القانونية والتشريعية والكفاءات البشرية الخارجية في تطبيق دعائم بازل II ؟

ثالثاً: متغيرات الدراسة :

أ. المتغير التابع : تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين .

ب. المتغيرات المستقلة :

1. دوافع تطبيق دعائم بازل II وتتمثل في :
   - متطلبات دولية.
   - متطلبات رقابية.
   - تقوية واستقرار النظام المصرفي.
   - المنافسة بين المصارف.
   - الشفافية والإفصاح في السوق (انضباط السوق) .
   - إدارة المخاطر.

2. التحديات الداخلية تتمثل في :
   - خطط إستراتيجية.
   - المراجعة الرقابية.
   - سياسة الإفصاح.
   - النظام المحاسبي والطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة.
   - قواعد البيانات ونظام رفع التقارير.
   - الموارد البشرية .
   - التكاليف المادية .

3. التحديات الخارجية وتتمثل في :
   - الظروف السياسية.
   - الظروف الاقتصادية.
   - ضعف البيئة التشريعية والقانونية.
   - عدم وجود مؤسسات الجدارة الائتمانية (مؤسسات مالية أو هيئات ضمان الصادرات).
   - ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال (تحليل مالي ، نظم محاسبة ومراجعتها ، كفاءات فنية تكنولوجية في ميدان تقنية المعلومات)

رابعاً: فرضيات الدراسة:

1- الفرضية الأولى :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين ودوافعها عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

2- الفرضية الثانية :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين و التحديات الداخلية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

3- الفرضية الثالثة :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عملية تطبيق دعائم بازل II والتحديات الخارجية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

4- الفرضية الرابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المدراء العاميين حول دوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني وتحدياتها يعزي ذلك لنوع المصرف (وافد ، وطني)

خامساً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

1. تحديد الدوافع والمبررات التي تستدعي تطبيق دعائم بازل II .
2. الوقوف على التحديات الداخلية التي قد تعترض سبيل المصارف العاملة في فلسطين في تطبيق دعائم بازلII .
3. الوقوف على التحديات الخارجية التي قد تعترض سبيل المصارف العاملة في فلسطين في تطبيق دعائم بازلII .
4. التعرف على دعائم بازل II .
5. التعرف على اعتبارات التطبيق العملي لبازلII .
6. تحليل الإجراءات والاستعدادات التي قامت بها المصارف الفلسطينية وعلى رأسها سلطة النقد الفلسطينية من أجل تطبيق دعائم بازل II .

سادساً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدارسة في كونها تسلط الضوء على الإطار الجديد لكفاية رأس المال بما يعرف ببازل II والذي سيصبح واجب التطبيق في الدول العربية بحلول عام 2009م حيث أن تطبيق هذا الإطار سيحقق العديد من المزايا للجهاز المصرفي الفلسطيني من حيث تقوية المركز المالي للبنوك وإزالة المنافسة غير العادلة وإتباع أساليب جديدة لإدارة المخاطر بالإضافة إلى نظام رقابي فعال ، ولكن عملية التطبيق تواجه العديد من التحديات التي تفرضها دعائم بازل II ، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لاكتشاف دوافع تطبيق بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني وتحدياتها ، ويمكن تلخيص أهمية الدراسة بالنقاط التالية:

1. من المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في زيادة المعرفة المصرفية حول دعائم بازل II والتي هي الشغل الشاغل لرجال المصارف والرقابة حول العالم في الوقت الحاضر وبالتالي تقديم مساعدة للباحثين والمهتمين بتوفير مرجع متخصص لهم.
2. تزود نتائج البحث كل من اللجنة المختصة بمتابعة لجنة بازل لدى سلطة النقد الفلسطينية والمصارف العامة في فلسطين بالتحديات الحقيقية التي تفرضها دعائم بازل II .
3. من المتوقع أن تضيف هذه الدراسة شيئا جديدا إلى عالم الرقابة والإشراف في فلسطين.
4. من المتوقع أن تبرز هذه الدراسة تطور الجهاز المصرفي الفلسطيني وتقدمه وتعزيز مكانته في المحيط المحلي والإقليمي والدولي مما يزيد الثقة والمودعين ويزداد حجمه وتوسعه.

سابعاً: الدراسات السابقة:

1. **دراسة أبو كمال، (2007) : الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل II " " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين "**

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع استراتيجيات أنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين ، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية " متطلبات اتفاقية بازل الجديدة للرقابة المصرفية "بازل II " .

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ، وتم تصميم استبانة تتضمن معايير للإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان ، تم توزيعها على جميع العاملين في إدارة مخاطر الائتمان في المصارف .

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أنه:

1. يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل II ، لعدم تـــوفر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب المعاصرة منها :

- غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية.
- قلة عدد العملاء المصنفين من قبل شركات تصنيف ائتماني خارجية.
- عدم وجود أنظمة تصنيف داخلي للائتمان لعملاء المصرف.
- يحتاج الانتقال إلى تطبيق أحكام بازل II ، وخاصة الأساليب الأكثر تقدما تعـــديلا في النظم المحاسبية التي يتبعها المصرف ، وبما يتوافق مـــع معـــايير المحاســـبة الدولية ومتطلبات الإفصاح والشفافية .
- عدم كفاية التدريب والتعليم في المصارف التطوير القدرات والمهارات البشرية في نواحي مختلفة.
- عدم توافر الموارد المالية اللازمة للمصرف من أجل تلبية احتياجات الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة) .

2. تقوم سلطة النقد بإصدار القواعد الاسترشادية أو الضوابط الائتمانية بهدف تحقيق الرقابة على المصارف ، وأيضا وضع قواعد إلزامية للمصارف من أجل تخفيف حـــدة مخـــاطر الائتمان ، وتتابع سلطة النقد إصدار القرارات والتعميمات الخاصة بتصنيفات الـــديون ، وتكوين المخصصات لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها والمعدومة وتجنيب الفوائد غير المحصلة وعدم إدراجها ضمن الإيرادات .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها :

- يجب أن تحرص المصارف على وجود إدارة مخاطر متخصصة لإدارة مخـــاطر الائتمان، تعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، ومدى كفـــاءة أدوات معالجة ومواجهة هذه المخاطر.
- زيادة الإفصاح والشفافية بالمعلومات المالية وغير المالية، وخاصة عن المخـــاطر الحالية والمحتملة التي يواجهها المصرف.
- تنمية الموارد البشرية في المصارف في مجالات التحليل المالي وإدارة المخـــاطر المصرفية ، وذلك بالتدريب المستمر والتعليم خاصـــة فـــي نـــواحي : (أنظمـــة التصنيف الداخلي للائتمان ، أساليب قياس وتخفيف مخاطر الائتمان الواردة فـــي

اتفاقية بازل II ، وتحديد كفاية رأس المال ، وتطـــوير تقنيـــات المعلومـــات فـــي المصارف بحيث تساعد في تحديد مستوى مخاطر الائتمان في المصرف .

- تطوير تقنيات المعلومات في المصارف.
- ضرورة توفر مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية، لأن معظم المـــصارف صـــغيرة ومتوسطة الحجم في الجهاز المصرفي الفلسطيني يصعب عليها الاستناد إلى نظـــم ونماذج داخلية لتقدير المخاطر، مما يفرض عليها ضرورة الاعتماد على قـــديرات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية.

3. دراسة البلاوي ، (2006) :نظرة عامة على استعدادات الدول العربية لتطبيق مقتـــرح كفاية رأس المال "بازل II" :

هدفت الدراسة إلى التعرف على ترتيبات الإعداد لتطبيق بازل II في الدول العربيـــة ، واعتمدت الدراسة على استبان أعد من قبل اللجنة العربية للرقابة المصرفية لدى صـــندوق النقد العربي عام 2005م ، وشمل الاستبان الدول التالية (الإمارات العربية المتحدة ، مملكة البحرين ، الجزائر ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، ســـوريا ، فلـــسطين ، قطـــر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، واليمن).

وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- أعلنت معظم المصارف المركزية في الدول العربية عزمها على تطبيق مقترح كفايـــة رأس المال "بازل II " ، وان هناك 11 من المصارف المركزية أو مؤسسات النقد فـــي الدول أصدرت قرارا صريحا بذلك ومن ضمنها فلسطين .
- أغلب المصارف المركزية في الدول العربية قامت بدراسة تحضيرية للتعرف على مدة الالتزام بتطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة .
- تشمل خطط تطبيق متطلبات بازل II جميع الدعائم الثلاث عشر دول عربية من ضمنها فلسطين .
- هناك حاجة واضحة إلى التأهيل والتدريب بالنسبة لكوادر السلطات الرقابية والمؤسسات المصرفية على السواء .
- يبقى التحدي الأكبر أمام السلطات الرقابية في الدول العربية يكمن في تطبيق الدعامـــة الثانية لما تمثله لجوهر لكفاءة العمل الإشرافي.

4. دراسة السقيلي ،(2005) : المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997 "دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية":

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام سلطة النقد بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 1997 ، بالإضافة إلى معاييرها الأساسية المعتمدة في أكتوبر 1999م.

وقد اعتمد الباحث على منهجين في دراسته فالمنهج الأول متمثل في الدراسة المكتبية فيما يتعلق بدراسة وتقييم القوانين والأنظمة والتعليمات والتعميمات المعمول بها في فلسطين ، ومدى توفرها كمتطلبات لتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة والمنهج الثاني الدراسة الميدانية في تصميم استبانة لمعايير المبادئ المصرفية الفعالة تم توزيعها على جميع العاملين في إدارة مراقبة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية ، أى تم استخدام أسلوب الحصر الشامل ، وقد وصلت نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل 92.9% من المجتمع الكلي للدراسة .

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أن البيئة القانونية والمصرفية والتعليمات في فلسطين توفر بالإجمال ظروفا وشروطا مناسبة لقيام سلطة النقد الفلسطينية بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة ومعاييرها الأساسية ، ومن الناحية العملية ظهر أن هناك التزام بشكل عام من قبل سلطة النقد في ممارستها الرقابة على المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة توفير تعليمات ونصوص مصرفية قانونية واضحة تتناول النقص الذي أظهره البحث بشأن بعض معايير مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة في عمل سلطة النقد الفلسطينية ، بالإضافة إلى أهمية اعتماد ترجمة رسمية لها ولمعاييرها لتشكل مستندا مصرفيا هاما ووثيقة هامة لكل المصرفين ، بالإضافة إلى ضرورة القيام بتنفيذ دورات تدريبية لموظفي إدارة مراقبة المصارف.

5. دراسة الرضى ،(2005) :النظام الرقابي المصرفي في سورية ومتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي أعدتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بالتعاون مع السلطات الرقابية في مجموعة الدول العشر والتي كانت

غايتها إيجاد قواعد استرشادية لتقييم مدى متانة وأداء النظام الرقابي على المصارف لدى الدول، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على ما تم تطبيقه من هذه المبادئ في الجمهورية العربية السورية .

وقد عقدت الدراسة مقارنة بين مبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعالة والقرارات التي صدرت عن مجلس النقد والتسليف الخاصة بالرقابة المصرفية لدى البنك المركزي السوري ، وقد تبين أن هذه القرارات قد لبت العديد من متطلبات هذه المبادئ حيث بلغ عدد المبادئ التي تم التقيد بها ستة عشر مبدأ من أصل خمسة وعشرون مبدأ ، أما المبادئ التي لم يتم التقيد بها بشكل كلي أو جزئي فمردها إلى عدة أمور منها :

- قلّة عدد الكوادر العاملة في مجال الرقابة المصرفية مقارنة بعدد المصارف الآخذ بالازدياد وكثرة عدد فروع المصارف العاملة مما يجعل مراقبة هذه المصارف والفروع أمراً صعباً ويتطلّب وقتاً طويلاً لانجازه.
- عدم جهوزية المصارف العامة من النواحي البشرية واللوجستية في تلبية متطلبات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي مما يجعل عمل مراقبي مفوضية الحكومة لدى المصارف في ظل تلك الظروف صعباً.

وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من أهمية المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة في إلقاء الضوء على مسئوليات وواجبات السلطات الرقابية للمصارف وفي كونها قواعد استرشادية يهتدي بها عند تقييم فعالية الأنظمة الرقابية وخاصة لدى الدول الناشئة إلا أنها لا تعتبر علاجا لتصليح خلل اقتصادي قائم أو ضمانا لعدم ظهور تعثرات مصرفية بالإضافة إلى انه لا يمكن ضمان فعاليتها ونجاحها في غياب بيئة توفر للسلطة الرقابية الدعم الكافي والمساندة اللازمة وما يشمله ذلك من منحها صلاحيات كاملة وموارد كافية وعناصر بشرية كفؤ.

6. دراسة أبو جزر ، (2005): بازل II و إدارة مخاطر الائتمان:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع واستعدادات والتحديات والصعوبات التي تفرضها معايير بازل الجديدة أمام البنوك والبنك المركزي الأردني للتحقق من الإجراءات والتدابير التي قام بها البنك المركزي الأردني من أجل تأمين الالتزام من قبل البنوك العاملة في الأردن بمعيار بازل II فيما يخص المخاطر الائتمانية،مع التركيز على بنك الإسكان للتجارة والتمويل كحالة عملية لمعرفة أهم السياسات في مجال إدارة المخاطر الائتمانية والصعوبات والتحديات التي يواجهها البنك وكذلك الإجراءات والتدابير التي يتخذها .

وتناولت الدراسة المخاطر المختلفة بشكل عام وهي مخاطر السوق ، ومخاطر التشغيل و اهتم بشكل أساسي بالمخاطر الائتمانية، حيث يوجد أسلوبين لقياس المخاطر الائتمانية ،وهي أسلوب التقييم الداخلي Internal Rating Based Approach (IRB) والأسلوب النمطي (Standardized Approach) .

وقد كان من نتائج الدراسة بأن معظم البنوك الأردنية غير مستعدة بدرجة كافية لمواجهة متطلبات بازل II ، وتوجد هناك العديد من المشاكل التي تواجه البنوك الأردنية لمواجهة متطلبات بازل II وهى (نقص في المعلومات ، قياس مخاطر الائتمان لقطاع الأفراد ، قياس مخاطر الائتمان لقطاع الشركات ، عدم وجود نظام داخلي لقياس درجة مخاطر العملاء) بالإضافة إلى عدم وجود رؤية واضحة فيما يتعلق بالحد الأدنى من متطلبات بازل II لدى البنوك الأردنية.

وقد خلص الباحث إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها :

1. على البنك المركزي الأردني إجراء تقييم شامل لوضع الجهاز المصرفي الأردني فيما يتعلق بقدرة البنوك على تطبيق معيار بازل II للتحقق مما يلي :
   - رؤوس أموال البنوك ، فيما يخص قدرة البنوك على زيادة رأسمالها .
   - تحديد البنوك التي ليس لها مقدرة على الاستجابة لمتطلبات بازل II .
   - تشجيع عملية الاندماج بين البنوك و خصوصاً تلك البنوك غير القادرة على زيادة رأسمالها بما يتوافق مع بازل II .
2. على البنك المركزي العمل مع البنوك على توفير قاعدة معلومات لمواجهة مشاكل إدارة مخاطر الائتمان .
3. على البنوك تفعيل عمل إدارة المخاطر الائتمانية بشكل يتناسب مع متطلبات بازل II.
4. سيصبح الالتزام ببازل II واجباً عام 2007 على البنوك الاستفادة من هذا الفترة و العمل بشكل دؤوب لتطوير أنظمتها بما يتوافق و متطلبات بازل II .
5. التعاون فيما بين البنك المركزي و البنوك التي لديها القدرة على الالتزام بمتطلبات بازل II للاستفادة من خبراتها الفنية في هذا المجال.

7. **دراسة حداد ، (2004) : أثر بازل II على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير اتفاقية بازل II على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، حيث تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني الفلسطيني نظرا لأهميتها في القطاعات التجارية والصناعية والخدمية ، كما أنها تسهم بشكل كبير في خلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدل البطالة .

وأفادت الدراسة أنه على الرغم من احتياج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى مقادير معتدلة من رأس المال لتمويل حاجاتها التكنولوجية والتشغيلية وتعزيز قدرتها الإنتاجية والتسويقية ، إلا أن العديد من المصارف تحجم أحيانا عن تمويل هذه المشاريع بسبب تقييمها لها بأنها مرتفعة الخطورة ولمحدودية نشاطها وصغر رؤوس أموالها وقيم أصولها ، كما أن تكلفة الإقراض على المصارف مرتفعة قياسا للعائد ، لذلك فإن ضعف فرص التمويل وارتفاع تكلفته أحد أسباب تعثر قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ودول عربية أخرى.

وأوضحت الدراسة انه من المتوقع عند البدء بتطبيق اتفاقية بازل الجديدة ، أن ترتفع تكلفة التمويل لهذه المشاريع ، لأن الإطار الجديد بازل II يهدف إلى تدعيم متطلبات كفاية رأس المال للمصارف بربطها بصورة أدق مع المخاطر المصرفية .

وأضافت الدراسة إلى أن هيكل مسودة الاتفاقية الجديدة تتسم بدرجة أكبر من التفصيل ، وهى أكثر تطورا ومرونة من اتفاقية عام 1988 (بازل I) ففيما تعتمد اتفاقية بازل I أسلوب قياس واحد للجميع one size fits all وهيكل واسعا وشاملا يركز على معيار واحد لقياس المخاطر ، فإن الاتفاقية الجديدة تضع إطارا أكثر دقة وحساسية لقياس المخاطر ، كما تتيح حافز أفضل لإدارة المخاطر وتعتمد أسلوبا مركبا لإدارتها وصولا لإرساء نظام مالي أكثر أمنا وسلامة كنتيجة لما ادخل على إدارة المخاطر في تطورات وهو استجابة لاحتياجات التحول الكبير في الصناعة المصرفية ومستلزمات الرقابة المصرفية والتطور والابتكار في الأسواق المالية .

وأشارت الدراسة إلى أن تطبيق هذه الاتفاقية في فلسطين وكما هو عليه الحال في بقية الدول العربية والبلدان الناشئة ، سوف ينتج عنها متطلبات والتزامات تشكل عبء كبير على المصارف أهمها ضرورة زيادة رأس المال الأساسي أو المساند من أجل الامتثال لكفاية رأس المال وزيادة استثماراتها في التكنولوجيا المتطورة والموارد البشرية لتعزيز إمكاناتها وقدراتها في مجال تحديد وإدارة المخاطر التي تعتبر الإضافة الأساسية لاتفاقية بازل II ، واضطرارها لإتباع الأسلوب الذي يربط نسب ترجيح المخاطر بدرجات المخاطر التي تقررها وكالات التقييم العالمية .

وذكرت الدراسة أن المصارف في فلسطين ستجد نفسها مضطرة للتقيد بالاتفاقية الجديدة حيث أن عدم الالتزام سيؤثر سلبا على تصنيفها ويؤدي إلى حذر المؤسسات المالية الأخرى في التعامل معها ، مما يؤدي إلى صعوبة الحصول على خطوط ائتمانية من المصارف الدولية والإقليمية وبالتالي ارتفاع تكلفة التمويل بالنسبة لها فينعكس ذلك على نشاطها وقدرتها على منح الائتمان لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وخلصت الدراسة إلى أنه يتوجب على المصارف البدء في تهيئة أوضاعها للتعامل مع الاتفاقية الجديدة ، من خلال تطوير أنظمتها الداخلية وتحسين مستوى إدارة المخاطر لديها وتطوير أساليب وطرق قياسها وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة لديها حتى تكون قادرة على توفير متطلبات هذه الاتفاقية .

8. دراسة الزدجالي ، (2003): أثر توصيات لجنة بازل ومؤسسات التقييم الدولية على الدول العربية :

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على اقتراحات أو توصيات لجنة بازل في اقتراحها الأخير من حيث نطاق تطبيق الاتفاق الجديد لمعايير كفاية رأس المال والانتقادات الموجهة لاتفاق بازل الجديد ، بالإضافة إلى مناقشة تداعياتها بالنسبة للبنوك العربية مع التعرف على مؤسسات التقييم الدولية ودورها في هذا المجال.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك وغيرها من المؤسسات المالية العربية الخاضعة لإشراف أجهزة الرقابة المصرفية سوف تواجه مجموعة من التحديات تتمثل في ضرورة توفير الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة والبنية الأساسية ونظم المعلومات والرقابة الداخلية والقدرة على زيادة رؤوس أموالها لاستيفاء معايير لجنة بازل الجديدة لكفاية رأس المال، ومواجهة مخاطر الائتمان ضمانا لسلامتها وتقدمها في عالم متغير بصفة دائمة .

9. دراسة البساطي ،(2003) : معيار كفاية رأس المال بالمصارف السودانية (الملاءة المصرفية) حسب مقررات لجنة بازل "سويسرا" (الفترة من ديسمبر1997 إلي ديسمبر2002)

تناولت هذه الدراسة الرقابة المصرفية في السودان والتطورات التي حدثت فيها كما يبرز المشاكل والمعوقات التي واجهت الجهاز المصرفي وحدت من إمكانيات تطوره وتقدمه.

وقد غطت هذه الدراسة الفترة من العام 1997 إلى 2002 وهى تتضمن تحليل وتقويم المؤشرات المالية التي تعكس مدى تطور الهياكل المالية للجهاز المصرفي السوداني و مدى إيفاء المصارف بمعيار كفاية رأس المال .

واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لبيان القدر المطلوب من أدبيات الرقابة المصرفية والتطورات التي جدت عليها ، والاعتماد على الإحصاءات للبيانات المالية والتقارير الصادرة من الجهات الرسمية) بنك السودان ، البنوك التجارية ... الخ) وذلك لعكس الموقف المالي والإداري بالمصارف السودانية.

و خلصت الدراسة إلى أن الجهاز المصرفي في السودان يواجه مشاكل وتحديات مختلفة تحد من قدرته وانطلاقه نحو القيام بدورة المطلوب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبينت الدراسة أن نسبة 23% من المصارف العاملة تعانى من الضعف المالي في هياكلها المالية المختلفة وتمثل ذلك في تدنى قاعدة رأس المال وضعف الاستثمار وعدم الالتزام بالمعايير المطلوبة بالحد الأدنى لإدارة المخاطر والإيفاء بمعايير كفاية رأس المال ومتطلبات التقويم المالي وهو نظام ال(CAMELS) وهذا الوضع يجعل العديد من المصارف غير مؤهلة للاستمرار والمنافسة مما يعرضها لمخاطر الإفلاس أو التصفية ، ولهذا لا بد من تبني سياسات نافذة مثل إعادة هيكلة رؤوس الأموال أو الدمج وغير ذلك من الخيارات التي قد تؤدي لوجود مؤسسات مصرفية قوية وقادرة على القيام بدورها بفاعلية .

وقد تضمن البحث عدداً من التوصيات وتبنى عدداً من السياسات التي تدعو إلى الإصلاح حتى يتسنى لهذا القطاع الهام تجاوز مشاكله الهيكلية التي تواجهه وتحد من قدراته وتطوره، و ضرورة رسم سياسات اقتصادية ومالية تعمل علي إزالة الركود الاقتصادي والمالي من أجل دفع عملية الاستثمار في هذا القطاع والتقليل من درجات المخاطر التي تحيط به،وهذا يمكن الوصول إليه بإيجاد بيئة مصرفية سليمة لتحقيق الاستقرار المالي المنشود الذي يخفض من المخاطر ويحفز المصارف لبناء قاعدة مالية قوية تقنية مصرفية متقدمة.

10. دراسة النابلسي ، (1990) : تحديات العمل المصرفي العربي في ضوء مقررات لجنة بال حول كفاية رأس المال:

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات الناشئة عن مقررات لجنة بال والتي سيترتب على المصارف والسلطات النقدية العربية العمل على مواجهتها .

وفي هذه الدراسة قدم الباحث عرض سريع لمعالم العمل المصرفي العربي وما يواجهه من تحديات بالإضافة إلى التطرق إلى مفهوم رأس المال وكفايته ومقررات لجنة بال بهذا الشأن .

وخلص إلى عدد من التصورات المتعلقة بإستراتيجية العمل المصرفي العربي فيما يخص كفاية رأس المال في ظل مقررات لجنة بال ومن التوجهات الرئيسية التي يجدر بالعمل المصرفي العربي أخذها بالاعتبار لدى وضعه استراتيجيه المستقبلية لمواجهة ما يعترضه من تحديات منها :

1. مواكبة التطورات الجارية على الساحة المصرفية العالمية ، بهدف تحقيق سرعة التكيف واستغلال ما يستجد من فرص ، وتتطلب مواكبة هذه التطورات حضورا عربيا فعالا في المحافل الدولية على المستويين الرسمي والخاص يؤكد على المصالح المشتركة فيما بين الوطن العربي والدول الأخرى.
2. دراسة أوضاع المصارف العربية في الخارج لتقرير ما ستتخذه بشأن قرارات لجنة بال حول كفاية رأس المال ، وكذلك النظر في السبل الملائمة لزيادة رأس المال أو تقليص أو تغيير تركيبة الموجودات لصالح الأقل خطرا .
3. زيادة الاهتمام بمعايير سلامة الأوضاع المالية للمصارف العربية والتعاون فيما بين المصارف المركزية وإدارات المصارف لرفع شأن الرقابة على المصارف وتطوير أدوات جديدة للرقابة تأخذ بالاعتبار ما يستجد على الساحة الدولية في هذا المجال ، كما بجدر الاهتمام بتطوير الأسس والقواعد المحاسبية المعتمدة من قبل المصارف العربية في الداخل أو الخارج .
4. الاهتمام بمختلف نواحي التطور النوعي للعمل المصرفي العربي والتوكيد على ضرورة الارتقاء بإدارة المصارف العربية ومستوى أطرها البشرية لتتمكن المصارف من استيعاب التقنيات المصرفية العربية ومواكبة ما تستحدثه الأسواق المالية الدولية من أدوات مالية جديدة على صعيدي جذب الأموال واستخداماتها على وفق أحدث طرق المواءمة فيما بين اعتبارات الضمان والسيولة والربحية .

الدراسات الأجنبية :

11. دراسة FICCI ، (2006) بعنوان Basel II – A Challenge and an Opportunity to Indian Banking: Are we ready for it? Survey Highlights

تحديات وفرص بازل II للبنوك الهندية (هل نحن مستعدون لها) ؟ مسح إشرافي

أجريت غرفة التجارة والصناعة الاتحادية الهندية استطلاعا لتحليل حالة الاستعداد لدى البنوك التجارية التي تشمل بنوك القطاع العام والبنوك الخاصة والبنوك الأجنبية في تنفيذ المعيار الجديد لكفاية رأس المال "بازل II " ، وقد غطى الاستبيان أهم الجوانب ذات الصلة للتنفيذ ، واستنادا إلى البيانات المجمعة توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها:

- استعداد 87% من المصارف لتطبيق دعائم بازل II في الموعد المحدد له وهو الحادي والثلاثين من آذار 2007 ، حيث أن هذه البنوك قد انتهت بالفعل من إعداد خريطة الطريق التفصيلية للتنفيذ وتواجه 80% من المصارف تحدي جمع البيانات ، وتحتاج المصارف إلى دعم مستمر من قبل السلطات الرقابية لتنفيذ الاتفاقية ، بالإضافة إلى أن 77% من المصارف طورت نظام للمعلومات الإدارية للامتثال لمتطلبات العنصر الثالث (انضباط السوق) حيث أنه تم تطوير تكنولوجيا لمواجه التحديات المستقبلية التي طرحتها معايير بازل الثانية .
- ينبغي إجراء المزيد من التشاور بين المراقبين على المستوى المحلي والدولي وتشجيع المصارف على تنفيذ متطلبات بازل II .
- هناك استعداد من قبل المصارف بالإفصاح والشفافية وفقا للمحور الثالث من متطلبات بازل II حيث أعرب المجيبين عن ارتياحهم اتجاه هذه المتطلبات .

12. دراسة KENTARO TAMURA ، (2005) بعنوان Challenges to Japanese Compliance with the Basel Capital Accord "Domestic Politics and International Banking Standards"

تحديات استجابة اليابان لاتفاقية بازل لكفاية رأس المال " الظروف السياسية ، ومعايير البنوك الدولية "

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر المتغيرات السياسية على تطبيق معايير بازل لكفاية رأس المال في اليابان ، والتعرف على مدى استجابة المصارف اليابانية لهذه المعايير .

وأوضحت هذه الدراسة أن ضعف استجابة اليابان لتطبيق معيار كفاية رأس المال يشير إلى محدودية تسليط الضوء على المتغيرات التفسيرية وآليات التنفيذ على المستوى الدولي من حيث (دور المؤسسات الدولية ، وسيطرة دول كبرى لقوى السوق) والتي تدفع إلى مستوى منهجية شاملة في اعتماد معايير بازل حيث أن تطبيق هذه المعايير على المستوى المحلي يحتاج إلى تشاور مشترك بين السلطة المحلية والسلطات الدولية، وأن السياسة الداخلية لليابان وطبيعة الحكم المؤسسي يؤثران على مدى استجابة اليابان لهذا المعيار .

13. دراسة Xiaofang Ma ، (2004) بعنوان The new Basle capital accord and risk management of Chinese state-owned commercial bank

اتفاقية بازل لكفاية رأس المال وإدارة المخاطر في البنوك التجارية المملوكة للحكومة الصينية

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات للمصارف التجارية المملوكة للحكومة الصينية بموجب اتفاقية بازل الجديدة وهى كالتالي :

- الترويج لكفاية رأس المال وتحسين جودة الأصول .
- بناء نظام التصنيف الداخلي لإدارة المخاطر .
- التحول من إدارة مخاطر الائتمان إلى إجمالي إدارة المخاطر .
- تحسين القدرة على الإشراف .
- إنشاء نظام معلومات سليمة مفتوحة ، وشفافة لإقامة الهيكل المالي لحقوق الملكية وحوكمة الشركات .

,وقد خلصت هذه الدراسة بنتيجة أنه تستطيع المصارف التجارية المملوكة للحكومة الصينية أن تنجح في تنفيذ الإطار الجديد المعدل (بازل 2) من خلال وضع الإستراتيجية التي تتعلق بصناعة البنوك الوطنية وذلك بعد أن انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية وأصبحت منفتحة دولية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أولاً: أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتمثل أوجه الشبه بين هذه الدراسة، والدراسات السابقة بما يلي:

1. تقوم هذه الدراسة على دراسة مدى استعداد المصارف لمتطلبات بازلII من حيث (زمن التطبيق ، إدارة المخاطر ، الإفصاح والشفافية) وهذا ينسجم مع دراسة أبو جزر (2005) و دراسة FICCI (2006) و البيلاوي (2006) .

2. تقوم هذه الدراسة على دراسة تحديات تطبيق دعائم بازل II وهذا ينسجم مع دراسة أبو كمال (2007) و الرضى (2005) و الزدجالي (2003) و النابلسي (1990) .

ثانياً: ما تضيفه الدراسة الحالية

تعتبر هذه الدراسة الأولى في فلسطين التي تناولت دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحـــدياتها من حيث :

أ. استخلاص الدوافع التي حددتها لجنة بازل في وثيقتها الجديدة ومن ثـــم قياســـها على المصارف العاملة في فلسطين .

ب. استخلاص التحديات التي حددتها لجنة بازل في وثيقتها الجديدة ومن ثم قياســـها على المصارف العاملة في فلسطين.

ج. توضيح مدى استعداد المصارف العاملة في فلسطين لتحديات بازل الجديدة .

الفصل الأول
مقررات لجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال

المبحث الأول: معيار لجنة بازل لقياس كفاية رأس المال لعام 1988م

المبحث الثاني :المعيار الجديد لكفاية رأس المال " بازل II "

الفصل الأول
مقررات لجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال

مـــقدمـــة:

اهتم الأدب الاقتصادي بدراسة العلاقة بين القطاع المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي، حيث يعتبر وجود قطاع مالي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة الأغراض المنتجة والتنموية وتقليل المخاطر الائتمانية من المتطلبات الرئيسية لتحقيق وتقويـــة قطاعاتهـــا المالية، في الوقت الذي تسعى فيه إلى تقليل احتمالات تعرضها للهـــزات الماليـــة والـــصدمات الخارجية (الرضا ، غنام ، 2005) وقد خطى كثير من هذه الدول خطوات مهمة فـــي هـــذا السبيل في السنوات الأخيرة و اختلفت الإصلاحات من حيث مدى عمقها ومجال تركيزها بـــين الدول المختلفة، ولكن الأهداف في كل الحالات كانت ذاتها: زيادة الاعتماد على قـــوى الـــسوق والحوافز الخاصة في مجال الوساطة المالية وإدارة المخاطر والتأكيد على سلامة القطاع المالي وتقوية أطره التشريعية والتنظيمية، وتحسين مقدرة المؤسسات المالية على تعبئـــة المـــدخرات المحلية وزيادة المنافسة بين هذه المؤسسات بالإضافة إلى العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي من خلال إخضاعه لعملية الرقابة التي تقع على عاتق المصرف المركزي من أجل الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم ، يحـــافظ علـــى حقـــوق المودعين والمستثمرين ، ويضمن تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب ، للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره (شلبي ، 2003).

ولقد كان للأزمات المالية وقع و أثر كبيرين على اقتصاديات البلـــدان، إذ أنـــه تحـــدث تذبذبات تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية ، حجم الإصـــدار ، أســـعار الأســـهم والسندات بالإضافة إلى اعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف فبالتالي تسبب تـــدهورا حادا في الأسواق المالية ومن ثم التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة، وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ككل (وصال العرب ، 2007).

وتشمل الأزمات المالية نوعين من الأزمات هما أزمـــة ســـعر الـــصرف والأزمـــات المصرفية ،والأزمات المصرفية تحدث عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائـــع من أحدى البنوك، أو إخفاق البنوك، إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى

إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وهناك مؤشـــرات لأداء الجهاز المصرفي ككل من ضمنها ملاءة نسبة رأس المال ، مؤشرات السيولة ، مؤشرات العسر المالي ، الربحية أو العائد ، الديون المتعثرة ومخصصاتها ، ودائع البنوك بالإضافة إلـــى نسبة القروض للودائع وهذه المؤشرات يمكن من خلالها التعرف على إمكانية تعرض الجهـــاز المصرفي فيها لأزمات مالية (وصال العرب ،2007).

كما انه يعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزهـــا المالية أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك في ظل العولمة وفـــي إطـــار ســـعى الجهـــاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية وفـــي ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية ففي ظل تصاعد المخاطر المـــصرفية ، بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلة يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعـــة من الدول الصناعية العشر Group of ten في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التـــسويات الدولة بمدينة بازل بسويسرا ، وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجيـــة للـــدول الناميـــة وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي تمنحها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك (عبد الحميد ، 2001 ، ص79).

لذلك يتم تناول هذا الموضوع من خلال :

المبحث الأول: معيار لجنة بازل لقياس كفاية رأس المال لعام 1988م

المبحث الثاني :المعيار الجديد لكفاية رأس المال " بازل II "

المبحث الأول

معيار لجنة بازل لقياس كفاية رأس المال لعام 1988م

أولاً: نشأة لجنة بازل

ثانياً: أهداف لجنة بازل

ثالثاً: معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل لعام 1998م

رابعاً: ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازلI

المبحث الأول

معيار لجنة بازل لقياس كفاية رأس المال لعام 1988م

أولاً: نشأة لجنة بازل :

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي ، حيث يعتبره السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم " بازل I " ، والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك ، ففي منتصف القرن التاسع عشر ، صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها ، وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول ، ولكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية ، وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية و اليابانية ، وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي " نيويورك و الينوي " بصفة خاصة سنة 1952 إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال (خليل ، بوعبلي ، 2004).

وتعتبر الفترة من 1974 إلى 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العملي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال ، فما حدث من انهيار لبعض البنوك من هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق (مثل مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال) بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق وهو ما أثبت بأن البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار ، ففي يوليو 1974 أعلنت السلطات الألمانية إغلاق "هيرث ستات بنك " والذي كان معاملاته ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق ما بين البنوك مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه ، وفي نفس السنة أفلس " فرانكيل ناشونال بنك "وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات "فرست بنسلفانيا بنك " بأصوله التي بلغت حوالي 8 بلايين دولار،مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 والتي بلغت 20% (خليل ،بوعبلي ، 2004).

وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر ، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك ،ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل أو بال للرقابة المصرفية من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية العشر Group of ten في نهاية عام 1974 وقد ضمت اللجنة أعضاء من " بلجيكيا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا الاتحادية ،ايطاليا ، اليابان ، هولندا ، السويد ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ،بالإضافة إلى سويسرا ولكسمبورج " وذلك من أجل صياغة أنظمة مصرفية وممارسات رقابية Committee on Banking Regulations and Supervisory Practices يكون مقرها في مدينة بال (بازل) في سويسرا ، حيث مقر بنك التسويات الدولية Bank for International Settlement (BIS) وذلك برئاسة كوك "Cooke' من مصرف انجلترا ، وقد استمدت هذه اللجنة اسمها من اسم المدينة السويسرية لجنة بازل ، وأحيانا تسمى باسم أول رئيس لها كوك (Basel Committee, History of the Basel Committee and its Membership, October 2004)

وأقرت لجنة بازل معيار موحد لقياس كفاية رأس المال عام 1988 ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دوليا أو عالميا للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك ، وتلتزم كافة البنوك بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدني ، وعلى الجميع أن يوفقوا أوضاعهم مع هذه النسبة نهاية عام 1992 (عبد الحميد ،2001) .

ولكن اللجنة لم تقتصر على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك ، إذ أنها قدرت أن مواجهة المخاطر يتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ في تنفيذ الرقابة على البنوك، فأصدرت اللجنة في عام 1997 المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة Core Principles for Effective Banking Supervision واتبعتها في عام 1999 بوضع منهجية للتأكد من تطبيق هذه المبادئ Core Principles Methodology (صندوق النقد العربي ، 2004) .

وتجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى اتفاقية دولية ولا تمتلك أي سلطات قانونية ومن ثم تكون مقرراتها غير ملزمة بطريق مباشر ، وإنما تضطلع

اللجنة بمهمة وضع قواعد ومعايير إشرافية عامة وتوصي بأفضل السبل لتطبيق هـذه القواعـد (نافع ، 2004) ، وتلجأ بعض المنظمات الدولية ، بالإضافة إلى بعـض الـدول إلـى ربـط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدوليـة ، وتتـضمن بـرامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدوليين في كثير من الأحوال شرط بـإلزام الـدول بإتبـاع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعـد الإدارة الـسليمة ، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بالإلزام الأدبي والذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع (صندوق النقد العربي ، 2004).

ثانياً: أهداف لجنة بازل :

استهدفت جهود لجنة بازل تحقيق غايتين أساسيتين هما:

أ. المساعدة في تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي :

بعد تفاقم المديونية لدول العالم الثالث ، ونظرا لتدني قدرة الدول المقترضة على السداد وتفجر أزمة الديون العالمية والتي طالت معظم الدول النامية وخاصة في أمريكا اللاتينية ، فقـد أعلنت المكسيك في أغسطس ، آب 1982م بصفة رسمية عجزها عن خدمة ديونها الخارجيـة البالغة آنذاك 80 مليار دولار ، وبلغت إجمالي مديونيات الدول النامية التي تمت جدولتها حوالي 239 مليار دولار في نهاية عام 1983 م (صبّاح ،2004) .

لذلك اضطرت المصارف الدائنة إلى اتخاذ إجراءات منها : (عمر ، 1996 أ)

أ. شطب الديون .

ب. تسنيدها Securitization بخصومات Discounts عالية .

ج. اعتبارها عديمة الأداء بسبب عدم القدرة على خدمة الفوائد، إضافة إلى أصل الدين.

د. استبدال جزء منها بمساهمات Equitiesجزئية في المشروعات المقترضة أو غيرها من المشروعات في دول العالم الثالث.

ب. إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف والمتمثلة في :

حيث تعمد بعض البنوك إلى تقديم خدماتها بهوامش ربح متدنية جـدا بالمقارنـة لمحفظـة الائتمان الضخمة جدا في ظل ضآلة رؤوس أموال تلك البنوك بالإضافة إلى استحداث أدوات مالية جديدة خاصة بالأنشطة خارج الميزانية مكنت تلك البنوك من تحقيق هوامش ربح عالية (الشورابي ، الشورابي ، 2000) وتتضح المنافسة في التالي:

1. منافسة المصارف اليابانية :

حيث استطاعت هذه المصارف أن تنفذ بقوة كبيرة إلى داخل الأسواق الأوربية ، حيث سيطرت البنوك اليابانية على أسواق التمويل الدولية وبنسبة قاربت 38 % وهى الظاهرة التي استمرت لأعوام عديدة حيث أن سبعة بنوك ضمن أكبر عشرة بنوك في العالم عام 1988 م كانت من البنوك اليابانية (صبّاح ، 2004) ، وقد يكون السبب الثاني وراء الاندفاع الأوربي بتحديد حد أدني لكفاية رأس المال المصرفي ، حيث أنه من المعروف أن المصارف اليابانية قد قدمت خدماتها بهوامش ربح متدنية جدا ، لأنها تستطيع تحقيق نسبة الربح الصافي نفسها للمساهمين بسبب انخفاض رؤوس أموالها أصلا ، في حين أن نسبة رأس المال الأساسي كانت في معظم المصارف الغربية لا تقل عن 4% بل كانت في الكثير من الحالات أعلى من 6%وفي المصارف البريطانية كانت النسبة المقترحة من قبل لجنة بازل متحققة بالفعل ، وهذا هو أحد الأسباب التي دعت اللجنة إلى التأكيد على العدالة والتناسق في تطبيق نسبة كفاية رأس المال بين الدول المختلفة لتقليل آثار المنافسة غير المتكافئة بين المصارف الدولية (عمر ، 1996 أ).

2. التطورات في الصيرفة الدولية :

شهدت الساحة الدولية المصرفية جملة من التطورات المتسارعة ، جاء في مقدمتها تزايد الاتجاه العالمي نحو تحرير الأسواق النقدية من القيود بما فيها التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من سعة وعمق نشاط المصارف ، وقد توازن ذلك مع ظهور أساليب وتقنيات تكنولوجية حديثة زادت من عمق المنافسة بين المصارف ، وعلى صعيد أسواق المال ظهرت أدوات ائتمانية طويلة الأجل ، وانتعشت أسواق السندات مع الاتجاه المتزايد نحو عمليات التسنيد (التوريق) ، ومن ناحية أخرى سعت المصارف لابتكار وسائل تقيها من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة من خلال استحداث أدوات مالية جديدة (مثل المبادلات Swaps – والخيارات Options – والمستقبليات Futures) والتي مكنتها من تحقيق هوامش ربح عالية ، وفي ضوء تصاعد تنامي حجم المشتقات العالمي خلال السنوات الأخيرة وضعت لجنة بازل لهذه الغاية في أواخر العام 1996 م مجموعة من المعايير التي تتيح للسلطات الرقابية من التعرف على الحجم الحقيقي لاضطلاع المصارف في لعبة المشتقات ومدى المخاطر التي تتعرض لها وطرق إدارة هذه المخاطرة (صبّاح ،2004).

ثالثاً:معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل لعام 1988م:

توصلت لجنة بازل بعد دراسات مستفيضة إلى صياغة معيار لقياس كفاية رأس المال الذي ينص على أن تصل نسب نسبة رأس المال الأساسي إلى مجموع الأصول الخطرة بعد

ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% ، وفي ضوء هذا المعيار أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك في مجال المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى لهذا المعيار (عبد الحميد ، 2001، ص82).

وقد انطوت اتفاقية بازل 1988 على العديد من الجوانب ويمكن توضيحها كالتالي (عبد الحميد ، 2001، ص83-90) و (الشماع ، 1990):

1. التركيز على المخاطر الائتمانية:

حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية Credit Risk أساساً بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول Country Risk إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

2. تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:

حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات ، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولاً ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال .

3. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:

وطبقا لهذه النظرة تقسم دول العالم إلى مجموعتين من الدول :

أ. **مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي :** وهى مجموعة الدول التي رأت اللجنة ، أنه يمكن إذا زادت الإيداعات لديونها أكثر من سنة ، فإن وزن المخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي الدول ، وبالتالي ينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم ، وتضم دول هذه المجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي OECD والدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات إقراضية خاصة بشرط استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي لها ،ومعنى ذلك أن هذا الشرط يسمح بزيادة أو انخفاض عدد هذه الدول التي تتكون حاليا من بلجيكا ،

كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان ، لوكسمبورج ، هولنـــدا ، الـــسويد ، سويـــسرا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أيسلندا ، ايرلندا ، أسبانيا ،استراليا ، البرتغال ، اليونان .

ب. مجموعة الدول الأخرى في العالم :

وهى تضم باقي دول العالم ، وينظر إلى تلك الدول على أنها ذات مخاطر أعلى مـــن دول المجموعة الأخرى وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها بتخفيضات فـــي أوزان المخاطر المقررة لمجموعة OECD والدول ذات الترتيبات الاقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي .

4. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:

فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك باختلاف الملتـــزم بالأصـــل أي المدين من جهة أخرى ، ومن هنا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيـــار كفايـــة رأس المال من خلال أوزان خمسة وهى صفر ، 10% ، 20% ، 50% ، 100% ، فعلى سبيل المثال النقدية وزنها المرجح صفر ، والقروض الممنوحة للقطاع العام أو الخـــاص وزنهـــا المرجح 100% ، ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة ، فقد أعطـــت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية أن تختار تحديد بعض أوزان المخـــاطر والأهـــم أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة ، وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة .

5. وضع معامل تحويل الالتزامات العرضية :

حيث يلاحظ أنه بعد تحويل الأصول التي تمثل ائتمان مباشر ممنوح أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة بأوزان باستخدام أوزان المخاطر المشار إليها سابقا ، فإن الاتفاقيـــة تـــرى ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتـــب عليه انتقال أموال من البنك إلى الغير أي أقل مخاطر من الائتمان المباشر ، وقد تم تـــسوية هذه الالتزامات أو تتحول إلى ائتمان مباشر في المستقبل وفي هذا الإطار يتم ما يلي :

أ. تحويل الالتزام المصرفي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته.

ب. يتم تحويل الائتمان المباشر الناتج من الخطوة السابقة، إلى أصل خطر مرجحا باستخدام الوزن الترجيحي للمدين، على سبيل المثال 20% معامل تحويل × 20% ، وزن ترجيحي للمدين = 4% × قيمة الالتزام العرضي ، والقيمة الناتجة تدرج بمقام معيار كفاية رأس المال .

6. وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي: (Basel Committee, International Convergence of capital measurement and capital standards, July 1988)

ومن ثم أصبح الإطار الجديد لكفاية رأس المال المصرفي يتكون من المعادلة التالية:

رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

ومعنى ذلك أن رأس المال طبقا لاتفاقية بازل أصبح يتكون من مجموعتين :

أ. المجموعة الأولى : وتسمى رأس المال الأساسي , Core Capital والذي يتكون من رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح .

ب. المجموعة الثانية : تسمى رأس المال المساند Supplement ary Capital ويكون رأس المال المساند = الاحتياطيات غير المعلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة + القروض المساندة + أدوات رأسمالية أخرى

وفيما يلي إيضاح بشئ من التفصيل لمكونات رأس المال المساند :

- **الاحتياطيات غير المعلنة** Undis Closed Reserves: ويقصد بها الاحتياطيات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للبنك في الصحف وبالتحديد من خلال حساب الأرباح والخسائر ولكن بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية وهى في هذه الحالة البنك المركزي .

- احتياطيات إعادة تقييم الأصول Revaluation Reserves:ويمكن التعرف على احتياطيات إعادة تقييم الأصول عندما يتم تقييم مباني البنك والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الحالية أو الجارية بدلا من قيمتها الدفترية ، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن اتفاقية بازل تشترط أن يكون إعادة تقييم الأصول هنا مبنى على أساس تقييم معقولة وأن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55% للتحوط لمخاطر تذبذب أسعار

هذه الأصول في السوق ،بالإضافة إلى احتمالات خضوع هذه الفروق للضريبة عند تحقيقها من خلال البيع .

- **المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة** General Provisions: تعتبر المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة ، في حكم احتياطيات ، حيث لا تواجه هذه المخصصات هبوط محدود في قيمة أصول بذاتها ولعل المثال الواضح على ذلك مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة .

- **القروض المساندة Subordinated Term Debt**: :وقد أتاحت اتفاقية بازل ، هذه النوع من القروض الذي يطرح في صورة سندات ذات أجل محدد لكي تكون ضمن عناصر رأس المال المساند ، ويشترط في هذه القروض المساندة أن لا يزيد أجالها عن خمس سنوات على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة عن أجلها والحكمة واضحة من ذلك في إطار السعي نحو تخصيص الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال المساند كلما اقترب أجل استحقاقها .
- ومن خصائص قروض المساندة في شكل سندات أن ترتيب سدادها يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين به وذلك في حالة إفلاس البنك.
- **أدوات رأسمالية أخرى** Hyburd Debt: وهذه الأدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض حيث تتسم بالمشاركة في تحمل خسائر البنك إذا حدثت ، ومن ناحية أخرى فهي غير قابلة للاستهلاك وهذا ما يميزها عن المكونات الأخرى لرأس المال المساند .

7. ملاحظات ضرورية على رأس المال الأساسي ورأس المال المساند :

الملاحظة الأولى : هناك استبعادات من رأس المال الأساسي عند حساب معيار كفاية رأس المال جاءت في اتفاقية بازل ، حيث يستبعد الشهرة + الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة + الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك .

الملاحظة الثانية: وتتعلق بفرض عدد من القيود على عناصر رأس المال المساند تتمثل في ما يلي:

- ألا تتعدى عناصر رأس المال المساند في مجموعها عن 100% من عناصر رأس المال الأساسي ، بغرض تدعيم عناصر رأس المال الأساسي بشكل مستمر باعتبارها الممثلة لحقوق المساهمين التي تعود عامة لمواجهة أي خسائر تفوق قدر المخصصات القائمة وقبل المساس بحقوق المودعين .

- إخضاع احتياطيات إعادة التقييم لخصم بنسبة 55% من قيمتها للاحتياط والتحوط من مخاطر تذبذب أسعار هذه الأموال في السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق للضريبة عند تحققها بالبيع.
- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أى مخاطر غير محدد هو 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان معينة لأنها لا ترتقي إلى درجة حقوق المساهمين.
- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي .

لقد عملت سلطة النقد الفلسطينية على تنظيم رأس مال البنوك العاملة في فلسطين ونسبة ملاءتها وفقا للتعميم رقم (20) لعام 1997م والصادر بتاريخ 1997/6/1م ويتكون رأس المال وفقا بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية من شريحتين هما:

الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي:

وهو ما يسمى بصافي حقوق المساهمين ، ويتكون وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية من العناصر مما يلي (أبو كمال ، 2007) و (صبّاح ، 2004) :

أ. **رأس المال المدفوع :** يجب وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية المبينة في التعميم رقم (97/20) أن لا تقل القيمة الإجمالية المدفوعة للأسهم العادية أو الأسهم الممتازة الدائمة للمصارف التجارية الوطنية عن 10 مليون دولار أمريكي ، وللمصارف الأخرى غير التجارية بما فيها المصارف الإسلامية عن 20 مليون دولار .

ب. **الاحتياطي قانوني والاحتياطيات الأخرى وعلاوة الإصدار :** يشمل الاحتياطي القانوني حسب تعليمات سلطة النقد الاحتياطي القانوني الذي يتم تكوينه بواقع 10% من صافي الأرباح السنوية للمصرف ، إلى أن يصبح مساويا لرأس مال المصرف وفقا لقانون الشركات المعمول به في فلسطين ، وتشمل الاحتياطيات الأخرى كل من الاحتياطي الاختياري أو النظامي وكذلك الأرباح المدورة .

ج. **الأرباح والخسائر الجارية:** وفقا للتعليمات التوضيحية لكفاية رأس المال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية باسم الأرباح والخسائر الجارية، فإن الأرباح والخسائر الجارية تعتبر جزء من رأس المال الأساسي

الشريحة الثانية : رأس المال المساند :

يتكون رأس المال المساند وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية مما يلي :

أ. احتياطيات إعادة التقييم :

ب. الاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية

ج. الاحتياطيات العامة للعمليات الغير مصرفية

د. القروض المساندة المؤهلة (المتبقي على استحقاقها أكثر من 5 سنوات)

إجمالي رأس المال

ناقص : الخصميات من إجمالي رأس المال وهى :

الاستثمارات في الشركات المصرفية والشركات المالية وغير المالية

الفرق بين المخصص الفعلي والإلزامي للقروض المصنفة

= قاعدة رأس المال

رابعاً: ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل I:

☒ **تتمثل أهم ايجابيات المعيار فيما يلي** (عمر ،1997، ص 48) :

1. الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة.
2. المساعدة عل تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية.
3. لم يعد المساهمون في المنشآت المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها على غرار المنشآت الأخرى ــ بل اقتحم ذلك المعيار مساهمي المصارف في صميم أعمالها ، حيث أن وجوب زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة (مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للمصارف) ، وقد ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارات المصارف واتخاذ القرارات المالية المناسبة ، حتى لو اقتضى الأمر زيادة رأس مال المصرف بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة عند تعرض المصرف لمخاطر وفق تقدير الجهات الرقابية وهو ما من شأنه الوصول إلى دور أكثر فاعلية للمساهمين مما يساند الجهات الرقابية في عملها بل ويساند المصارف ذاتها .
4. أصبح من المتاح للمساهم العادي أو لرجل الشارع القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية ، وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دوليا ،

وبدأت الصورة بين دول وأخرى أو بين مصرف وآخر ، وفيما لو قامت المصارف بالإعلان عن موقفها من الالتزام بالمعيار المذكور وقامت أيضا جهات الرقابة على المصارف من جانبها بمتابعة التزام المصارف بما يقضي به المعيار .

5. سيدعو تطبيق المعيار إلى أن تكون المصارف أكثر اتجاها إلى الوصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة وهو ما قد يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة الأمان من أصول المصارف ، حيث ستضيف المصارف ضمن تكلفة حيازة الأصول ما يقتضيه الأمر من الاحتفاظ برأس مال مقابل بل ربما ستسعى أيضا إلى بيع الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة إذا ما وضعت عليها زيادة عناصر رأس المال .

☒ **وتتمثل سلبيات المعيار فيما يلي** (عمر، 1996 أ):

1. قد يكون الثمن الذي يختاره بنك للالتزام بمعيار كفاية رأس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية ، وذلك يعني تضخم الأرباح لزيادة الاحتياطيات وهو ما من شانه أن يسرع باستنزاف البنك لذا يتعين متابعة كفاية المخصصات المكونة من جانب الجهات الرقابية .
2. محاولة البنوك التهرب من الالتزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تدرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة ، الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب السلطات الرقابية .
3. عدم قدرة البنوك على التفرقة بين المخاطر العامة والمخاطر التي تقاس بموجب معيار اتفاقية بازل 1988.
4. البنوك تكون في موقف تنافسي أضعف من المؤسسات المالية الأخرى التي تؤدي خدمات شبيهة حيث أن ذلك المعيار يضيف تكلفة إضافية .
5. إعطاء وضع مميز لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول OECD على الرغم من أن بعضها يعاني من مشاكل اقتصادية .
6. تركيز اتفاقية بازل على مخاطر الائتمان وعدم اخذ التطورات الهائلة التي تشهدها الصناعة المصرفية .

إن تبني بنوك بلدان العالم الثالث ومنها البنوك العربية لهذه القرارات سيترتب عليه توجهات جيدة تتعلق إجراء تعديلات أساسية في هيكل مصادر التمويل وهيكل الموجودات وهذا يترتب عليه آثار سلبية والتي يمكن توضيحها بالتالي (الشواربي ، الشوارابي ، 2002 ، ص172) :

- إضعاف قدرتها التنافسية في السوق المصرفية الدولية.

- الآثار السلبية الناجمة عن تصنيفها في عداد البنوك ذات المخاطر العالية مما ينعكس سلبا على نشاطاتها وربحيتها إقليميا ودوليا.

- الانعكاسات السلبية على قدرة تلك البنوك على زيادة رؤوس أموالها وتعزيز مصادر التمويل لديها لاعتبارات احتجاز نسبة عالية من الأرباح بغرض زيادة رؤوس الأموال ، وهذا يعني عدم توزيع نسبة من الأرباح على المساهمين وبالتالي عدم إمكانية إغرائهم في شراء الأسهم الجديدة المطلوب إصدارها.

- تأثر هيكل الودائع خاصة تلك الوافدة من الخارج لاحتمال تقليص المودعين ودائعهم في هذه البنوك خوفا من تكهن البعض بعدم استطاعة تلك البنوك هيكلة رأسمالها وأصولها وأيضا تحول البنوك من الإقراض متوسط وطويل الأجل إلى الإقراض قصير الأجل لاتجاهها نحو تسييل الأصول قدر المستطاع لكي تنال الأوزان الأدنى من المخاطر الائتمانية .

- انعكاسات تلك المقررات على تسييل موجوداتها بزيادة احتياطياتها النقدية وتخفيض آجال القروض خاصة القروض المشتركة بغرض إحداث التوازن بين استخدامات الأموال وبين متطلبات النسبة بعد وزن المخاطر المتنوعة ، تخفيض حجم الكفالات ، والضمانات المختلفة بسبب تضمينها الميزانية العمومية بعد ما كانت سابقا خارجها ، الاضطرار إلى تصفية بعض الأصول حتى قبل موعد استحقاقها المحدد لغرض تقليل الاستخدامات وزيادة السيولة ، ارتفاع التكلفة المصرفية نتيجة ارتفاع حصول البنك على مصادر التمويل وزيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها بسبب الوزن العالي للمخاطر .

المبحث الثاني

المعيار الجديد لكفاية رأس المال " بازل II "

أولاً: مقدمة

ثانياً: هدف اتفاق بازل II

ثالثاً: أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل I واتفاق بازل II

رابعاً: توقيت تطبيق الاتفاق الجديد بازل II

خامساً: الدعائم الثلاث للإطار الجديد المقترح

المبحث الثاني

المعيار الجديد لكفاية رأس المال " بازل II "

أولاً: مقدمة:

قبل إصدار بازل II قامت لجنة بازل للرقابة على البنوك بدراسة أسباب الأزمات المالية والمصرفية في كثير من الدول مثل المكسيك عام 1994 مروراً بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا ، البرازيل ، روسيا ، تركيا ومؤخرا في الأرجنتين . واتضح من تلك الدراسات أن أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمات هي : عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة من قبل السلطات الرقابية (البنوك المركزية) مما استدعى إعادة النظر في اتفاق بازل I واقتراح إطار جديد لكفاية رأس المال والذي يعتبر أكثر تعقيداً من اتفاق بازل I و ذلك لاستمرار تعزيز أمان وسلامة النظام المالي والمصرفي حيث اهتم اتفاق بازل II بما يلي (أبو جزر ، 2005) :

1- لم تعد العضوية في منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) أساساً يعتمد عليه في تحديد مخاطر الدولة و ذلك بسبب تمتع بعض الدول في غير مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بجدارة ائتمانية عالية و قد استفادت من الإطار الجديد دول عديدة مثل : قطر ، الكويت ، الإمارات العربية المتحدة ، عُمان وغيرها ، و في المقابل خسرت دول أخرى مثل تركيا وكوريا الجنوبية والمكسيك وغيرها ؛ لكون جدارتها الائتمانية متدنية .
2- تطوير طرق قياس إدارة المخاطر المصرفية
3- ضرورة توفير رأس مال إضافي لتغطية مخاطر التشغيل
4- التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك .
5- يمكن زيادة الحد الأدنى لأوزان المخاطر من 100 % إلى 150 % .

ثانياً: هدف اتفاق بازل II:

يهدف بازل II إلى بناء أساس صلب للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال وتبني الشفافية والإفصاح في السوق ولتحسين إضافي في أساليب إدارة المخاطر وبالتالي إلى الاستقرار المالي (حسن ، 2006) ويمكن تحقيق هذا من خلال ثلاث أركان أساسية :

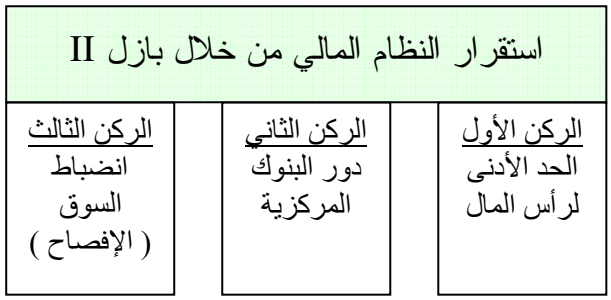

ثالثاً: أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل I واتفاق بازل II :

يمكن حصر الفروق بين بازل I واتفاق بازل II في الثلاث نقاط الرئيسية التالية وكما يوضحه شكل رقم (1) : (حسن ، 2006)

3. الفروق الخاصة باحتساب متطلبات كفاية رأس المال وهى كما يلي :
   - تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان جذريا.
   - إضافة نوع جديد من المخاطر هي المخـــاطر التـــشغيلية ، ومطالبـــة المصارف بالاحتفاظ رأس مال لمواجهتها .
4. إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفايـــة رأس المال وأساليب إدارة المخاطر ، بحيث أصبح من مهمات هذه الهيئات رفع نسب كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديـــدة (اقتـــصادية خاصـــة بالقطـــاع المصرفي أو بمصرف محدد ، ومراجعة أساليب قياس وإدارة المخـــاطر لـــدى المصارف .
5. إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق Market Discipline، وهى متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفايـــة رأس المال وحجم المخاطر التي تعرض لها المصرف وأساليبه في قياسها وإدارتها .

شكل رقم (1)

أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل I واتفاق بازل II

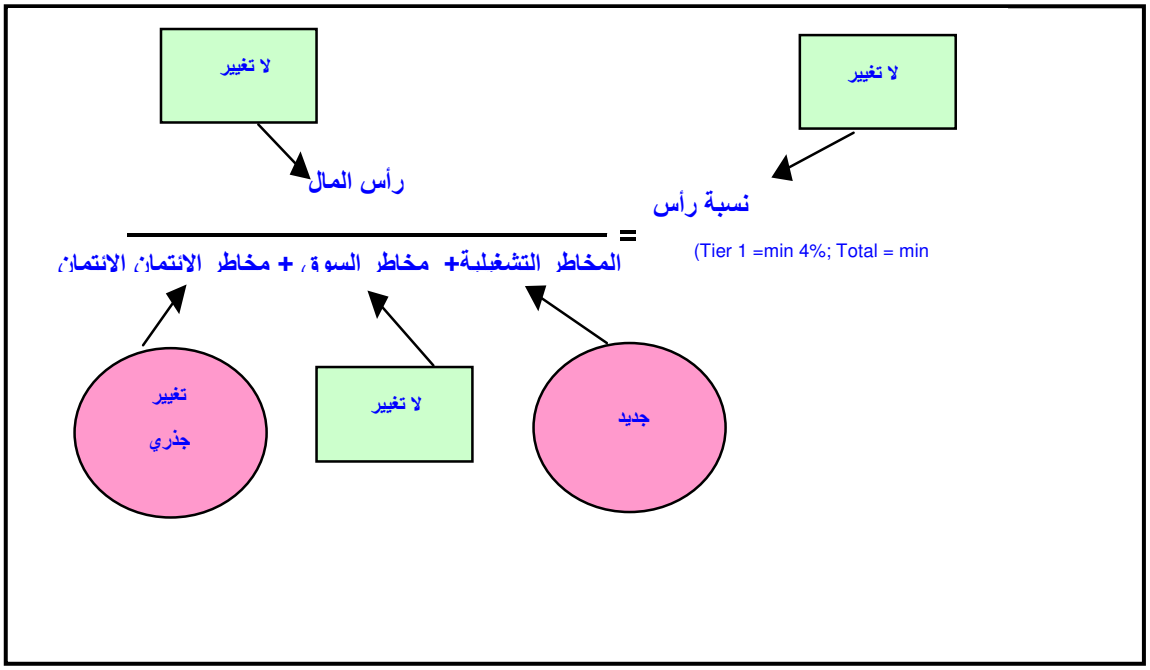

المصدر: حسن أحمد، 2006

رابعاً: توقيت تطبيق الاتفاق الجديد بازل II (حسن ، 2006) :

قامت لجنة بازل بتوفير الإطار الجديد للتطبيق في الدول الأعضاء مع نهاية العام 2006 ، بينما لن توضع الأساليب الأكثر تطورا في إدارة المخاطر حيز التنفيذ قبل نهاية العام 2007 ، مما سيفتح المجال للمصارف ومراقبي المصارف لتقييم أثر الاتفاقية عبر التطبيق المتوازي لاحتساب رأس المال وفق آليات بازل I و II لمدة عام واحد قبل الانتقال إلى بازل II نهائيا .

أما بالنسبة للدول من خارج إطار مجموعة G10 فإن اللجنة تشجع المصارف والمصارف المركزية فيها على بدء الإعداد لتطبيق الإطار الجديد لكفاية رأس المال ، بما لا يتعارض مع أولويات سياساتها الرقابية والنقدية وبما يتوافق مع المصادر المتوفرة لديها ، وتدرك اللجنة أنه بالنظر إلى ضعف الموارد المتوفرة والمعوقات الأخرى فإن تلك الجداول الزمنية للتطبيق يمكن أن تتجاوز مواعيد التطبيق التي أصدرتها اللجنة ، ولكن اللجنة ترى أن هيئات الرقابة في الدول المختلفة يجب أن تدرس تطبيق الجوانب الرئيسة للركنين الثاني والثالث (المراجعة الرقابية وانضباط السوق من حيث الشفافية والإفصاح) حتى وإن لم تطبق متطلبات الحدود الدنيا لكفاية رأس المال كما وردت في بازل II تطبيقا كاملا حتى التاريخ الذي حددته اللجنة .

أما بالنسبة للدول العربية وفقا لنتائج دراسة معدة من قبل معهد الاستقرار المالي FSI ، فإن اغلب الدول العربية تنوي تطبيق الإطار المعدل في الفترة بين 2007–2009، وأظهر ت الدراسة كذلك نسبة الأصول (من إجمالي أصول المصارف الوطنية) التي سوف تكون تحت إطار بازل II حتى نهاية عام 2006 لن تتجاوز 13% ، ولكن هذه النسبة سوف ترتفع بين الأعوام 2007 إلى 2009 إل ى89%، وبين الأعوام 20010 ، 2005 إلى 92%.

خامساً: الدعائم الثلاث للإطار الجديد المقترح: (محمود، 2003)

يتكون الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال من ثلاث محاور:

1- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال Minimum Capital Requirement.

2- المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال Supervisory Review of Capital Adequacy.

3- انضباط السوق Market Discipline

وسيتم عرض تلك المكونات بالدراسة والتحليل كما يلي:

1- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال Minimum Capital Requirement.:

درست اللجنة ثلاث بدائل أو مناهج للتحديد الدقيق لمتطلبات رأس المال وهى :

أ. السماح لوكالات التقييم الخارجية بتقييم المخاطر الائتمانية .

ب. استخدام نظم التقييم الداخلية في البنوك .

ج. استخدام نماذج تقييم محافظ المخاطر الائتمانية.

وبالنسبة للبديل الأول ، فقد اقترحت لجنة بازل تعديل نظام تقييم المخاطر الائتمانية المعمول بها في الإطار المحلي بحيث يتم السماح بأن تقوم جهات خارجية (مثل وكالات تقييم الائتمان) بعمليات تقييم المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك ، و تدرك لجنة بازل أن هناك العديد من العوامل التي يلزم أخذها في الاعتبار قبل السماح بأن يكون تقييم مؤسسات التقييم الخارجية هو المعيار الذي تتحدد على أساسه رأس المال (مثل تأكد الجهات الرقابية المحلية كالبنوك المركزية من استيفاء الحد الأدنى للمعايير اللازم توافرها كالشفافية والموضوعية والمساءلة واستقلالية قرارها وتمتعها بدرجة عالية من الثقة).

الإطار الجديد يدرس إمكانية توسيع إطار كفاية رأس المال بحيث يغطي مخاطر السوق (التي يقصدها خطر الخسارة في مراكز العمليات – خارج الميزانية) – والتي تنشأ من تغير أسعار السوق ، وكذلك مخاطر سعر الفائدة وإدارتها من خلال عدد من الأساليب هي كما يلي :

- ينبغي على مجلس إدارة البنوك أن يضع سياسات وإجراءات لإدارة مخاطر سعر الفائدة مع إبلاغه بانتظام عن أية تغيرات في أسعار الفائدة وتأثيرها في المدى القصير والطويل على استثمارات البنك .
- تحديد ماهية المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة مع التأكد من وجود إجراءات وسياسات تنظمها ووسائل مناسبة للتنبؤ بالمخاطر المرتبطة بها ومحاولة السيطرة عليها .
- استخدام نظم متقدمة لقياس تلك المخاطر مع التنبؤ بأثر التغيرات في سعر الفائدة على أنشطة البنك ككل وأثر ذلك على هيكل توظيف واستثمار أموال البنك سواء على المستوى المحلي والدولي.
- ينبغي أن تكون لدى البنوك نظم معلومات كافية للرقابة والسيطرة على تلك المخاطر وإبلاغ الإدارة العليا بكافة التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة للعملة الوطنية والعملات الأجنبية .
- تفعيل دور السلطات الرقابية – البنوك المركزية – من خلال تزويدها بانتظام بكافة المعلومات الضرورية عن أسعار الفائدة وتغيراتها بما يساعد تلك السلطات من تقييم مستوى مخاطرة الفائدة التي تتعرض له كافة البنوك على المستوى الوطني .
- وضع معايير ومبادئ لاستخدامها في تقييم كفاية وفاعلية إدارة البنك لهذه المخاطر .
- الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية بما يحقق للبيانات المنشورة عن المؤسسات المالية المصداقية والقبول وإمكانية المقارنة على المستوى المحلي والدولي.

ويركز التغير في هذا الجانب من الاتفاقية على منهجية ترجيح الأصول لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل بينما أبقت على منهجية معالجة مخاطر السوق وفيما يلي شرح للتعليمات الجديدة في بازل II فيما يتعلق بالمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية والمخاطر السوقية .

أ. مخاطر الائتمان :Credit Risk :

يقصد بمخاطر الائتمان " احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية للمصرف تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة " (بدران ، 2005، ص66).

ويمكن لإدارة المصرف التقليل من هذه المخاطر من خلال انتهاج سياسة إقراض متحفظة ، غير أن ذلك بالمقال يؤدي إلى عدم الربحية ، ومن الصعب تقدير المخـــاطر الائتمانيـــة بـــدون الفحص الدقيق لمكونات محفظة القروض ويمكن التحقق من هذه المخـــاطر بإتبـــاع وتطبيـــق المعايير الائتمانية السليمة وإتباع سياسة تسعير الائتمان على أساس المخـــاطر (Risk-Based pricing) ، والهيكلة الفعالة للقرض (Loan Restructuring) ، كما يمكن تقليل مخـــاطر الائتمان من خلال التنويع ، حسب شرائح القروض وكذلك قطاعيا وجغرافيا ، وذلك لأن التنويع يحمي المصرف من تكدس المخاطرة (Risk Concentration).

ويطرح الاتفاق الجديد طريقتين أساسيتين لقياس مخاطر الائتمان هما الطريقـــة المعياريـــة Standardized approach ، والطريقة المعتمدة على التصنيف الـــداخلي Internal rating based approach-IRB (حشاد ، 2004) و (حسن ، 2006)

1. بموجب الطريقة المعيارية لقياس المخاطر الائتمانية يمكن للمصارف التي تمارس الأشكال الأقل تعقيدا من الإقراض والاكتتاب الائتماني ، والتي لها هياكل رقابية داخلية بسيطة أن تـــستخدم التصنيفات الائتمانية التي تجريها مؤسسات التصنيف المتخصصة .

فالمصارف التي تستخدم هذه الريق تقوم بتقسيم مخاطرها الائتمانية إلى فئات تعتمـــد علـــى نوعيـــة القرض حسب الجهة المقترضة ، ثم يعتمد الوزن الترجيحي لكل أصل ائتماني من الأصول المتعلقـــة بكل فئة من الفئات على التصنيف الائتماني وفقا للجدول رقم (1) على الصفحة التالية .

ويلاحظ في الجدول أن اللجنة حددت ولأول مرة وزنا ترجيحيا يتجاوز 100% من قيمـــة الأصـــل الائتماني ، بحيث وصل إلى 150% ، أي أن المصارف مطالبة بالاحتفاظ برأس مال يصل إلى حـــد 12% (150% * 8%) لمواجهة مخاطر بعض الأصول الائتمانية .

جدول رقم (1)

أوزان المخاطر للتصنيفات الائتمانية المختلفة

التصنيف	AAA to AA-	A+ to A-	BBB to BBB-	BB+ to B-	أقل من B-	غير مصنف (unrated)
الحكومات	0%	20%	50%	100%	150%	100%
المؤسسات العامة	إذا لم يكن الاقتراض بضمان الحكومة المركزية تعالج وفق الآلية المعدة للمصارف ، وفي هذه الحالة استخدام الخيار الثاني لمعالجة مخاطر إقراض المصارف يستخدم الشق الأول فقط					
بنوك التنمية الدولية	تعالج وفق الشق الأول من الخيار الثاني لمعالجة مخاطر إقراض المصارف					
المصارف (الخيار الأول) تصنيف الدولة	20%	50%	100%	100%	150%	100%
المصارف (الخيار الثاني) الإقراض لأكثر من 3 أشهر	20%	50%	50%	100%	150%	50%
المصارف (الخيار الثاني) أقل من 3 شهور	20%	20%	20%	50%	150%	20%
شركات الأوراق المالية	تعالج بنفس معالجة المصارف ولكن بشرط أن تكون خاضعة لرقابة حول كفاية رأس المال – إذا لم تتوفر الرقابة تعالج بناءا على قواعد معاملة شركات المساهمة العامة					
التصنيف	AAA to AA-	A+ to A-	BBB to BBB-	BB+ to B-	أقل من B-	غير مصنف (unrated)
شركات المساهمة العامة	20%	50%	100%		150%	100%
القروض التجارية	بخصوص وزن ترجيحي مقداره 75% لمحفظة القروض التجارية (بالتجزئة) ، ولكن بعد تطبيق الشروط الواردة في الفقرة 70 من الاتفاق					
التمويل العقاري (السكن)	35%					
التمويل العقاري (أخرى)	100% باستثناء الأسواق التقدمة وبعد موافقة المصرف المركزي في الدول المعنية يسمح بترجيح الأصول بوزن 50% للتمويل العقاري المضمون برهن مرتفع القيمة					
القروض متأخرة السداد	150% مع مراعاة الشروط في الفقرات من 75 إلى 78					
الأصول الائتمانية الأخرى	100%					

المصدر : حسن أحمد ، 2006

2. أما المصارف التي تنخرط في الأنشطة الأكثر تعقيدا والتي استطاعت صياغة نظم أكثر تطورا لقياس المخاطر فإنه يمكن استخدام – بعد الحصول على موافقة جهة الرقابة المصرفية – واحدة من درجتين من التصنيف الداخلي (IRB) الأساسية أو المتقدمة ، وتعتمد هذه الطريقة على أربعة أنواع من المتغيرات الإحصائية يتم حسابها لكل فئة من الفئات السابق ذكرها ، وهذه المتغيرات الأربعة التالي :

- احتمالية التعثر (Probability of default –PD) الذي يقيس احتمالية أن يعجز المقترض عن السداد خلال فترة زمنية معينة .
- الخسائر في حالة التعثر (Loss given default) الذي يقيس النسبة التي لن تسترد من الأصل المعرض للمخاطر في حالة التعثر .
- حجم المخاطرة عند التعثر (exposure of default –EAD) حجم الأصول الإئتمانية عند التعثر .
- الاستحقاق (maturity) الفترة الزمنية حتى تاريخ الاستحقاق

ويتم احتساب متطلبات رأس المال وفق منهجية التصنيف الداخلي عبر معادلات رياضية قدمتها اللجنة تستخدم المتغيرات الأربعة كأساس لعملية الاحتساب .

ويكمن الفرق بين المستويين من منهجية التصنيف الداخلي في مقدار اعتماد المصرف على تقديره الداخلي للمتغيرات السابقة ، وتتلخص أبرز هذه الفروق في جدول رقم (2)

جدول رقم (2)

الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي و أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم

المتغير	IRB الأساسي	IRB المتقدم
احتمالية التعثر	يعدها المصرف بناء على تقديراته	يعدها المصرف بناء على تقديراته
الخسائر في حالة التعثر	القيم معدة من قبل لجنة بازل	يعدها المصرف بناءا على تقديراته
حجم المخاطرة عند التعثر	يعدها المصرف بناءا على تقديراته	يعدها المصرف بناءا على تقديراته
الاستحقاق	يعدها المصرف بناءا على تقديرات السلطة الرقابية أو يمكن لبعض الدول أن تجيز للمصرف أن يقدرها	يعدها المصرف بناءا على تقديراته

المصدر : حشاد نبيل ، 2004،ص35

فبموجب الطريقة الأولى يسمح للمصارف جزئيا باستخدام تصنيفاتها الخاصة لمخاطر عملائها الائتمانية ، أما الطريقة المتقدمة فتعطي حرية أكبر للمصارف في استخدام تقديراها الداخلي ، ويقدر الخبـــراء أن استخدام IRB سينتج عنه متطلبات رسملة أقل من تلك الناتجة عن استخدام الطريقة المعيارية .

ب. المخاطر السوقيةMarket Risk :

وافق محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر خلال ديـــسمبر 1995 علـــى التعديلات التالية لأسلوب حساب معيار كفاية رأس المال بهدف تغطية مخاطر السوق وفقا لمـــا يلي (محمود ، 2003) :

(أ) إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في قروض مساندة لأجل سنتين تستخدم لتغطيـــة مخاطر السوق فقط .

(ب) أن يغطي رأس المال مخاطر السوق التالية :

- مخاطر تقلبات أسعار العائد Internal Rate Risk المرتبطة بأصول والتزامات البنك والعمليات خارج الميزانية من التزامات عرضية وارتباطات يدخل فيها البنك بغـــرض الاتجار Trading Book ، ولا يشمل ذلك تلك المتعلقة بغرض الاستثمار طويل الأجل Banking Book حيث أرجئ حساب رأس مال لها .
- مخاطر تقلبات أسعار الـــصرف Foreign Exchange Rate Risk لكافـــة مراكـــز العملات المفتوحة (حاضرة وآجلة) ومراكز المعادن النفيسة من ذهب وبلاتين .
- مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع Commoditiesوالأسهم Equity .

بذلك تكون نسبة رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان إضافة إلى مخاطر السوق كما يلي (أبو جزر ، 2005) :

⟸ نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال التنظيمي ÷ الموجودات والبنود داخل و خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر + مخاطر السوق)

ج. المخاطر التشغيلية Operational Risk:

تعرف لجنة بازل للإشراف المصرفي المخاطرة التشغيلية بأنها " مخاطرة خسارة ناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات والأفراد والنظم داخليا أو من أحداث خارجيـــة " this is the risk of loss due to the inadequate or failed internal processes, people and system, or from external event " (Yu,2005,P9) ، ويشمل هذا التعريف المخـــاطر القانونيـــة

ولكنه يستثني الأخطار الإستراتيجية وأخطار الشهرة ، ولا يعتبر الاحتفاظ برأس مال لمواجهة الخسائر الناشئة عن مخاطر التشغيل خيارا في إطار بازل II بل هو جزء جوهري فيه .
وجدول رقم (3) يوضح أنواع من المخاطر التشغيلية .

جدول رقم (3)

أنواع المخاطر التشغيلية

المسبب	التعريف	أمثلة
العمليات الداخلية	**الخسائر الناتجة عن المعالجات الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية ، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي**	**- أخطاء في إدخال البيانات - الدخول إلى البيانات لغير لمصرح لهم - الخلافات التجارية - خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء**
العنصر البشري	**الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد) ، والخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء ، المساهمين ، الجهات الرقابية ،و أى طرف ثالث**	**- عمليات الاحتيال من قبل موظفين - عمليات التداول دون تخويل - المعالجات الخاطئة - الغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين**
الأنظمة	**الخسائر الناشئة عن تعطيل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية ، تكنولوجيا المعلومات ، أو عدم توفر الأنظمة**	**- انهيار أنظمة الكمبيوتر - الأعطال في أنظمة الاتصالات - أخطاء البرمجة - فيروسات الحاسوب**
الحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية	**الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث ، بما يشمل الاحتيال وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول ، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل**	**- الكوارث الطبيعية - الإرهاب والابتزاز - الاحتيال عبر بطاقات الائتمان - الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر**

المصدر : حشاد نبيل ، 2004

وهناك بدائل لمنهجيات قياس هذه المخاطر :

- منهج المؤشر الأساسي The Basic Indicator Approach (BIA)
- الطريقة المعيارية The Standardized Approach (TSA)
- طريقة القياس المتقدم The Advanced Measurement Approach (AMA)

2. المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال Supervisory Review of Capital Adequacy.

يختص الركن الثاني من الاتفاق الجديد بوضع مبادئ لعملية المراجعة الرقابية لرأس المال ، وسياسات إدارة المخاطر في المصارف ، فالإطار الجديد يفترض بهيئات الرقابة المصرفية أن تتأكد ن جميع المصارف التي تحت إشرافها قد بادرت إلى تطوير أنظمة داخلية تختص بتقييم كفاية رأس المال بالنظر إلى حجم المخاطر التي يتحملها المصرف (حسن ، 2006) .

وفي هذا السياق طرح الاتفاق أربعة مبادئ رقابية تنص على ما يلي (محمود ، 2003) :

1. توافر سلطة مناسبة للجهات الرقابية لمطالبة البنوك بالالتزام بحجم من رأس المال يفوق الحد الأدنى من قبل لجنة بازل .
2. توافر أنظمة فعالة بالبنوك لتقييم حجم رأس المال اللازم الاحتفاظ به والذي يتناسب بدقة مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها، مع تبني إستراتيجية مناسبة للاحتفاظ بهذا المستوى من رأس المال (التقويم الداخلي لملاءة رأس المال)
3. قيام السلطات الرقابية بمراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لكفاية رأس المال بالبنوك مع التأكد من توافق هذه النظم والاستراتيجيات مع معدلات كفاية رأس المال التي حددتها اللجنة .
4. ضرورة تدخل الجهات الرقابية في مراحل مبكرة للحيلولة دون انخفاض رأس المال عن المستويات التي حددته لجنة بازل .

3- انضباط السوق Market Discipline:

الانضباطية السوقية تعني تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال ، وأيضا تحفيزها للحفاظ على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكانياتها على مواجهة اى خسائر محتملة مستقبلا من جراء تعرضها للمخاطر ، وبذلك تشكل الانضباطية السوقية الفعالة عنصرا أساسيا لتقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي (حماد ، 2005) .

وهذا يعني زيادة إفصاح المصارف عن هيكل رأس المال ونوعية وبنيـــة المخـــاطر وساســـتها المحاسبية لتقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات ، وأيضا استراتيجيات المصارف للتعامل مع المخاطر وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب ، وكذلك التفاصيل الكمية والنوعيـــة عـــن المراكز المالية للمصارف وأدائها العام (اتحاد المصارف العربية ، 2003، ص103) .

الفصل الثاني
دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها

المبحث الأول : دوافع تطبيق دعائم بازل II

المبحث الثاني : تحديات تطبيق دعائم بازل II

المبحث الثالث : اعتبارات التطبيق العملي لدعائم بازل II

المبحث الرابع : الجهاز المصرفي الفلسطيني

الفـــصل الثاني
دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها

مـــقدمـــة :

إن توصيات لجنة بازل هدفت إلى خلق إطار للتعاون الدولي بين السلطات الرقابية ضـــمن مجموعة الـــ 10وبينها وبين سلطات الرقابة خارج المجموعة ، قد تركـــزت حـــول سياســـات واضحة على العمل ضمن قواعد ومعايير الصناعة في المصرفية في العالم ، حيـــث اســـتهدف جهود لجنة بازل لتحقيق المساهمة في دعم الاستقرار المصرفي ، تحسين إدارة المخاطر ، زيادة الشفافية والإفصاح وإزالة المنافسة الغير عادلة بين المصارف وكل هذه الأهداف تمثـــل دوافـــع وحافز لدى المصارف لعملية التطبيق من أجل تحقيق تلك الأهداف ، ولكن مـــن أجـــل عمليـــة التطبيق فإنه سوف تواجه المصارف تحديات يجب التصدي لها ومنها مستوى كلفـــة الوســـاطة المالية في الصناعة المصرفية العربية وكيفية التخفيف من مستوى هذه الكلفة من خلال التطور التكنولوجي إضافة إلى استخدام المشتقات المصرفية المختلفة ، كذلك تطوير الأســـواق الماليـــة بالإضافة إلى تقريب الثقافة المصرفية العربية توصلا إلى الاندماج المصرفي بـــين الوحـــدات المصرفية العربية المتلفة ، خاصة الكبيرة منها إفساحا في المجال لتوفير المنافسة المتكافئة مـــع الوحدات المصرفية الدولية (معضاد ، 2003) .

وبناء على ذلك فإنه سوف يتطرق هذا الفصل إلى دراسة دوافع تطبيـــق دعـــائم بـــازل II وتحديتها في المباحث التالية :

المبحث الأول : دوافع تطبيق دعائم بازل II

المبحث الثاني : تحديات تطبيق دعائم بازل II

المبحث الثالث : اعتبارات التطبيق العملي لدعائم بازل II

المبحث الرابع : الجهاز المصرفي الفلسطيني

المبحث الأول

دوافع تطبيق دعائم بازل II

مقدمة

أولاً: تطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات دولية

ثانياً: تطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات رقابية

ثالثاً: تطبيق دعائم بازل II من أجل تقوية واستقرار النظام المصرفي

رابعاً: تطبيق دعائم بازل II من أجل إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف

خامساً : تطبيق دعائم بازل II من أجل تحسين إدارة المخاطر

المبحث الأول

دوافع تطبيق دعائم بازل II

مقدمة :

إن التطبيق الكافي لبازل II ، يفرض على معظم المصارف أن تعيد النظر في استراتيجيات أعمالها والمخاطر المترتبة عن هذه الأعمال ، فتحديد المتطلبات الدنيا لرأس المال حسب المعايير الجديدة يوجب على المصارف أن تنشئ إطارا شاملا لمعالجة المخاطر ، وعليه فإن تحسين إدارة المخاطر ينتج عنه عوامل ايجابية تتمثل بخفض المتطلبات الدنيا لرأس المال لدى المصارف ،إلا أن عمليات التطبيق الواسعة النطاق ستؤثر بشكل كبير على نظم تكنولوجيا المعلومات لدى المصارف ، وعلى النشاطات والعمليات المصرفية ككل ، بالإضافة إلى الأطر التنظيمية والمالية المصرفية (حشاد ، 2004)

حيث أن الإطار الجديد المعدل (بازل II) يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وحيث أن تلك الأهداف تمثل دوافع لعملية التطبيق والتي بمجملها تؤدي إلى تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وترى اللجنة أن أهداف الإطار المعدل هي كما يلي : (أبو كمال ، 2007)

1. تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر ، وخاصة إدارة مخاطر الائتمان ، وإدخال أساليب متقدمة لقياس المخاطر ، وخاصة تطبيق أنظمة التصنيف الداخلي للمخاطر ، وان هذا يعتبر من أهم منافع الإطار المعدل ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مقترحاتها بمفهوم ومنطق الأركان الثلاث (أي : الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ، والمراجعة الإشرافية ، وانضباط السوق) كمدخل يستند إليه الإطار المعدل .
2. تطبيق الإطار الجديد يساهم في المحافظة على مستويات كفاية رأس المال تتواءم مع المخاطر المحتملة وتغير الأعمال المصرفية .
3. تحسين الشفافية والإفصاح عن المخاطر
4. تعزيز الأمان والسلامة للنظام المالي ، بوجود نظام مصرفي قائم على مصارف ذات رؤوس أموال متينة ، وقادرة على إدارة المخاطر المصرفية وفق مبادئ سليمة .
5. تحسين المنافسة في الصناعة المصرفية .

وبناء على ما سبق تكمن دوافع تطبيق متطلبات بازل II في الجوانب التالية :

أولاً: تطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات دولية :

مع انتشار ظاهرة المصارف العاملة على المستوى الدولي كان لابد من ممارسة أساليب رقابية تتناسب مع هذا النوع من الأعمال المصرفية وعليه فقد تم إقرار وثيقة المعايير الدنيا بشأن تحديد الرقابة على المصارف الدولية ومنشآتها في عام 1992م وهى تتلخص في أربع بنود أساسية : (عبيسي ، 2007)

أ. يجب على المصارف العاملة على المستوى الدولي الخضوع لإشراف متطلبات المقر الرئيسي التي يجب أن تكون قادرة على القيام بإجراء وإشراف موحد .

ب. يتطلب فتح فرع جديد للمصرف موافقة سلطات الإشراف في بلد المقر الرئيسي وسلطات البلد المضيف.

ج. يحق لسلطات الإشراف المصرفي في بلد المقر الرئيسي جمع المعلومات عن الفروع كما يحق للسلطات المضيفة جمع المعلومات عن البلد الأم.

د. إذا رأت سلطات الإشراف المصرفي في البلد المضيف أن أي من الشروط السابقة غير مطبق في البلد الأم يحق لها اتخاذ إجراءات تهدف إلى جعل نشاط المصرف متفق مع المعايير الدنيا أو حرمان المصرف من العمل على أراضيها .

ومن المعروف بأن اتفاق بازل الجديد بشأن كفاية رأس المال (الاتفاق الجديد) يجري تطبيقه على أساس موحد على البنوك التي تمارس نشاطا دوليا ، وهذه هي أفضل وسيلة للمحافظة على سلامة رأس المال في البنوك ذات المنشآت التابعة عن طريق استبعاد ازدواجية النشاط ، ويتم توسيع نطاق تطبيق الاتفاق بحيث يضم على أساس موحد تماما أي شركة قابضة تكون هي الشركة الأم the Parent Co. في نطاق مجموعة مصرفية تؤخذ في الاعتبار مدى المخاطرة بالنسبة لكامل المجموعة المصرفية ،المجموعات المصرفية هي المجموعات التي تكون نواحي النشاط المصرفي هي الغالبة عليها ، وفي بعض البلدان ، فإن المجموعات المصرفية قد يتم تسجيلها كبنك ، كما أنه يطبق الاتفاق على كافة البنوك ذات النشاط الدولي في كل شريحة ، وفي داخل كل مجموعة ، وعلى أساس موحد تماما كما هو موضح في شكل رقم (2) ، ويتم إعطاء ثلاث سنوات كفترة انتقالية لتطيق التوحيد التام على المستوى الأدنى ، لتلك الدول التي لا يوجد فيها هذا الشرط حاليا ، وفضلا عن هذا ونظرا لأن أحد الأهداف الرئيسية للرقابة ، هو حماية المودعين ، سيصبح الأمر الأساسي هو التأكد من أن رأس المال المعترف به وفقا لإجراءات كفاية رأس المال سيكون متاحا للمودعين لدى طلبه ، وهو ما يستدعي بالتالي أن يقوم

المراقبين باختيار كفاية رسملة كل بنك على حدة باعتباره قائما بذاته (حـــشاد ، 2004 ، ص 45) .

شكل رقم (2)

النطاق الجديد لتطبيق الاتفاق

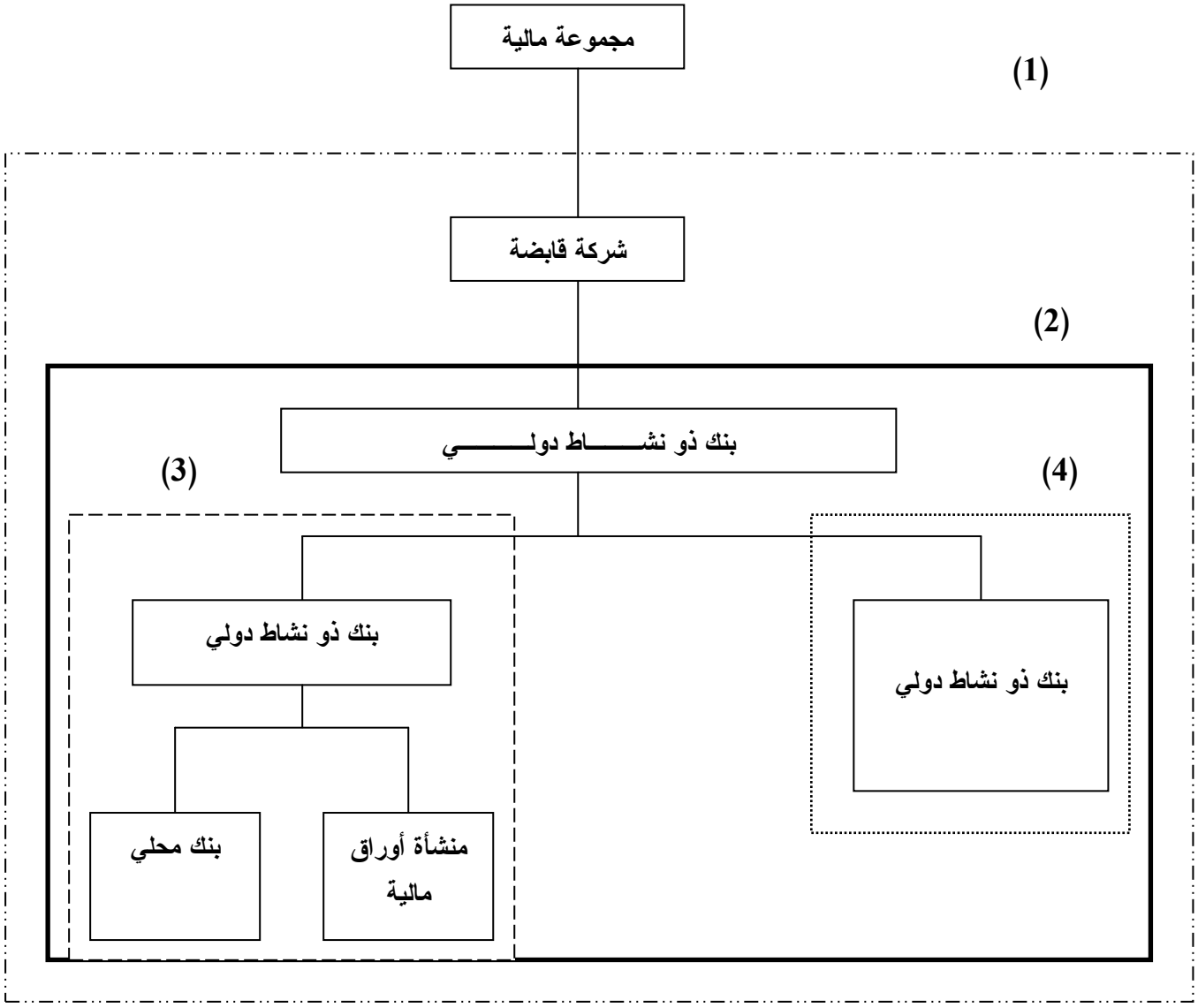

المصدر: حشاد ، 2004 ، ص 52

(1) حدود سيطرة المجموعة المصرفية ، سيتم تطبيق الاتفاق عند هذا المستوى على أساس موحـــد ، أي حتـــى مستوى الشركة القابضة (2) .

(2) ، (3) ، (4) : سيطبق الاتفاق على مستويات أدنى على كافة البنوك ذات النشاط الدولي على أساس موحد

وقد وضح (مكرم ، 2003) أن من أسباب انضمام المصارف العربية للاتفاقية الجديدة بأنها تعمل في النطاق الدولي وقد باتت منفتحة بشكل مكثف وواسع على الأسواق العالمية ، وليس من سبب يدعوها للانغلاق في زمن العولمة، ومن مؤشرات هذا الانفتاح التواجد المصرفي في الخارج والتواجد المصرفي الأجنبي في الدول العربية بأشكال قانونية وتنظيمية متعددة ، بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها المصارف العربية لشبكة العملاء الوطنيين العاملين في النطاق الدولي وللعملاء الدوليين العاملين في الأسواق المحلية أفرادا ومؤسسات .

ثانياً: تطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات رقابية :

تخضع البنوك لرقابة كبيرة بخلاف غيرها من أي نشاط اقتصادي ،وتهدف الرقابة إلى حماية حقوق المودعين ، وكذلك حماية المساهمين بالإضافة إلى المحافظة على استقرار النظام المالي ، وعلى درجة تنافسية ، وتجدر الإشارة إلى أنه ونتيجة لتطور أعمال البنوك والنشاطات التي يقوم بها حيث أصبحت على درجة كبيرة من التعقيد أصبح يستلزم معها التغير في أسلوب الرقابة بحيث أصبحت تركز على المخاطر الكبيرة والمهمة التي لها تأثير كبير على أوضاع البنك(الكراسنة ، 2006).

ويفسر (شابرا ، خان الله ، 2000) أهمية الرقابة على البنوك لأنها تتعامل بالأموال العامة وما لديها من أموال يتجاوز كثيراً رؤوس أموالها ولذلك فإن قدرتها على التمويل بالدين (الرافعة) أكبر من قدرة المؤسسات الغير المصرفية ، لذلك يجب عليها أن تغرس الثقة لدى المودعين وتجنبهم أية خسائر لا ضرورة لها ويمكن أن تتفاداها بمنع الاختلاس وسوء الإدارة والإفراط في الإقراض ، وتركيز الائتمان وسوء استغلال سلطات البنوك ومواردها لإثراء قلة من الناس ، ومن الضروري كذلك حماية نظام الدفع (التسويات) من مخاطر عدم الاستقرار ، وتشجيع التشغيل الفعال لسوق المال ومؤسساته لرفع عجلة التنمية قدما ، ومع ذلك لا ينبغي أن تكون الرقابة صارمة وشمولية بحيث ترفع من تكلفة التقيد التدابير الرقابية بصورة لا سبيل إلى احتمالها وبحيث يضعف محاولات الابتكار والإبداع في النشاط المصرفي ، ولا ينبغي أن ننقد الرؤية عند المفاضلة بين استقرار النظام المصرفي وكفاءته.

وعند الحديث عن الرقابة على البنوك يجب عدم إغفال مجموعة من القضايا الرئيسة في الرقابة لأنها تشكل مجموعة من الركائز لمدى سلامة ومتانة البنوك وتتمثل في السيولة **Liquidity**، نوعية الموجودات **Assets quality** ، تركز المخاطر **Risk**

Concentration ، الإدارة **Management** ، الأنظمـــة والقـــوانين **Systems and Controls** ، بالإضافة إلى كفاية رأس المال **Capital Adequacy**(الكراسنة ، 2006).

وقد لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دوراً هاماً لتنسيق أنظمة الرقابة على البنوك حيـــث وضعت اللجنة توصيات اتخذت كمعايير دولية للرقابة المصرفية تطبق في الدول الأعضاء بها، ويوضح استعراض نظم الرقابة المصرفية في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبـــرى (G7) تطبيق ما يسمى النموذج البديل للرقابة المصرفية والعمل به على نطاق واسع ، إذ يمثل التعاون بين البنوك المركزية والهيئات الرقابية الخاصة ووزارة المالية في العديد من بلدان تلك الـــدول (إنجلترا – أمريكا – فرنسا – ألمانيا) حجر الأساس للرقابة الفعالة واللازمة لـــضمان ســـلامة النظام المالي، وذلك مع الأخذ في الاعتبار اختلاف أهمية الدور الرقابي للبنك المركزي من دولة إلى أخرى في تلك المجموعة ، وقد بلغ هذا الدور أقصاه في إيطاليا وأدناه في اليابان وكندا بينما اختفى تماماً في إنجلترا (شلبي ،2003) .

ومع أن هذا الإطار صمم ليوفر خيارات للمصارف والأنظمة المصرفية حول العالم ، إلا أن الانتقال لتبني الاتفاق في المستقبل القريب قد لا يكون على رأس أولويات جميع هيئات الرقابـــة المصرفية في الدول خارج نطاق مجموعة **G10** من حيث احتياجات تطوير الرقابة على عمل المصارف .

وتشمل المبادئ الأساسية للجنة بازل للرقابة المصرفية خمسة وعشرين مبدأ أساسيا لابد من وضعها موضع التنفيذ لضمان فعالية أي نظام رقابي وتتعلق هذه المبادئ بالموضوعات التاليـــة (الرضى ، 2005) (الشاهد ، 2003) :

- المتطلبات والشروط المسبقة لرقابة مصرفية فعّالة: (المبدأ الأول).
- الترخيص وهيكلة المصارف: (المبدأ الثاني حتى المبدأ الخامس).
- المعايير والأنظمة الاحترازية والمتطلبات الأساسية للرقابة: (المبدأ السادس حتى المبدأ الخامس عشر).
- تحديد الأساليب المستمرة للرقابة: (المبدأ السادس عشر حتى المبدأ العشرون).
- المتطلبات الأساسية لتوفر المعلومات الخاصة بالرقابة: (المبدأ الواحد والعشرون).
- الصلاحيات المعطاة للسلطة الرقابية: (المبدأ الثاني والعشرون).
- الرقابة خارج الحدود: (المبدأ الثالث والعشرون حتى المبدأ الخامس والعشرون).

ويشمل الإطار المعدل لكفاية رأس المال على ثلاث دعائم أساسية وتتحدث الدعامة الثانية عن عملية المراجعة الرقابية لكفاية رأس المال (مراجعة السلطات الرقابية **Supervising Review Process**) والتي تستند إلى أربعة مبادئ متكاملة وأساسية هي كما يلي (اتحاد المصارف العربية، 2003) :

- توقع ممارسة المصارف لأنشطتها بمستويات رأس مال تفوق الحدود الدنيا .
- أن يتوفر لدى المصارف عمليات تقييم كفاية رأس المال الكلية وذلك بالعلاقة مع بنية مخاطرها .
- سهولة مراجعة وتقويم التقييمات والاستراتيجيات الداخلية لكفاية رأس المال ، وكذلك مدى وفاء المصارف بمتطلبات رأس المال الرقابية .
- سعى السلطات الرقابية للتدخل في مرحلة مبكرة من أجل الحول دون انخفاض رأس المال إلى ما دون المعدلات الوقائية أو الحصيفة.

ثالثاً: تطبيق دعائم بازل II من أجل تقوية واستقرار النظام المصرفي :

عندما تقدمت لجنة بازل في منتصف عام 1999م بمعيار جديد لكفاية رأس المال كان من ضمن أهدافها الأساسية تعزيز وسلامة ومتانة النظام المالي والمصرفي ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل، كما يتضمن ذلك أيضاً وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية (شلبي ، 2003) .

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الدعائم الثلاث التي يتكون منها المعيار الجديد لكفاية رأس المال حيث أن شكل رقم (3) يوضح أركان المعيار الجديد لكفاية رأس المال Basel II

شكل رقم (3)

أركان المعيار الجديد لكفاية رأس المال Basel II

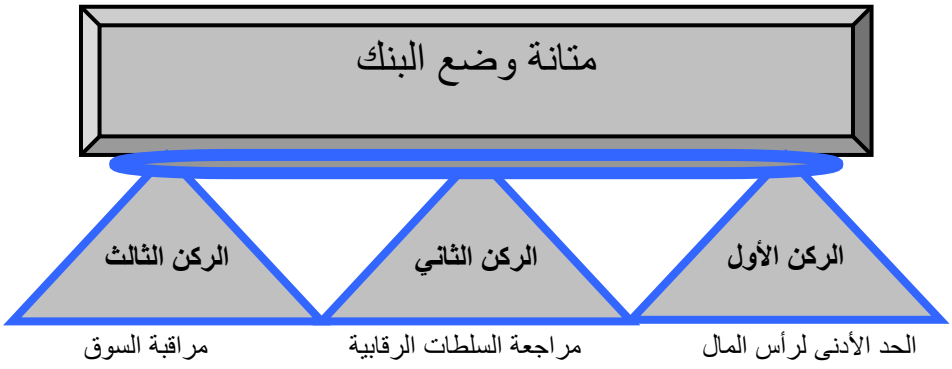

وقد وضح (الكراسنة ، 2006) انه لتقيم مدى متانة البنوك على أساس موحد ولتحديد البنوك التي تحتاج إلى اهتمام وعناية خاصة من قبل السلطات الرقابية يتم الاستعانة بنظام تصنيف البنوك أي نظام التقييم الموحد حيث أنه يستخدم كأداة مفيدة لتصنيف البنوك الضعيفة في خانة واحدة ، وبالتالي فإن نظام التصنيف يساعد المؤسسات ذات العلاقة للقيام بمهمتها وهو الحفاظ على الاستقرار وثقة الجمهور بالنظام المصرفي.

ويعطي نظام التقييم Camels كل بنك تصنيف مجمع مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية بظروف البنك المالية والتشغيلية ، إن هذه العناصر هي كفاية رأس المال ، نوعية الموجودات ، مقدرة الإدارة ، نوعية ومستوى الإيرادات ، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق ، وعند تقييم هذه العناصر يؤخذ بالاعتبار حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته ، ومخاطر البنك الكلية .

وسيتم عرض كل عنصر من عناصر التصنيف كالتالي (الكراسنة ، 2006) :

❖ **كفاية رأس المال Capital Adequacy :**

يتوقع من كل بنك أن يحتفظ برأس مال يتناسب مع طبيعته وحجم المخاطر لدى البنك وكذلك إلى مقدرة البنك على تعريف ، قياس ، مراقبة وضبط المخاطر ، حيث أن أثر كل من القروض ، مخاطر السوق ، والمخاطر الأخرى على الوضع المالي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقييم رأس المال ، وإن نوع وحجم المخاطر هي التي تحدد مستوى رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به وكذلك المدى الذي يمكن أن يكون حجم رأس المال اكبر من الحد الأدنى المطلوب .

❖ **نوعية الموجودات :Assets Quality**

إن تصنيف نوعية الموجودات يعكس المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمار والعقارات المستملكة ، ونشاطات خارج الميزانية ، كذلك فإن التصنيف يعكس مقدرة الإدارة على تحديد ، قياس ، مراقبة وضبط المخاطر حيث أن تقييم نوعية الموجودات يجب أن يأخذ بالاعتبار كفاية مخصصات الديون ، المخاطر التي تؤثر على قيمة الاستمارات مثل (المخاطر التشغيلية ، السمعة ، السوق ، الإستراتيجية والتقيد بالأنظمة .

❖ **الإدارة Management:**

يجب أن يعكس هذا البند مدى مقدرة مجلس الإدارة وإدارة البنك على القيام بالدور المنوط بهما

لتحديد، قياس، مراقبة وضبط المخاطر من أجل ضمان أن البنك يمارس نشاطاته بطريقة آمنة وسليمة ويتماشى مع الأنظمة والقوانين.

❖ **الإيرادات Earning :**

إن تصنيف الإيرادات يجب ألا يعكس فقط حجم واتجاه الإيرادات ولكن العوامل التي يمكن أن تؤثر على مقدار أو نوعية الإيرادات مثل مخاطر الإقراض ، والتي يمكن أن تؤدي إلى الحاجة إلى مخصصات أو بمخاطر السوق والتي يمكن أن تعرض إيرادات البنك إلى التغير نتيجة سعر الفائدة ، وكذلك فإن نوعية الإيرادات يمكن أن تتأثر بالاعتماد على أرباح غير متكررة أو على ميزة ضريبية ، كذلك فإن الربحية يمكن أن تتأثر بعدم القدرة على الحصول على الاحتياجات التمويلية أو عدم القدرة على ضبط النفقات أو تبني إستراتيجية ضعيفة .

❖ **السيولة Liquidity :**

عند تقييم سيولة البنك يجب أن يأخذ بالاعتبار المستوى الحالي للسيولة وكذلك الحاجة المستقبلية للسيولة نظرا للاحتياجات التمويلية ، بالإضافة إلى مستوى إدارة السيولة لدى البنك مقارنة مع حجم ودرجة تعقيده وحجم المخاطر لديه ، وبشكل عام فإن إدارة السيولة لدى البنك يجب أن تكفل أن البنك قادر على الإبقاء على مستوى كاف من السيولة لمقابلة الالتزامات لدى البنك وبالوقت المناب ، كذلك فإن إدارة السيولة يجب أن تكفل بان الاحتفاظ بالسيولة لا يكون على حساب الكلفة أو الاعتماد على مصادر أموال قد لا تكون متوفرة في الظروف الصعبة .

❖ **الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Market Risk :**

إن الحساسية لمخاطر السوق تعكس التغيرات في سعر الفائدة ، سعر الصرف ، سعر البضائع ، أسعار الأسهم التي يمكن أن تؤثر سلبا على وضع البنك المالي أو رأس المال ، وعند تقييم الحساسية يجب أن يتم الأخذ بالاعتبار مقدرة الإدارة على تحديد ، قياس ، مراقة وضبط هذه المخاطر ، حجم البنك ، درجة تعقيدات هذه العمليات ، وكفاية الإيرادات ورأس المال بالمقارنة مع مستوى هذه المخاطر .

لمعظم البنوك فان المصدر الرئيسي لهذا النوع من المخاطر هو المراكز غير المحتفظ بها لغاية المتاجرة ودرجة حساسيتها لمخاطر سعر الفائدة ، وفي البنوك الكبيرة فإن العمليات المصرفية الأجنبية يمكن أن تكون مصدر من مخاطر السوق ، وفي بعض البنوك فإن نشاطات الاتجار بماذا تكون المصدر الرئيسي لمخاطر السوق .

رابعاً: تطبيق دعائم بازلII من أجل إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف :

إن تنامي حدة المنافسة بين المؤسسات المصرفية في الأسواق المحلية والعالمية في الآونة الأخيرة زاد في وتيرة الصراع ما بين المؤسسات في القطاع المصرفي سعيا وراء استمرار البقاء والصمود في ظل البيئة المصرفية المعقدة والصعبة بتحدياتها ، وبطبيعة الحال فإن المصارف تختلف فيما بينها في حجمها ، خبرتها ، إدارتها ، وموقعها التنافسي الأمر الذي جعل شكل المواجهة والصراع التنافسي يختلف من مصرف لآخر (الخواجا ، 2003) .

ويهدف الإطار الجديد إلى الاستمرار في دعم المساواة التنافسية(اتحاد المصارف العربية، 2003) ، وذلك من خلال توحيد متطلبات رأس المال على المستوى الدول مما يقضي على المميزات التنافسية حسب الفروق التنظيمية والمحاسبية .

خامساً: تطبيق دعائم بازل II من أجل تحسين إدارة المخاطر:

انعكست ظاهرة تزايد المخاطر المصرفية على المؤسسات الدولية وخصوصا لجنة بازل للرقابة المصرفية ، حيث قامت اللجنة بإجراء تعديل جوهري على اتفاقية بازل I الصادرة في عام 1988 ، والتي كانت تطالب البنوك بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأس المال مناسب (8%) لتغطية مخاطر الائتمان فقط ، حيث أضافت اللجنة عام 1996 أهمية احتفاظ البنوك برأس مال يغطي نوعا آخر من المخاطر وهو مخاطر السوق والتي تتكون من أربعة أنواع فرعية من المخاطر وهى مخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر تقلبات أسعار الفائدة ، ومخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية (الملكية) ومخاط تقلبات أسعار السلع ، على أن تلتزم بهذه الإضافة اعتبارا من عام 1998 ، ولذا أطلق البعض على هذا التعديل اتفاقية1.5 (اتفاقية بازل وحد ونصف) باعتبار أن هذا التعديل في اتفاقية بازل يعتبر تعديلا جوهريا ، وقد كان السبب الرئيسي وراء هذا التعديل هو تزايد تعرض البنوك لهذا النوع من المخاطر (مخاطر السوق) بسبب تزايد سرعة العولمة المالية والتحرير المالي والصرفي. (حشاد ، 2005 ، ص 19–20)

وقد اهتمت متطلبات بازل II بصفة أساسية بقياس إدارة المخاطر ، حيث أن هذه المخاطر تعتبر عوامل مهمة تؤثر على الاستقرار المالي و المصرفي و تشكل تكلفة على ربحية البنوك ، لذلك اهتمت اتفاقية بازل II بقياس المخاطر الرئيسة و هي : مخاطر الائتمان ومخاطر السوق و مخاطر التشغيل (أبو جزر ، 2005) .

سادساً: تطبيق دعائم بازل II من أجل تحسين الشفافية والإفصاح (الانضباطية السوقية) :

يعالج الركن الثالث من الاتفاقية متطلبات الانضباط في السوق أو عمليات الإفصاح لأطراف الصناعة المصرفية والشفافية فيما يتعلق برأس المال وأساليب قياس وإدارة المخاطر ، وتهدف اللجنة من إضافة هذه المتطلبات إلى بازل II أن تعطي السوق قدرا كافيا من المعرفة ليقوم بمكافأة المصارف التي تدير مخاطرها بحصافة ويعاقب المصارف المتهاونة في سياسات إدارة المخاطر والرسملة ، مما سيشجع المصارف على تحسين سياساتها في إدارة المخاطر ، وتتلخص أهم جوانب الركن الثالث بالنقاط التالية : (حشاد ، 2004)

أ. مبدأ الإفصاح العام :

بنص هذا المبدأ أنه على المصارف أن تنشئ وثيقة تحدد سياسة للإفصاح مقرة من قبل مجلس الإدارة ، كما يجب أن توضح هذه الوثيقة كيفية خضوع عملية الإفصاح للرقابة الداخلية والإجراءات التي ستتخذ لضمان ملائمة البيانات المفصح عنها .

ب. مدى التطبيق:

تنطبق متطلبات الركن الثالث على المستوى المجمع للمؤسسات المصرفية ، وبشكل عام لا يعتبر الإفصاح بالمعلومات الخاصة بمصارف معينة من ضمن مجموعة مصرفية متطلبا للوفاء بمتطلبات الركن الثالث وأحد الاستثناءات القليلة لذلك يتعلق بمتطلبات الإفصاح الخاصة بنسبة رأس المال الإجمالي والشريحة الأولى لرأس المال .

وتقسم متطلبات الإفصاح إلى نوعين أساسين من البيانات هما بيانات نوعية **Qualitative** وأخرى كمية **Quantitative** ، فمثلا يشمل الإفصاح النوعي معلومات تتعلق بالشركات المكونة للمجموعة المصرفية والأسس المحاسبية لعملية تجميع البيانات المالية والمعلومات المتعلقة بأي مؤسسات غير مدمجة بالبيانات المجمعة ، أما الإفصاح الكمي فيشمل عدة أنواع ومستويات من البيانات مثل المستوى الإجمالي للعجز في رأس المال (أن يقل رأس المال الفعلي عن متطلبات رأس المال النظامي)

ج. متطلبات الإفصاح المتعلقة برأس المال :

وتشمل هذه المتطلبات متطلبات إفصاح متعلقة بتركيبة رأس المال وكفاية رأس المال كما يتضح فيما يلي :

1. تركيبة رأس المال :

وتنقسم هذه المتطلبات أيضا إلى نوعين متطلبات إفصاح نوعي ومتطلبات إفصاح كمي ، فتتكون متطلبات الإفصاح النوعي من شرح ملخص لصفات وشروط أدوات رأس المال الرئيسية المستخدمة ، وخاصة في حال الاعتماد على أدوات مبتكرة ومعقدة أو أدوات رأس المال الهجينة ، أما متطلبات الإفصاح الكمي فتشمل معلومات مثل :

- رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) مع تفصيل لكل مكونات هذه الشريحة.
- إجمالي شريحتي رأس المال المساند (الثانية والثالثة)
- الخصميات من رأس المال .
- مجموع رأس المال النظامي.

2. كفاية رأس المال :

وتتعلق متطلبات الإفصاح النوعي في هذا لمجال بعرض ملخص لوسائل المصرف في احتساب كفاية رأس المال لتغطية النشاطات الحالية والمستقبلية للمصرف، أما متطلبات الإفصاح الكمي فتشمل:

- متطلبات رأس المال لمواجهة كل من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، وتفصيل آليات احتساب هذه المتطلبات.
- في حال استخدام المنهجيات المعتمدة على التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان سيترتب على المصرف متطلبات إفصاح متعلقة بهذه المنهجية .
- نسبة كفاية رأس المال الإجمالية ونسبة الشريحة الأولى لرأس لمال .

د. متطلبات الإفصاح المتعلقة بالتعرض للمخاطر وقياسها :

وفقا لهذه المتطلبات يترتب على المصارف أن تفصح بشكل واف عن النواحي الكمية والنوعية المتعلقة باستراتيجياتها في إدارة المخاطر والمنهجيات المستخدمة في احتساب التعرض لكل نوع من أنواع المخاطر ،

وفي الكثير من الدول سيكون تطبيق بازل II وخاصة المتطلبات المتعلقة بالركن الثالث نتيجة طبيعية لإطار إفصاح يحقق الأهداف التي وردت سابقا ، بينما قد تكتفي بعض الهيئات الرقابية بالتركيز بداية على مستوى أساسي من الإفصاح تلتزم به جميع المصارف ، ليشكل نقطة البداية لتحقيق الشفافية ويشمل المستوى الأساسي من الإفصاح ستة فئات عامة هي :

- الأداء المالي.
- المركز المالي (بما يشمل شرائح رأس المال، والسيولة، والمقدرة على السداد).

- استراتيجيات وإجراءات إدارة المخاطر .
- التعرض للمخاطر (بما يشمل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل والقانونية والمخاطر الأخرى)
- السياسات المحاسبية.
- المعلومات الأساسية المتعلقة بالعمل والإدارة والمعلومات الخاصة بمتطلبات الحكم المؤسسة .

ويتضمن نظام الإفصاح للتسهيلات الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين التالي (أبو كمال ، 2007 ، ص 61-62) :

1. تظهر التسهيلات الائتمانية بالصافي بعد طرح مخصص التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها والفوائد المعلقة .
2. يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية المتعثرة وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ، في حين يتم وقف قيد الفوائد والعمولات على الديون المصنفة والمتخذ حيالها إجراءات قانونية.
3. يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية عندما يتبين للإدارة عدم إمكانية تحصيل كامل أو جزء من المبالغ المستحقة للمصرف أو / وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثا ما قد يؤثر سلبا على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية ، ويتم تسجيل هذا التدني في قائمة الدخل .
4. يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد له مخصص في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها ، بتنزيلها من المخصص ، ويتم تحويل أي فائض في المخصص إن وجد إلى قائمة الدخل ، ويضاف المحصل من الديون التي سبق شطبها إلى الإيرادات .
5. يتم الإفصاح عن نوعية وحجم تعرضات الائتمان كالتالي :
   أ. قيمة التسهيلات الائتمانية المصنفة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة .
   ب. توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقا لنوع التسهيلات الائتمانية (جاري مدين / قروض / سحوبات مصرفية / بطاقات ائتمان)
   ج. توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقا لنوع عملة التسهيلات الائتمانية.
   د. توزع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب القطاعات (عام ، خاص " شركات ومؤسسات / أفراد ")

ه. يتضمن الإفصاح السياسات المتبعة في إدارة مخاطر الائتمان والتركز من خلال وضع سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية لكل (فرد، شركة) والأطـــراف ذوي الصلة، ولكل قطاع، وكل منطقة جغرافية.

و. يتضمن الإفصاح حركة مخصص التسهيلات الائتمانية خلال السنة، والتغير في الفوائد المعلقة.

المبحث الثاني

تحديـــات تطـــبيق دعائـــم بازل II

مقدمة

أولاً: إدارة مشروع بازل II

ثانياً: تحدي التكاليف الكبيرة للتطبيق High Cost Implementation

ثالثاً: بازل II وتطوير النظم المحاسبية

رابعاً: تحدي توفر الكفاءات البشرية Competent HR Challenge

خامساً: تحدي توافر مؤسسات تصنيف محلية Availability of Rating Agencies

سادساً: التحديات التي تتعلق بالبيئة الاقتصادية

المبحـــث الثـــاني
تحديـــات تطـــبيق دعائـــم بازل II

مقدمة:

إن التحدي الأكبر الذي يواجه المصارف العربية عموما ، هو عامل الوقت الـــذي هـــو قصير نسبيا لتأمين الالتزام السليم والفعال والكامل بمتطلبات بازل II ، قياسا إلى حجم العمـــل الكبير المطلوب على كافة الأصعدة سواء بالنسبة لتدعيم مستويات رأس المال ، وتجهيز أنظمة وسياسات إدارة المخاطر المتكاملة ، وتحضير البرامج المعلوماتية الخاصة لتطبيق بـــازل II ، وبناء مستودع المعلومات عن الزبائن ، وغيرها (اتحاد المصارف العربية ،2006 أ).

ومما لا شك فيه ،أن المصارف العربية تواجه تحديات أساسية علـــى صـــعيد الالتـــزام ببازل II في مطلع العام 2008 نظرا لضخامة حجم العمل المطلوب على مختلـــف الأصـــعدة الخاصة ببازل II ، ولا سيما على صعيدي الدعامة الأولى (المتطلبات الدنيا لرأس المـــال) والدعامة الثالثة (انضباط السوق) (اتحاد المصارف العربية ، 2006 أ).

وسوف يتم التعرض بالتفصيل إلى بعض التحديات التي تواجه المصارف عند تطبيق دعائم بازل II وهى كالتالي :

أولاً : إدارة مشروع بازل II :

إن تطبيق اتفاق بازل II يتطلب تنفيذ خطوات عملية أساسية ، حيث أنه يمكن وضع التـــصور التالي لكيفية قيام المصارف العربية بتطبيق الاتفاق الجديد ، وهذا التصور يمثل الإطار العـــام للتطبيق ، وهو يمثل تحدي داخلي أمام المصارف لتطبيق متطلبات بـــازل II وهـــى كالتـــالي (اتحاد المصارف العربية ، 2007) :

1. تقييم الوضع الحالي للمصرف وخصوصا في مجالات حساب معدل كفاية رأس المال، وسياسات إدارة المخاطر المصرفية والإفصاح.
2. تحديد متطلبات اتفاق بازل II والتي يستلزم المصرف بتطبيقها (الدعائم الثلاث) .
3. وضع خطة رئيسية شاملة تتضمن تحديد نطاق التطبيق والمخـــاطر المترتبـــة عليـــه والموارد البشرية مع النظم التكنولوجية اللازمة والتداخلات مع التنظيمات والتشريعات الاخري ، بالإضافة إلى وضع البرنامج الزمني للخطة لابد من الأخذ بعـــين الاعتبـــار أهمية تنفيذ الخطة قبل نهاية عام 2007.

4. يتم تكوين فرق عمل مختلفة لتصميم وتطبيق الاتفاق الجديد ، وهذه الفرق منـــاط بهـــا معالجة قضايا بازل II مثل الحكم المؤسسي ، وتقييم المخاطر بشكل شامل ، ومخاطر الائتمان ، ومخاطر السوق ، ومخاطر التشغيل ، وتحديد رأس المـــال الكـــافي لإدارة المخاطر وكيفية إدارته ، وعمليات المراجعة الرقابية ومعايير الإفصاح المطلوبة .
5. المرحلة قبل الأخيرة من مراحل التطبيق العملي لاتفاق بازل II تتضمن اعتماد عمليـــة رقابية داخلية وخارجية منتظمة ومستمرة .
6. بعد إتمام المرحلة السابقة والخاصة بالتصميم والتطبيق، تأتي مرحلة اعتمـــاد التطبيـــق الذي تم تنفيذه ويتم ذلك من خلال الاختبارات الخاصة بتقييم كفاية رأس المال ومـــدى التزامها بمتطلبات كفاية رأس المال ومدى التزامها بمتطلبات الدعامة الأولى من الاتفاق (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال) ،وكذلك التأكد من مـــدى جهوزيتـــه للمراجعـــة الرقابية والتي نصت عليها الدعامة الثانية في الاتفاق الجديد .

ثانياً: تحدي التكـــاليف الكبيـــرة للتطبيـــق High Cost implementation : (اتحـــاد المصارف العربية ، 2006 أ)

عند الانتقال من تطبيق أحكام بازل I إلى أحكام بـــازل II لـــيس مجـــرد اســـتبدال كمجموعة من القواعد بمجموعة أخرى ، ولكنه تحول كامل في مفهـــوم إدارة المخـــاطر ممـــا يفترض توافر العديد من العناصر في البنية الأساسية للقطاع المصرفي بشكل عام ، فالانتقـــال إلى تطبيق أحكام بازل II يتطلب ، وخاصة فيما يتعلق بالأساليب الأكثر تقدما ، عـــددا مـــن المقومات في النظم المحاسبية وأحيانا في النظم والمؤسسات المالية فضلا عن ضرورة تـــوافر القدرات البشرية المناسبة ، وكلما انتقل البنك أو الدولة إلى مستوى أكثر تقـــدما ضـــمن قائمـــة الاختبارات المتاحة في اتفاق بازل II كلما زادت المقومات المطلوبة في البنية الأساسية للقطاع المصرفي ، وهكذا يتضح أن اتفاق بازل II أكثر من مجرد معايير جديدة لكفاية رأس المال أو حتى لإدارة المخاطر ، وإنما هو في الحقيقة برنامج متكامل لتطوير القطاع المصرفي .

وان استيعاب وتطبيق بازل II في المصارف عملية مكلفة جدا للأسباب التالية :

- اللجوء إلى بيوتات الخبرة العالمية **PWC,KPMG,MCKinsy** وطلب المعونة الفنية والتقنية باهظة نسبيا .
- تكاليف تطوير أنظمة وأجهزة المعلوماتية والتدقيق الداخلي والخارجي.
- واقع الحال أن الكثير من المصارف العربية ولا سيما الصغيرة والمتوســـطة لا تمتلـــك الموارد المالية الكافية لتطبيق بازل II بشكل كامل وسريع .

- كما أن تكليف تطبيق بازل II ستضغط على ربحية المصارف العربية عموما خلال السنوات القادمة إذا لم تطور مصادر دخل وربح جدية .

ثالثاً: بازل II وتطوير النظم المحاسبية :

تؤلف المعايير المحاسبية جزءاً مركزياً من نظام الرقابة، والإفصاح العام، والانضباط في السوق ، ذلك لأنها تؤلف الأساس للكشوفات (القوائم) المالية التي تتمتع بالمصداقية والقدرة على المقارنة والشمول ضمن التقارير الرقابية ، فالمعلومات المالية الدقيقة والحديثة هي الأساس في اتخاذ القرارات من قبل الإدارة ، والأطراف المتعاقدة ، والمستثمرين والمراقبين والمحللين ، وعلى الرغم من أنه لا سلطة مباشرة للمراقبين على البيانات المحاسبية ، فإن لجنة بازل ترى أن المراقبين الأعضاء يمكنهم تقديم العون والمساعدة في مجال تطوير معايير وممارسات مناسبة ومتناسقة (مركز البحوث المالية والمصرفية ، 1996) .

الجديد والمهم في اتفاق بازل II هو ما يتطلبه من مزيد من الاعتماد على السوق لتقدير المخاطر ، فالاتجاه الذي يتبناه المعايير الجديدة هو الحساسية العالمية لما يقرره السوق حول تقدير هذه المخاطر وهو أمر مطلوب سواء يتعلق الأمر بضمان سلامة المصارف وكفاءة إدارتها أو بالعمل على توفير الاستقرار المالي بصفة عامة ، ولذلك يصبح توافر البيانات المالية المناسب هو الأساس لترجمة اتجاهات السوق إلى معايير وقواعد لإدارة المصارف والرقابة عليها ، فضلا عما يوفره ذلك من قدرة على إجراء المقارنات بين المتعاملين في الأسواق (صندوق النقد العربي ، 2004).

ولكل ذلك هناك حاجة إلى التطوير والتنسيق بين متطلبات بازل II من ناحية ، وما تفرضه القواعد والمعايير الدولية والمحلية للنظم المحاسبية من ناحية أخرى ، ولذلك فقد حرصت لجنة بازل للرقابة على المصارف على التشاور المستمر مع مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحقيق أكبر قدر من التناسق بين الأمرين كذلك لا يعني أن الحديث عن الدعامة الثالثة عن انضباط السوق ، وما تتطلبه من العمل على تطوير قواعد الشفافية ونشر المعلومات من جانب المصارف يستلزم تطويرا مكملا في مجال النظم المحاسبية المطبقة والإفصاح عن البيانات والتقارير المالية (اتحاد المصارف العربية ،2007).

رابعاً: تحدي توافر الكفاءات البشرية Competent HR Challenge :

يعتبر تطبيق أحكام بازل II من الأنشطة ذات الكثافة العالمية للعمل ، ويتطلب أيضا نوعية عالية من الكفاءات البشرية ، سواء في التحليل المالي ، أو في النظم المحاسبية ومراجعتها ، أو من حيث الكفاءات الفنية والتكنولوجية في ميدان تقنيات المعلومات ، وهذا الأمر يعني زيادة احتياجات كل من المصارف والسلطات الرقابية والإشرافية في الدول العربية لهذه التخصصات الفنية وبالتالي الطلب على زيادة هذه العمالة الجديدة ، هذا إلى جانب زيادة الحاجة إلى عمليات التدريب وتطوير نظم التعليم لتوفير الكفاءات المطلوبة (حشاد ، 2004) .

وبالنسبة للمصارف العربية فإنه يلاحظ التالي (اتحاد المصارف العربية، 2007):

- النقص في الكفاءات البشرية المؤهلة وصاحبة الخبرة الكافية واللازمة لإدارة مشروع تنفيذ بازل II في العديد من المصارف العربية
- ثقافة بازل II ما زالت غريبة بعض الشئ عن عدة مصارف عربية والتدريب لا يركز على الجوانب العملية للتطبيق .
- التدريب على بازل II في العديد من المصارف بدأ حديثا وليس قبل عدة سنوات، من هنا فإن عنصر الوقت ضاغط لناحية التطبيق السليم والفعال.
- الاعتماد على الكفاءات الخارجية والشركات المتخصصة كبير في عدد لا بأس به من المصارف وتكاليف الخارجية مكلفة جدا .
- درجة تعقيد بازل II العالمية تزيد من صعوبة استيعاب وتطبيق المعايير الجديدة من قبل مجموعة كبيرة من المصارف العربية .

خامساً: تحدي توافر مؤسسات تصنيف محلية Availability of Rating Agencies Challenge :

إن تصنيف البنوك أمر هام جدا لأجل إظهار مدى سلامة وقوة المركز المالي الذي تتمتع به البنوك لبعث الاطمئنان في نفوس المتعاملين معها وبشكل خاص تعامل البنوك مع بعضها البعض وكذلك تعاملها مع المودعين ، فالتصنيف مؤشر على احتمال استرجاع المودعين لأموالهم أو الاستمرار بالحصول على الخدمات المصرفية من البنك الذي يتعاملون معه ، لذا كلما ارتفعت درجة التصنيف كلما ارتفع الاطمئنان (مفلح ، 2000).

و لا يقتصر النجاح في تطبيق بازل II على تطوير أساليب إدارة المصارف وهيئات الرقابة ، بل يتطلب الأمر ذلك تطوير عدد من المؤسسات المالية الأخرى المساعدة ، وبالنسبة لعدد كبير من الدول العربية وبشكل عام البنوك الصغيرة والمتوسطة ، فإنه قد يصعب عليها الاستناد إلى نظم ونماذج تقدير المخاطر الداخلية ، مما يفرض عليها الاعتماد في كثير من الأحوال على تقديرات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية أو هيئات ضمان الصادرات ، ويتمتع عدد من الدول المتقدمة النامية غير العربية بوجود مؤسسات محلية لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين ، ومع ذلك يؤخذ عليها أن تقديراتها تكون عادة أكثر تساهما من المؤسسات الدولية ، ومن المطلوب أن تطور هذه المؤسسات أساليب أعمالها وان تتقارب مستويات أدائها المهني مع مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية العالمية مثل Moddys , Standads and Poor's وكان صندوق النقد العربي قد عمل مع كل من مؤسسة التمويل الدولية وشركة فيتش ايبكا على تأسيس الشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمان ، والتي أنشأت فروعا لها في عدد من الدولة العربية (مصر وتونس) دعما لتقوية القطاع المالي (اتحاد المصارف العربية ،2004) .

إذا هناك تحد كبير أمام المصارف العربية عموما ، وهو يتمثل في عدم انتشار مؤسسات تقييم ائتماني بشكل كبير في الدول العربية لكي تساند المصارف العربية في تصنيف زبائنها ائتمانيا ، أي تصنيف الجدارة الائتمانية لهؤلاء الزبائن ، هذا مع العلم بان العديد من المصارف العربية ، ولا سيما المتوسطة والصغيرة منها ، لا تمتلك الإمكانيات الملائمة على صعيد تصنيف الجدارة الائتمانية لزبائنها بالطرق المتطورة والحديثة المتعارف عليها في عالم التصنيف الائتماني (اتحاد المصارف العربية ، 2007).

وكما هو معلوم فإن تكاليف التقييم الائتماني الخارجي مرتفعة ولا يستطيع الكثير من المصارف الصغيرة والمتوسطة العربية تحملها ما يستدعي بقاؤها خارج التقييم الائتماني ، وبالتالي ازدياد درجة مخاطر التعامل معها وأيضا ضعف قدرتها في استقطاب مصادر التحويل الدولية (أبو كمال ، 2007).

سادساً: التحديات التي تتعلق بالبيئة الاقتصادية: (الحاجي ، 2007)

تلعب بيئة الأعمال دوراً رئيسياً في زيادة المسافات بين مقررات بازل وإمكانية تطبيقها بيسر لدى المصارف العربية فهذه البيئة تغلب عليها سمات تفردت بها دون غيرها حيث عدم الوضوح في نمط الملكية،غموضاً وارتباك في المستهدفات، ضعف كفاءة في توظيف الموارد لقد أفرزت هذه الصفات انساق ونظم إدارة تؤكد على مركزية القرار بدلاً من إدارة قائمة على

تثمين وتقييم الأداء فمركزية القرار منحت سلطات غير محددة لعدد من الأفراد من الذين لهم سلطات ومواقع مسئولية مؤثرة في هذه المصارف فاعتمدوا على التقييم الذاتي لمعظم النشاطات التي تقوم بها المؤسسات المالية بما في ذلك قرارات منح الائتمان الذي يعتبر أحد ركائز النشاطات المصرفية في الوطن العربي بدلا من الاعتماد على التحليل والتقييم الدقيق للمخاطر حيث التوازن بين مستوى الوصول إلى مخاطر تقبل ومجنبةً هذه المؤسسات من ضعف مركزها المالي وإفلاسها في الوقت ذاته تلبي حاجيات التمويل الدقيقة المحققة لعائد مجز وآمن .

لم يساعد هذا النسق الإداري من مواكبة التغيرات الجوهرية التي شهدتها بيئة أعمال المصارف التي أتسمت بأكثر تنافسية وأعمق في تبني تقنيات تكنولوجية في إتمام أعمالها وتواصلها المتسارع مع العملاء والمؤسسات الشبيهة وكذلك ابتكار أدوات استثمارية طبقتها المصارف فابتعدت عن تركيز نشاطها في عمليات اقراضية تقليدية كما هو الحال لدى معظم المصارف العربية .

و يشكل ضعف التنوع في الاقتصاديات العربية عاملاً جوهرياً حيث يظهر ذلك جلياً في بنية إنتاج واستعمال الناتج المحلي الإجمالي والتفاوت الكبير في توزيع المداخيل الضائعة بين الأجور والأرباح حيث انه تعتمد مؤسسات الدولة بشكل واضح على المصارف في كافة إنجاز مشاريعها من خلال عمليات إقراضية موسعة التي تراكمت عبر الزمن دون الإلمام الكامل بمصادر البيانات الموضحة للضمانات ونشاطات المؤسسات المقترضة مما الحق خسائر كبيرة وحجم مديونية عالية .

إن اقتصار العمليات الاقراضية على السوق المحلي والمتمثل في المصارف كنتيجة لدرجات التصنيفات المتدنية التي تتحصل عليها معظم المؤسسات والبلدان العربية فمعظم هذه البلدان يخضع عائداتها المالية للطلب العالمي على الموارد الأولية في الأسواق العالمية والتي تتسم بتذبذب قيمتها من سنة إلى أخرى كل ذلك زاد من ثقل الأعباء على المصارف المحلية كمصدر رئيسي للتمويل دون التركيز على تمويلات يتبناها وتسهم فيها أسواق المال التي تعتبر أحد المؤسسات المساندة للمصارف فالأسواق العربية تعاني من تدني عدد من الشركات المدرجة في هذه الأسواق وتدني قيمتها السوقية وهذا ما يجعل عمليات إصدار وترويج أدوات الحماية تفتقر إلى ما يعرف بالأصول الأساسية Underling Assets.

إن افتقار البيئة الاقتصادية إلى صيغ ادخار ومنتجات طويلة الأجل وثابتة محققة استقرار لقاعدة الودائع ومحدودية لمخاطر السيولة وتنوع فترات وآجال الاستحقاقات .

كل ذلك يحول دون انفتاح المصارف العربية على الأسواق العالمية فبالإضافة إلى انتمائها إلـــى اقتصاديات موجهة مغلقة محدودة العائد فهي مؤسسات تتبع وتنتمي إلى مؤسسات هذا الاقتصاد الموجه الذي يبتعد بمسافات شاسعة على ما تتطلبه متغيرات ومتطلبات الاقتصاديات المعاصرة حيث استقلالية المؤسسات المالية اتساع نشاطاتها بما تتطلبه مرحلة التقـــدم العلمـــي والتقنـــي المتناهي في التسارع والمؤيد إلى اتساع في القاعدة الرأسمالية لهذه المؤسسات حيث تستند على هذه المتانة والملاءة الرأسمالية في تنوع منتجاتها بما يحقق أعلى عائد وأقـــل مخـــاطر تقـــف المصارف العربية هنا مفتقرة لكل هذه الميزات حيث محدودية قاعدتها الرأســـمالية ومحدوديـــة منتجاتها وضعف قدراتها في انضمامها إلى بوتقة الأسواق العالمية ممـــا ترتـــب عـــن ذلـــك محدودية حجم توظيفاتها.

المبحث الثالث

تطبيقات بازل II

اعتبارات التطبيق العملي لدعائم بازل II

مقدمة

أولاً: دور السلطات الرقابية

ثانياً: الخطوات العملية لتطبيق المحور الأول(المتطلبات الدنيا لـــرأس المـــال) لبازل II

ثالثاً: التطبيقات العملية لتطبيق المحور الثاني (المراجعة الرقابية) لبازل II

رابعاً: التطبيقات العملية لتنفيذ المحور الثالث (الانضباطية السوقية) لبازل II

خامساً : مراجعة وتعديل الإطار التنظيمي والقانوني

سادساً: تقييم الاحتياجات من الموارد والتقييم

المبحث الثالث

تطبيقات بازل II

اعتبارات التطبيق العملي لدعائم بازل II

مقدمة :

حتى يتم تحديد إمكانية تطبيق بازل II داخل اختصاص معين فيجب أن يقوم المراقبون بالموازنة بين التكلفة والفائدة من تطبيق الإطار الجديد بمقارنتها بالأولويات المحلية أو الرقابية ، يقوم المراقبون بشكل خاص بتقييم كفاءة البنية التحتية الأساسية والتأكد من أمن وسلامة النظام المصرفي بصرف النظر عن الإطار التنظيمي الذي تم اختياره لرأس المال ، بالنسبة لبعض المراقبين فإن هذا التقييم يحدد مناهج بازل II التي سوف تقوم المصارف داخل اختصاصها بتطبيقها في القريب االعاجل ، بالنسبة لبعض الاختصاصات الأخرى قد يرغب المراقبون في تأجيل تطبيق بازل II وتسخير جميع المجهودات لتطوير البنية التحتية (حشاد ،2005).

تطبيق اتفاق بازل II :

أولاً: دور السلطات الرقابية :

يقع على عاتق السلطات الرقابية الوطنية (المصارف المركزية ومؤسسات النقد) عبئا كبيرا في ضمان نجاح تطبيق اتفاق بازل II على مستوى القطاع المصرفي ككل ، حيث أن التوجيهات والتعليمات الخاصة بتطبيق بازل II التي تصدرها المصارف المركزية تعتبر الأساس الذي يجب أن يطبق عليها الاتفاق ، بالإضافة إلى دور المصرف المركزي في تقييم سياسات وأساليب المصارف الخاصة بتحقيق كفاية رأس المال والرقابة على التطبيق .

ولذا فان نجاح المصارف المركزية في أداء أدوارها المنوطة إليها في تطبيق اتفاق بازل II فإنه يمكن الاسترشاد بالمقترحات التالية (دائرة البحوث والمجلة وبنك المعلومات ، 2007) :

1. الفهم الجديد لمتطلبات بازل II بدعائمها الثلاث ، بالإضافة إلى الوثائق الإرشادية والمساندة |(عشرون وثيقة) الصادرة قبل نيسان / أبريل 2003.
2. يجب أن تتأكد المصارف المركزية امن تطبيق المصارف للتعليمات والقواعد الواردة في الوثائق الإرشادية (العشرون وثيقة) ، حيث أن التزام المصارف بتطبيق تلك القواعد والتعليمات سيكون بمثابة بنية أساسية قوية لتطبيق اتفاق بازل حيث أن التوجيهات والتعليمات الخاصة بتطبيق بازل II التي تصدرها المصارف المركز بصورة متكاملة .

3. يستلزم توفر بيئة اقتصادية مناسبة لتطبيق اتفاق بازل II ، ويستلزم تطوير التشريعات القائمة بما يحقق تطبيق الاتفاق الجديد .
4. يجب أن تعمل المصارف المركزية على تدريب موظفي قطاعات وإدارات الرقابة على المصارف على فهم جميع متطلبات بازل II وبصفة خاصة في (أساليب ومعايير قياس المخاطر المصرفية ، استراتيجيات وسياسات التقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال والمحافظة على مستوياتها المطلوبة ، السياسات والأساليب الخاصة بمعرفة المشاكل والأزمات التي تحدث للمصارف قبل وقوعها وعرفة أفضل السبل لتحاشيها) .
5. تعزيز التنسيق والحوار الدائمين بين مسئولي قطاعات وإدارات الرقابة على المصارف ومسئولي المصارف فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية لاتفاق بازل II.
6. العمل على توافر إمكانيات وموارد تقنية وتكنولوجية ومالية وبشرية مناسبة .
7. يتعين على السلطات الرقابية والإشرافية تشجيع المصارف على تحسين وتطوير معايير الإفصاح المالي لديها وبما يتوافق مع معايير بازل II .

ثانياً: الخطوات العملية لتطبيق المحور الأول (المتطلبات الدنيا لرأس المال) لبازل II : (حشاد ، 2005)

أ. مجالات الاجتهاد المحلي:

تحدد مقترحات بازل II عددا من المجالات التي يحتاج فيها المراقبون لتحديد التعريفات الخاصة والمناهج والحدود التي يرغبون في وضعها في مقترحات التطبيق ، ويجب أن يقوم المعيار المستخدم من جانب المراقبين بتعيين هذه التحديدات باستخدام ممارسات وتجارب السوق ، وأن يكون متوافقا مع الأهداف الخاصة بإطار بازل II .

ب. تحديد التأثير الكمي لبازل II :

يجب أن يتم تقرير تأثير المناهج المختارة لبازل II على متطلبات رأس المال للمصارف الفردية وعلى مستوى جميع المصارف ، ومن وجه النظر المنهجية ، قد يتم القيام بتقييمات أولية للوصول للأهداف التالية :

- إعطاء المصارف توجيهات عملية خاصة باللوائح.
- تأثير اللوائح على نسب رأس المال مع التركيز على المكونات التي تساهم في إحداث بعض التغيرات الهامة .

- السماح للمصارف بعمل تقييم لدرجة ملاءمة التغيرات التي حدثت بسبب تطبيق القواعد الجديدة للحجم الكلي للمخاطر .
- تشجيع المصارف على مناقشة أي مشكلة قد تظهر عن طريق الاتصال المستمر مع المراقبين للتأكد من أن اللوائح تم تفسيرها بشكل دقيق ومتناسق.

وإذا كانت دراسة التأثير تظهر أن استخدام المناهج المختارة يؤدي إلى تغيير المستوى الكلي لرأس المال (في مصرف معين و / أو داخل النظام المصرفي) فقد يحتاج المراقبون إلى التأكد من أن هذا التغير مناسب للمصارف والنظام المصرفي ككل ، وإذا كان مناسبا عليهم التأكد من أن المصارف تقوم بوضع خطط مناسبة لرأس المال كجزء من العملية الخاصة بالمحور الثاني (المراجعة الرقابية) ، ويوقع المراقبون بالعمل مع المصارف لتحديد الحدود الزمنية الواقعية لتعديل مستويات رأس المال لخطوة مبدئية لتطبيق الإطار الجديد وتحديد مصدر رأس المال المسموح به .

ج. تقييم ممارسات المصرف ودرجة استعداده :

إن حاجة المصارف والمراقبين لتعزيز مفهومهم لممارسات المصرف وتحديات التطبيق تعتبر من المسائل الهامة خاصة في حالة استخدام المناهج الحديثة، وبالتالي فإنه قبل اتخاذ القرار الأخير لأي شكل من أشكال بازل II سيتم تطبيقه يجب على المراقبين القيام بالتالي :

- تحديد المجال الحالي للممارسات الخاصة بتقنيات إدارة المخاطر وتقييمات رأس المال الداخلي للمصارف المعنية .
- زيادة وعي المصارف والمراقبين للمعايير الجديدة الخاصة بالحد الأدنى من رأس المال وتأثيرها على إدارة المخاطر.
- تقييم درجة استعداد المصارف لبازل II ويتضمن هذا تحديد الفجوات الأساسية وتحديات عملية التطبيق .
- توصيل النتيجة لعملية وضع القواعد المحلية وتجهيز الإرشادات للمختبرين .

د. تجهيز المصارف لبازل :

تعتبر إدارة المصارف مسئولة عن تكوين وتطوير نظم إدارة المخاطر ، ولكن يجب على المراقبين عمل بعض التحسينات من خلال طرق عدة وبالتالي تشجيع المصارف لاستخدام المناهج الأكثر تطورا من بازل II ويجب أن يتم توجيه هذه الجهود عن طريق الاتصال بين المصارف والمراقبين بخصوص التحديات الأساسية في تطبيق بازل II وقد تتضمن هذه المجهودات جزءا من البرامج العادية والمعتمدة على المخاطر .

تجميع البيانات : تحتاج المصارف التي تقوم بتطبيق المناهج الحديثة أن تكون لها قدرة على قياس أسباب المخاطر ، وتساعد معايير لجنة بازل على منح المصارف مرونة للاعتماد على البيانات المشتقة من المصادر المختلفة طالما أن المصرف يستطيع أن يحدد البيانات الخارجية بإجمالي المديونيات لدية .

وقد تحتاج المصارف إلى القيام ببعض التغيرات الجوهرية في النظم الداخلية للاستعداد لعملية تجميع البيانات الملائمة ومتطلبات التقرير ، وتتطلب هذه التغيرات إنشاء نظم للتجميع والتعديل وتصميم برامج جديدة وسوف تكون المصارف في حاجة لمراجعة التغيرات المطلوبة في النظم وتصميم جدول زمني واقعي للقيام بهذه التغيرات ، ويجب على المراقبين الاستمرار في تشجيع تقديرات المخاطر الملائمة بناء على هذه البيانات .

تشجيع عملية التفرقة بين أنواع المخاطر : قد يرغب المراقبون في تصميم إدارة رقابية (مثل نظام تصنيف القروض) التي تعتبر نقطة بديلة للاتجاه نحو نظم التصنيف الداخلي ، وباستخدام هذا المنهج فإن نظام تصنيف القروض قد يكون مفيدا من حيث :

- تشجيع عملية التفرقة ليس فقط بين القروض التي تتسبب في مشاكل وإنما أيضا القروض المنتظمة .
- التفرقة بين صفات الإقراض ومنح التسهيلات.
- التفرقة بين تصنيف الأصول حسب السمات المخاطر المختلفة (مثل قروض التجزئة ، وقروض الشركات) .

ه. تحديد الإرشادات الرقابية والإشرافية:

بناء على المعلومات المجمعة ، فإنه يتم تشجيع المراقبين على وضع إرشادات إضافية للمصارف والمراقبين ، وقد تشمل الإرشادات الموجهة للمصارف الطريقة التي يتم بها تفسير المعايير المعتمدة على المبادئ والتي تحكم التأهل التطبيق المناهج الحديثة ، ويمكن أن تقوم الإرشادات الموجهة للمراقبين بمنح بيانات إضافية عن كيفية قيام المراقبين بتقييم الالتزام بهذه المعايير ، وتقوم هذه الإرشادات بتوفير الشفافية للعملية الرقابية ، وتأكيد التوافق عن تطبيق مناهج بازل II على مستوى المؤسسات المصرفية .

و. تبادل المعلومات بين المراقبين :

يجب أن يتم الاتصال بين المراقبين لتبادل المعلومات عن تحديات التطبيق والحلول المحتملة ، ولمشاركة التوقعات العملية الكيفية تقييم مراحل اداراة المخاطر الداخلية ، ويساعد هذا الاتصال

على التأكد من أن التقييمات تتم بشكل متناسق بحيث ينتج عنها درجة التواؤم في عملية تطبيق بازل II .

ثالثاً: التطبيقات العملية لتطبيق المحور الثاني (المراجعة الرقابية) لبازل II: (اتحاد المصارف العربية ،2006 ب، ص 48-49) و (حشاد ، 2005)

إن الاعتبارات العملية لتطبيق بازل II على صعيد المبادئ المختلفة الخاصة بالمحور الثاني لبازل II هي التالية :

أ. المبدأ الأول:

يقوم المبدأ الأول على الزام المصارف لكي يكون لديها مراحل لتقييم معدل كفاية رأس المال الكلي حسب حجم المخاطر لديها وان يكون لديها أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال ، كما يجب أن يكون لدى المصارف إطار شامل لتحديد ، قياس وتقرير جميع المخاطر المادية وتقييم وتخصيص رأس المال لمواجهة هذه المخاطر بشكل منظم وهداف ، المخاطر التي تم تحديدها في المحور الثاني هي المخاطر التي لم تقم عمليات المحور الأول بتحديدها بشكل جيد مثل (مخاطر تركز الائتمان ، السيولة ، مجال الأعمال ، الاستراتيجيات والسمعة) ، يجب أيضا أن يتم حصر العوامل الخارجية للمصرف مثل تأثير دورة الأعمال في عمليات المحور الثاني لبازل II.

من المعروف أن عملية تقييم كفاية رأس المال **CAAP** سوف تقوم بفرض تحد للمصارف خاصة إذا كانت هذا المصارف تقوم حاليا بالتعامل مع المخاطر على أساس فردي ، و يوجد لديها إجراءات لاستخدام هذه المخاطر معا في التقييم الكلي لكفاية رأس المال وبالتالي يجب على المصارف والمراقبين الاشتراك معا في مناقشات خاصة بهذه التحديات عند الاستعداد لتجهيز تطبيق بازل II ، يجب أن يؤدي هذا التعامل إلى تحفيز المصارف على مختلف درجات التعقيد لتنقية المراحل الداخلية عند تقييم معدل كفاية رأس المال .

ب. المبدأ الثاني :

بناء على المبدأ الثاني يجب أن يقوم المراقبون بتقييم ومراجعة التقييمات الخاصة بكفاية رأس المال الداخلية للمصارف واستراتيجيات رأس المال وكذلك قدرة المصارف على مراقبة والتأكد من الالتزام بالنسب التنظيمية لرأس المال .

يجب أن يقوم المراقبون بإجراءات رقابية مناسبة إذا لم يكن هناك رضاء عن نتائج هذه العملية ، يجب أن يتم أخذ طبيعة حجم ودرجة تعقيد كل مصرف في الاعتبار عند القيام بعملية للمراجعة بشكل خاص يجب على المراقبين القيام بالتالي :

- التأكد من التحليل الخاص بالمصرف يشمل جميع المخاطر المادية ، يجب أن يكون هناك مراحل لفحص جودة إدارة المخاطر والنظم الرقابية ، ووعى مجلس الإدارة ببرنامج تقييم كفاية رأس المال والدرجة التي يتم بحثها استخدام تقييمات كفاية رأس المال بشكل دوري داخل المصرف في عملية اتخاذ القرار بمعنى اختبار الاستخدام .
- يجب أن يقوم المراقبون بتحديد ما إذا كانت المستويات المستهدفة والتكوين الذي قام المصرف باختياره لرأس المال شاملا ومناسبا للمناخ الحالي للعمليات وما إذا تتم مراقبة ومراجعة مستويات رأس المال بشكل جيد من جانب الإدارة العليا وما إذا كان المستوى والتكوين الفعلي لرأس المال مناسبا لطبيعة ومجال أنشطة المصرف.
- يجب على المراقب أن يحدد الدرجة التي قام بها المصرف للاستعداد للأحداث غير المتوقعة عند تحديد مستويات رأس المال .

ج. المبدأ الثالث :

حسب المبدأ الثالث يجب أن يقوم المراقبون بتوقع قيام المصارف بالعمل فوق نسب الحد الأدنى لرأس المال ويجب أن يكون لها السلطة لإجبار المصارف على احتجاز رأس المال بنسب اكبر من الحد الأدنى.

يقوم المراقبون بالاهتمام بالمخاطر المتعلقة بعمليات المصرف، مجال اختصاصه ، جودة ممارسات إدارة المخاطر ككل داخل المصرف وإذا ما كانت المخاطر التي يتم تغطيتها بشكل جيد في المحور الأول تم تحديدها بشكل مناسب .

يجب أن يقوم المراقبون بإتاحة عدد من الخيارات للالتزام بهذه المبادئ ، حيث أنه لا يوجد طريقة واحدة صحيحة ، يجب أن يقوم المراقبون أيضا بإيجاد طريقة لمشاركة المناهج والمبررات الخاصة بهم مع المصارف ، تتضمن هذه الخيارات على سبيل المثال الآتي :

- إلزام المصارف ذات الاختصاص المعين بالالتزام بنسبة معينة فوق 8%.
- وضع نسبة مطلقة للصناعة المصرفية ككل التي تساعد في وضع القياسات الصحيحة التي تساعد على وضع قياسات إصلاحية شديدة الصرامة .
- وضع نسب مستهدفة خاصة بالمصرف حسب حجم المخاطر في المصرف وقدرة إدارة المخاطر الخاصة به .

- تقييم المراحل الخاصة بأهداف البنك والتي يجب أن تكون فوق الحدود الدنيا الخاصة بالمحور الأول للاقتناع بأن المراحل مقبولة .

د. المبدأ الرابع :

ينص المبدأ الرابع على انه يجب أن يقوم المراقبون بالتدخل بمرحلة مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن المستويات الدنيا لمساندة الصفات الخاصة للمخاطر لمصرف معين وان تقوم بإلزام المصارف باتخاذ إجراءات إصلاحية إذا لم يتم المحافظة على وتعديل رأس المال .

يجب أن يقوم المراقبون بشكل عام بالاعتماد على سلطتهم للمحافظة على أمن وسلامة المصرف حتى يتم تحقيق هذه المبادئ في بعض الدول يتم منح المراقبين سلطة قانونية صريحة للتدخل المبكر (نظام الإجراءات الإصلاحية الفردية) يساعد الأساس القانوني الواضح في حماية المراقبين من التعرض لتهمة التدخل الغير قانوني في عملية اتخاذ القرار ولكن يجب أيضا أن تقوم بمنح ليونة رقابية في بعض الحالات ، يقوم كل مراقب بتحديد الخطوات التي يجب إتباعها في حالة انخفاض واقتراب مستوى رأس المال إلى الحد الأدنى.

رابعاً: التطبيقات العملية لتنفيذ المحور الثالث (انضباط السوق) لبازل II : (حشاد ، 2005)

بناء على معايير المحور الثالث الخاص ببازل II فإن اللجنة تهدف إلى تشجيع انضباط السوق عن طريق إلزام المصارف بالقيام بالإفصاح والذي يتيح للمشاركين في الصناعة تقييم كفاية رأس المال ، يجب أن تقوم البنوك بالالتزام بمتطلبات المحور الثالث لبازل II في الوقت الذي تقوم فيه بتطبيق الإطار الجديد .

أ. إتاحة البيانات المطلوبة:

يجب أن يقوم المراقبون بالاتصال بالمصارف بخصوص متطلبات الإفصاح الإضافية وكيف يتم التأثير عليها في بعض الحالات يتم حصر هذه البيانات في نظام إدارة المخاطر الخاص بالبنك واستخدامها كمدخل لعملية حساب كفاية رأس المال ، في حالات أخرى يتم الإفصاح عن هذه البيانات لمقابلة المتطلبات المحاسبية والتنظيمية .

بالنسبة للإفصاح غير الإلزامي وغير المطلوب للنظم المحاسبية أو نظم التقرير الأخرى ، تقوم المصارف بعرض البيانات بعدة طرق منها المواقع العامة على الانترنت أو التقارير النظامية العامة التي يتم عملها بمساعدة مراقبي المصارف ، على قدر المستطاع يتم تشجيع

المصارف لإعطاء كل البيانات الخاصة بموقع واحد أو كبديل لذلك ، تحديد مكان تواجد هذه البنات ، يجب أن تقوم المصارف أيضا بتحديد التغييرات المطلوبة في نظم التقرير والمعلومات حتى يتم توفير البيانات المطلوبة .

تقوم المصارف بالاتفاق على سياسة إفصاح رسمية مجلس الإدارة باعتمادها تطبيق نظام الرقابة الداخلية على عمليات الإفصاح ، وأن يتوافر لديها عملية تقييم مناسبة لعملية الإفصاح متضمنة صلاحيتها ومعدل تكرارها ، يجب أيضا الاهتمام بدور المراجعين الخارجين في التأكد من صحة البيانات في مرحلة مبكرة .

كذلك يقوم المراقبون بتصميم إجراءات للتأكد من التزام المصارف بمتطلبات الإفصاح وتشمل هذه الإجراءات الآتي :

- مراجعة البيانات التي تم فحصها واستخدامها في تقييمات ادارة البنك
- الاعتماد على التقارير النظامية لجمع البيانات المطلوبة وبالتالي تسهيل مراقبة الالتزام بالمتطلبات
- نشر الإحصاءات الخاصة مع التركيز على التزام الصناعة المصرفية بمبادرات الإفصاح المختلفة .
- تحديد مدى أهمية الإفصاح المعلن الذي يقوم به كبار الموظفين
- استخدام الأدوات الرقابية المعيارية (إجراءات التصحيح الفورية) للتأكد من الالتزام بمتطلبات الإفصاح
- تجهيز المشاركين في السوق لفهم أهمية الإفصاح وكيف يتم الاستجابة لعدم وجودها

خامساً: مراجعة وتعديل الإطار التنظيمي والقانوني: (حسن ، 2006)

حتى يتم تطبيق معايير بازل II فإنه من المطلوب القيام ببعض التغييرات التنظيمية والقانونية والتي تعتمد على مجال تطبيق بازل II (الخيارات وتغطية المؤسسات) بالإضافة إلى الاختلافات في النظم الحالية ، والممارسات والأعراف القانونية والتنظيمية ، يتم تشجيع المراقبين للبدء في هذه العملية في أقرب وقت حيث أنه يجب الاهتمام بالإطار الزمني لتأثير هذه التغييرات ، يقوم المراقبون بشكل خاص بتقييم :

- حجم التغييرات المطلوبة
- الإجراءات التي يجب إتباعها (مثل العمليات الاستثمارية)
- الإطار الزمني للقيام بهذه التغييرات

يجب أن تسمح التشريعات ببعض المرونة للتعديلات والتحسينات المستقبلية في الإطار التنظيمي فيما يتعلق بالمحاور الثلاث لبازل II ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية :

أ. المحور الأول:

وتتضمن ما يلي :

- هل الإطار القانوني صالح لتأكيد فاعلية تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان (ما هي المعايير لضمانات القروض ، تسجيل الضمانات واحتجاز الرهن **foreclosure**؟)
- هل قواعد تخصيص البيانات للمراقبين واسعة المجال للسماح بتلقي بيانات مفصلة عن وظائف البيانات الداخلية وإدارة المخاطر وهل التفتيش الذي يتم لهذا الغرض مجد ؟
- هل يملك المراقبين السلطة على فرض راجعات دورية لنظم التقييم الخاصة بالمصرف ؟
- ما هي الحماية القانونية التي تمتلكها البنوك ضد التصنيفات الأساسية لمخاطر التشغيل (التزوير ، الالتزامات الناتجة عن فشل نظام الحاسب الآلي والمخاطر الأخرى ؟

ب. المحور الثاني :

- هل يملك المراقب السلطة القانونية والتنظيمية الكافية لتأكيد المبادئ الأربعة الخاصة بالمحور الثاني ؟
- هل يملك المراقب السلطة الكافية لفرض تكلفة أعلى لرأس المال على المصارف الفردية؟
- هل يملك المراقب سلطة تدخل مناسبة لتأكيد الالتزام ؟
- هل يتم الاعتماد على السلطة الرقابية بشكل جيد ؟
- هل يقوم الإطار القانوني والتنظيمي بتشجيع النظم الفعالة من تبادل وتنسيق ومشاركة المعلومات الرقابية ؟

ج. المحور الثالث :

- هل النظم القانونية والتنظيمية لإثبات صحة البيانات التي تم الإفصاح عنا صالحة وشاملة ، على سبيل المثال ل يمكن للمراقب فرض أنواع معينة من الإثباتات بعيدا عن المراجعات العادية ؟

سادساً: تقييم الاحتياجات من الموارد والتدريب :

من أهم الأساسيات المطلوبة لنجاح عملية تطبيق بازل II هو وجود العمالة المدربة ، يجب أن يقوم المراقبون بوضع إستراتيجية تحسين الموارد المتاحة للموظفين للالتزام بالمناهج التي سيتم تطبيقها داخل مجال اختصاصهم ، كما يجب أن يقوم المراقبون بتحديد الموارد غير الشخصية (مثل تحديث نظم التقرير وتكنولوجيا المعلومات داخل السلطة الرقابية أو البنك المركزي(اتحاد المصارف العربية ، 2006 ب)

أ. بناء وتنمية الموارد الداخلية :

حسب الابتكارات المستمرة التي تحدث في الصناعة المصرفية فقد يحتاج المراقبون إلى زيادة التركيز على الاختبارات المتخصصة حسب نوع المنشاة وتخصصها وأيضا حسب مجالات المخاطر والمنتجات ، و بالنسبة للموظفين المسئولون عن سلامة ومراقبة المناهج المتطورة من بازل II فإنه يجب أن يقوم متخصصو المخاطر وخبراء المناهج الكمية بفهم النظم والنماذج الخاصة بالتصنيف الداخلي للمصرف حتى يتم القيام بالإصلاحات الأولية ولمراقبة الالتزام ، و تتطلب هذه العملية وجود خبراء على مستوى عال في مجالات الإحصاء ، تقنيات وتقييمات النماذج ، واختبارات التحمل والتزييف **Simulation and stress testing** و يجب أن يتم التدريب للموظفين وأن يكون معتمدا على المتطلبات المختلفة للاطار الجديد المعدل لكفاية رأس المال بحيث يشمل (التدريب عن طريق المحاضرات برامج الدراسة الذاتية ، المؤتمرات التي تقوم بجمع المنظمين والمشاركين في الصناعة المصرفية ، وكذلك مشاركة المختبرين الاقتصاديين وخبراء السياسة الداخلية) يقوم المراقبون أيضا بالاستعانة بالمجودات الخارجية أو المجمعة للوصول إلى المتطلبات من الموارد والتدريب ، وتتضمن هذه المجهدات الآتي :

- التشاور المشترك بين المنظمين، المراقبين والمجتمع المصرفي لدراسة وتقييم التأثير المحتمل لتطبيق الإطار الجديد وتمتع المراقبين والمؤسسات التي يتم الرقابة عليها بالطاقة الفنية المناسبة.
- التدريب لتحسين المستوى للمهارات ويكون ذلك عن طريق دعم المؤسسات المتعددة الأطراف .
- تمويل المعونات الفنية في مجالات تنظيم، رقابة وتطوير القطاع المالي .
- يجب أن يقوم المراقبون بتحديد الطرق المبتكرة لجذب تطوير والمحافظة على الموظفين المؤهلين يتضمن هذا الآتي :
- عمل الترتيبات التعاونية مع المراقبين في مجالات الاختصاص الأخرى والتي تشتمل على مؤسسات مصرفية تعمل في كلا الاختصاصين

- تصميم عملية لنقل **secondments** للموظفين الرقابيين من وإلى القطاع الخاص.

ب. تقييم احتمالية تدخل طرف خارجي:

قد يرغب المراقبون في تدخل أطراف خارجية مثل المراجعين الخارجين ، المراجعين الداخلين والمستشارين لمساعدتهم في تنفيذ بعض المهام المتعلقة ببازل II ، قد يرغب المراقبون أيضا في مراقبة جودة العمل الذي يقوم به الطرف الخارجي عن كثب لتجنب المسؤولية الرقابية وتقوم كل دولة بتحديد درجة الاعتماد على عمل هذه الأطراف الخارجية ، من العوامل التي تؤثر على القرار في هذا الخصوص :

- مرحلة تطور وظيفة أو جهة مراجعة
- كيف يتم موازنة هذا الاعتماد مع نزاهة، عدم انحياز، موضوعية واستقلالية هذه الأطراف
- قدرة المراقب على المحافظة على السلطة وتنمية المهارات إذا تم الاستعانة ببعض الجهات الخارجية للقيام ببعض المسؤوليات.

المبحث الرابع

الجهاز المصرفي في فلسطين

أولاً: تطور عدد المصارف وفروعها

ثانياً: تطور أداء المصارف

المبحث الرابع
الجهاز المصرفي في فلسطين

أولاً: تطور عدد البنوك وفروعها :

يتكون الجهاز المصرفي في فلسطين من سلطة النقد الفلسطينية وعدد من المصارف التجارية والإسلامية، حيث تمكنت سلطة النقد الفلسطينية خلال مدة وجيزة من عملها من تحقيق منجزات ملموسة على صعيد العمل المالي والمصرفي، حيث يبلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين كالتالي(http://www.pma-palestine.org(2007/2/10 :

1. عشر بنوك وطنية:

هي (فلسطين المحدود، التجاري الفلسطيني، الاستثمار الفلسطيني، الإسلامي العربي، القدس للتنمية والاستثمار، العربي الفلسطيني للاستثمار، فلسطين الدولي، الإسلامي الفلسطيني، الأقصى الإسلامي، والمؤسسة المصرفية الفلسطينية) ولها (58) فرعا تشكل ما نسبته (46.1%) من إجمالي الفروع.

2. تسعة بنوك أردنية :

هي (العربي، القاهرة عمان، القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية، الأردن، الأهلي الأردني، الإسكان الأردني، الأردن والخليج، الاتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي) ولها (57) فرعا تشكل ما نسبته (45.2%) من إجمالي الفروع.

3. بنكان مصريان:

هما (البنك العقاري المصري العربي، البنك الرئيسي للتنمية والاستثمار الزراعي) ولهما (8) فروع تشكل ما نسبته (6.3%) من إجمالي الفروع.

4. بنك أجنبي واحد:

هو (HSBC للشرق الأوسط) وله فرع واحد يشكل ما نسبته (0.6%) من إجمالي الفروع (التقرير السنوي الحادي عشر، 2006).

لا تزال البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية تعمل على توسيع شبكة خدماتها المصرفية من خلال زيادة عدد فروعها ومكاتبها العاملة في المناطق التي تمتاز بالكثافة السكانية، و بالنشاط الاقتصادي،وقد اقتصرت عملية التوسع التي حدثت خلال العام 2005 على البنوك المحلية دون

الوافدة، وفي هذا السياق أصدرت سلطة النقد موافقتها النهائية على افتتاح ستة فروع ومكاتب جديدة لثلاثة بنوك وطنية، حظي البنك الإسلامي بثلاثة منها،فرعين في كل من مدينة بيت لحم ومدين جباليا،ومكتب نقد في مدينة خان يونس وحظي بنك فلسطين المحدود باثنين منها، فرع في مدينة طول كرم ومكتب نقد في مدينة عزون قضاء قلقيلية، وحظي البنك الإسلامي العربي بمكتب نقد في الجامعة العربية الأمريكية في جنين .

مع ارتفاع عدد وفروع ومكاتب البنوك الوطنية إلى 71 فرعاً ومكتباً، وفروع ومكاتب البنوك الوافدة إلى 70 فرعاً ومكتباً، يرتفع إجمالي عدد الفروع والمكاتب العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى 141 فرعاً ومكتباً، مقارنة مع 135 فرعاً ومكتباً في عام 2004 .يتركز منها 102 فرعاً ومكتباً أو ما نسبته 72.3% من إجمالي الفروع والمكاتب في الضفة الغربية، و39 فرعاً ومكتباً أو ما نسبته 27.7% من إجمالي الفروع والمكاتب تتركز في قطاع غزة، وللمرة الأولى خلال العشرة سنوات الماضية تصبح فيها عدد فروع ومكاتب البنوك الوطنية أكبر من مكاتب وفروع البنوك الوافدة(التقرير السنوي الحادي عشر،2006).

جدول رقم (4)

البنوك العاملة في فلسطين وفروعها خلال عامي 2005/2004

السنة	المحافظة	الإدارات			عدد الفروع والمكاتب		
		عامة	إقليمية	المجموع	محلية	خارجية	المجموع
2004	الضفة الغربية	8	11	19	41	56	97
2005	قطاع غزة	2	1	3	21	17	38
	المجموع	10	12	22	62	73	135
2004	الضفة الغربية	8	10	18	47	55	102
2005	قطاع غزة	2	1	3	24	15	39
	المجموع	10	11	21	71	70	141

المصدر:سلطة النقد الفلسطينية، 2006.

ثانياً : تطور أداء المصارف :

تمثل أداء البنوك في زيادة إجمالي أصولها إلى 5601.4 مليون دولار، وبارتفاع قدره 487.9 مليون دولار ونسبته 9.5%مقارنة مع نمو بحوالي 8.1% في عام 2004 .

غير أن هذه الزيادة في أصول البنوك تخفي الكثير من التباين من منظور مصادر الأموال المتاحة لها (المطلوبات) واستخدمتها (الموجودات)، فالبيانات المتعلقة بمصادر هذه الأصول

تشير إلى أن غالبية مصادر الأموال المتاحة للمصارف قد ساهمت في هذه الزيادة، ولكن بنسب متفاوتة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأهمية النسبية لحقوق الملكية إلى 10.2% من مجموع هذه المصادر مقارنة مع 6% في عام 2004، مقابل تراجع الأهمية النسبية لودائع العملاء إلى 74.8%مقارنة مع 77.4%، والأهمية النسبية للودائع بين المصارف إلى7.5% مقارنة مع 7.7%وبقية أنواع المصادر الأخرى إلى 7.5%مقارنة مع 8.9%في عام 2004

كذلك الحال في جانب الاستخدامات، حيث تشير البيانات إلى أن التزايد قد طال غالبية عناصر الاستخدام وبنسب مختلفة، مما أدى إلى ارتفاع الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية المباشرة إلى 32% من مجموع استخدامات الأموال المتاحة للمصارف مقارنة مع 27.9% والاستثمارات إلى 7.2% مقارنة مع 5.3%في عام 2004، مقابل تراجع الأهمية النسبية للأرصدة لدى المصارف إلى 54.1%مقارنة مع 60.1% في عام 2004 في حين حافظت الأهمية النسبية لكل من النقد في الصندوق والأصول الأخرى(بنود برسم التحصيل وموجودات أخرى) على نفس مستواها عند 4.4%، 2.3% من مجموع استخدامات الأموال على التوالي خلال العامين(سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي الحادي عشر،2006).

الفصل الثالث

الإطار العملي

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها

المبحث الأول

منهجية الدراسة

أولاً: مقدمة

ثانياً: منهجية الدراسة

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة

رابعاً: أداة الدراسة

خامساً: الأساليب الإحصائية

منهجية الدراسة

أولاً: مقدمة :

يتناول هذا المبحث وصفاً لمنهج الدراسة، ولأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا المبحث وصفا للإجراءات التي تمت لتقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة.

ثانياً: منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و المسح الشامل لجمع البيانات ، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الدوافع والمبررات التي تستدعي تطبيق دعائم بازل II بالإضافة إلى محاولة التعرف على التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض سبل التطبيق ، والوقوف على الإجراءات والاستعدادات التي قامت بها المصارف العاملة في فلسطين والجهات الرقابية (سلطة النقد الفلسطينية) من أجل التطبيق ، وتم الاعتماد على مصدرين أساسين للمعلومات:

1- **مصادر ثانوية:** تم معالجة الإطار النظري للبحث بالرجوع إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، الدوريات والمقالات والتقارير، الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، البحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

2- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأت الباحثة إلي جمع البيانات الأولية من خلال الأداة التالية:

الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على الإدارات العامة في المصارف العاملة في فلسطين ، كما وزعت استبانة أخرى على اللجنة المتخصصة بمتابعة لجنة بازل لدى سلطة النقد الفلسطينية وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science).

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من القسمين التاليين :

ـ **المجتمع الأول:** و يتكون من جميع الإدارات العامة للمصارف العاملة في فلسطين وعددها 21 إدارة.

وفيما يلي تفصيل لتلك المصارف موزعة حسب جنسيتها:

جدول رقم (5)

المصارف العاملة في فلسطين حسب جنسيتها

المصارف الوطنية	المصارف الوافدة
1. فلسطين المحدود	**مصارف أردنية :**
2. التجاري الفلسطيني	1. العربي
3. الاستثمار الفلسطيني	2. القاهرة عمان
4. الإسلامي العربي	3. الأردن
5. القدس للتنمية والاستثمار	4. الأهلي الأردني
6. العربي الفلسطيني للاستثمار	5. الإسكان الأردني
7. فلسطين الدولي	6. الأردن والخليج
8. الإسلامي الفلسطيني	7. الاتحاد للادخار والاستثمار
9. الأقصى الإسلامي	8. الأردني الكويتي
10. المؤسسة المصرفية الفلسطينية	**المصارف المصرية :**
11. الرفاه	1. العقاري العربي
	2. البنك الرئيسي للتنمية والاستثمار الزراعي

(سلطة النقد الفلسطينية، www.pma-palestine.org)

المجتمع الثاني: هو سلطة النقد الفلسطينية، حيث تم توزيع الاستبيان على اللجنة المختصة بمتابعة لجنة بازل لدى سلطة النقد الفلسطينية في المقر الرئيسي لها في رام الله والبالغ عددهم 8 موظفين.

ب. عينة الدراسة:

- تم استخدام المسح الشامل لجميع الأفراد المختصين بمتابعة لجنة بازل لدى الإدارات العامة لكل من المصارف الوطنية والوافدة بحيث أنه يوجد في كل مصرف مختص واحد أى 21 مختص ، وقد تم استرداد 18 استبان أى بمعدل 85.7% .

- تم استخدام المسح الشامل للجنة المتخصصة بمتابعة بازل II لـــدى ســـلطة النقـــد الفلسطينية .

رابعاً: أداة الدراسة:

تم تصميم استبانتين للدراسة حيث أن :

1. الاستبانة الأولى: موجهة إلى الإدارات العامة للمصارف العاملة في فلسطين والتي تتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية كما يلي :

- الجزء الأول: وهو مكون من عدة أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية عن أفراد العينة مثل الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة.
- الجزء الثاني: يتكون من مجموعة من العبارات المتعلقة بدوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني وتشتمل على المجالات التالية :

- المجال الأول : متطلبات رقابية ودولية وتتكون من 3 فقرات
- المجال الثاني : تقوية واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني ويتكون من 8 فقرات.
- المجال الثالث : المنافسة بين المصارف ويتكون من 6 فقرات .
- المجال الرابع : الشفافية والإفصاح ويتكون من 6 فقرات.
- المجال الخامس : إدارة المخاطر ويتكون من 19 فقرة .

- الجزء الثالث :يتكون من مجموعة من العبارات المتعلقة بالتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين في تطبيق دعائم بازل II ، وتشتمل التحديات الداخلية على مجموعة من المجالات التالية :

- المجال الأول : خطط استراتيجية وتتكون من 5 فقرات .
- المجال الثاني : المراجعة الرقابية وتتكون من 4 فقرات .
- المجال الثالث : السياسة المحاسبية وتتكون من 1 فقرة .
- المجال الرابع : الموارد البشرية وتتكون من 5 فقرات .

بالإضافة إلى 8 فقرات تتعلق بالتحديات الخارجية

أي أن مجموع فقرات الإستبانة هي 72 فقرة .

2. الاستبانة الثانية: موجهة إلى اللجنة المتخصصة بمتابعة لجنة بازل لدى ســـلطة النقـــد الفلسطينية والتي تتكون من جزئين رئيسين كما يلي :

الجزء الأول: وهو مكون من عدة أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية عن أفـراد العينـة مثـل الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: يتكون من مجموعة من العبارات المتعلقة بالتحديات الخارجيـة التـي تواجـه المصارف العاملة في فلسطين في تطبيق دعائم بازل II وتشمل التحديات الخارجية المتعلقـة بالبيئة التشريعية والقانونية والتي تتكون من 14 فقرة ، لأن من ضمن دور سلطة النقد إصـدار التعميمات والتشريعات والقوانين المتعلقة بلجنة بازل .

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس الاستبيان حسب الجدول التالي:

جدول رقم (6)

ليكرت لقياس الاستبيان

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

خامساً: صدق أداة الدارسة :

يقصد بالصدق "شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية ، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها : (عبيدات وآخرون ،2001،ص179) .

وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق أداة الدراسة بطريقتين:

1- صدق المحكمين:

عرضت الباحثة الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت مـن (8) أعـضاء مـن أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في الإدارة والاقتصاد والمحاسبة والإحصاء ، كما تم عرضها على مسئولين متخصصين في القطاع المـصرفي مـن العاملين لدى المصارف بالإضافة إلى العاملين لدى سلطة النقد الفلسطينية وأسـماء المحكمـين بالملحق (1) .

وقد استجابت الباحثة لآراء السادة المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعـديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده، وبذلك خرجت الاستبانة فـي صـورتها النهائية – انظر ملحق (2)

2. صدق المقياس :

قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه وكذلك بحساب الصدق البنائي وذلك من خلال حساب معامل الارتباط لكل مجال مع الدرجة الكلية للاستبانة.

أولا: الاتساق الداخلي :

يقصد بصدق الاتساق الداخلي قوة الارتباط بين درجات كل فقرة ودرجة الاستبانة كلها.

يبين جدول رقم (7) ملحق رقم (3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات القسم الثاني **(دوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني)** والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وكذلك قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 16 والتي تساوي 0.468، وبذلك تعتبر فقرات المجال الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

يبين جدول رقم (8) ملحق رقم (3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات **(التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين لتطبيق دعائم بازل II)** والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وكذلك قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 16 والتي تساوي 0.468، وبذلك تعتبر فقرات المجال الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

يبين جدول رقم (9) ملحق رقم (3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث (بالتحديات الخارجية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين لتطبيق دعائم بازل II) والدرجة الكلية لفقراته،والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وكذلك قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 6 والتي تساوي 0.707 ، وبذلك تعتبر فقرات المجال الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانياً : الصدق البنائي

يبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان.

يبين جدول رقم (10) ملحق رقم (3) مدى ارتباط كل بعد من أبعاد الاختبار بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، كما يوضح أن محتوى كل بعد من مجالات الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة (0.05).

ثبات الاستبانة Reliability:

أجرت الباحثة خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

- **طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:** تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل مجال وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (11) ملحق رقم (2) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان

- **طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:**

استخدمت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (12) ملحق رقم (2) أن معاملات الثبات مرتفعة لمجالات الاستبانة.

سادساً:الأساليب الإحصائية:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات
2- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة
3- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات
4- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S)
5- اختبار الإشارة
6- اختبار مان – وتني للفروق بين متوسطي عينتين

المبحث الثاني

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

أولاً: خصائص العينة

ثانياً: تحليل فقرات الدراسة

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها

أولا: خصائص العينة :

1. الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة في المصارف بالإضافة إلى اللجنة المختصة بمتابعة لجنة بازل لدى سلطة النقد الفلسطينية :

تقوم هذه الدراسة على عدد من الأسئلة المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وهى (الجنس ، المسمى الوظيفي ، المؤهل العلمي ، التخصص ، سنوات الخبرة ، سنوات العمل في المنصب الحالي ، عدد الدورات التدريبية).

وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن تحديد خصائص أفراد الدراسة كالتالي :

جدول رقم (13)

توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس

الجنس	المصارف		اللجنة المختصة بمتابعة مقررات لجنة بازل	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	17	%94.4	8	%100
أنثى	1	%5.6	-	-
المجموع	18	%100.0	8	%100

يتضح من جدول رقم (13) أن 94.4% من عينة الدراسة في المصارف من الذكور، و 5.6% من عينة الدراسة من الإناث، ويعزي ذلك أن أغلبية المدراء العامبين ورؤساء الأقسام من الذكور ، كما يتضح بأن كافة اللجنة المختصة تم تشكيلها من الذكور .

جدول رقم (14)

توزيع أفراد العينة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	المصارف		اللجنة المختصة بمتابعة مقررات لجنة بازل	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
مدير عام	2	%11.1	–	–
مساعد مدير عام	1	%5.6	–	–
مدير	7	%38.9	–	–
نائب مدير	1	%5.6	–	–
رئيس قسم	5	%27.8	3	%37.5
أخرى	2	%11.1	5	%62.5
المجموع	18	%100.0	8	%100

يتضح من جدول رقم (14) أن 11.1% من عينة الدراسة لدى المصارف العاملة في فلسطين مسماهم الوظيفي مدير عام، و 5.6% من عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مساعد مدير عام، و 38.9% من عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مدير، و 5.6% من عينة الدراسة مسماهم الوظيفي نائب مدير، و 27.8% من عينة الدراسة مسماهم الوظيفي رئيس قسم، و 11.1% من عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مسميات أخرى مختلفة.وهذه النسب تبين اختلاف المسميات الوظيفية للعاملين والتي لهم علاقة ببازل والتي يمكن ربطها بعدد الدورات التدريبية التي حصل عليها في بازل ، كما يتبين أنه تم تشكيل اللجنة المختصة لمتابعة مقررات لجنة بازل لدى سلطة النقد الفلسطينية من 3 رؤساء أقسام أي بنسبة 37.5% بالإضافة إلى مسميات وظيفية أخرى من العاملين في دائرة الرقابة والتفتيش والإحصاء بنسبة 62.5%.

جدول رقم (15)

توزيع أفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المصارف		اللجنة المختصة بمتابعة مقررات لجنة بازل	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	11	% 61.1	4	%50
ماجستير	7	%38.9	4	%50
المجموع	18	%100.0	8	%100

يتضح من جدول رقم (15) أن معظم عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس ونسبتهم 61.1% وقد يعزي ذلك إلى أن العمل المصرفي بات يقوم على أساس الخبرة العملية في المجال المصرفي وليس على أساس المستوى العلمي المتقدم وقد يتضح ذلك في تحليل عدد سنوات الخبرة حيث أن النتائج تدل على مرور زمن طويل على الموظف لاحتراف العمل الإداري المصرفي ، وأن 38.9% من عينة الدراسة من حملة الماجستير ، كما يتبين أن نصف أفراد العينة من اللجنة المختصة لمتابعة مقررات لجنة بازل من حملة البكالوريوس والنصف الآخر مؤهلهم العلمي ماجستير .

جدول رقم (16)

توزيع أفراد العينة وفق متغير التخصص

التخصص	المصارف		اللجنة المختصة بمتابعة مقررات لجنة بازل	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
علوم مالية و مصرفية	2	%11.1	1	%12.5
محاسبة	5	%7.8	5	%62.5
إدارة أعمال	8	%44.4	2	%25
اقتصاد	2	%11.1	–	–
أخرى	1	%5.6	–	–
المجموع	18	%100.0	8	%100

يتضح من جدول رقم (16) أن 11.1% من عينة الدراسة من المصارف العاملة في فلسطين تخصصهم علوم مالية ومصرفية، و 27.8% من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، و 44.4% من عينة الدراسة تخصصهم إدارة أعمال ويدل ذلك على نتيجة طبيعية حيث أن العمل المصرفي يقوم على أساس العلم المحاسبي وإدارة الأعمال ،وأن 11.1% من عينة الدراسة تخصصهم اقتصاد، و 5.6% من عينة الدراسة متخصصين في تخصصات أخرى، كما يتضح أن 12.5% من عينة الدراسة من اللجنة المختصة بمتابعة لمقررات لجنة بازل متخصصين علوم مالية ومصرفية ، 62.5% من عينة الدراسة متخصصين في المحاسبة ، و25% متخصصين في إدارة الأعمال .

جدول رقم (17)

توزيع أفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	المصارف		اللجنة المختصة بمتابعة مقررات لجنة بازل	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
5 فأقل	2	%11.1	3	%37.5
6 – 10	4	%22.2	4	%50
11 – 15	4	%22.2	1	%12.5
15 فأكثر	8	%44.4	–	–
المجموع	18	%100.0	8	%100

يتضح من جدول رقم (17) أن 11.1% من عينة الدراسة لدى المصارف العاملة في فلسطين بلغت سنوات الخبرة لديهم 5 سنوات فاقل، و 22.2% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم من 6–10 سنوات، و 22.2% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم من 11–15 سنة، و 44.4% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم 15 سنة فأكثر وهذا يعزي إلى أن غالبية المسئولين في العمل المصرفي يتحملون مسئوليات حرجة ودقيقة تتطلب خبرات عملية طويلة وذلك لتنوع القرارات واختلاف أنماط الإجراءات المصرفية المتبعة ، كما يتضح أن 75% من عينة الدراسة من اللجنة المختصة بمتابعة لجنة بازل بلغت سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات ، و50% من العينة تراوحت سنوات الخبرة لديهم من 6–10سنوات ، و12.5% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم من 11–15 سنة .

جدول رقم (18)

توزيع أفراد العينة وفق متغير سنوات العمل في المنصب الحالي

عدد سنوات العمل في هذا المنصب الحالي	المصارف		اللجنة المختصة بمتابعة مقررات لجنة بازل	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
5 فأقل	13	%72.2	6	%75
6 – 10	4	%22.2	2	%25
11 – 15	1	%5.6	–	–
المجموع	18	%100.0	8	%100

يتضح من جدول رقم (18) أن 72.2% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات العمل في هذا المنصب الحالي 5 سنوات فاقل وهذا يدل على أن غالبية مجتمع الدراسة لديهم خبرة في العمل المصرفي 15 سنة فأكثر ولكن في المنصب الحالي له 5 سنوات فأقل مما يدل على ترقيات الموظفين وتنقلهم من قسم لأخر في البنك فبالتالي تزداد الخبرات لدى العاملين ، و 22.2% من عينة الدراسة تراوح عدد سنوات العمل في هذا المنصب الحالي لديهم من 6–10 سنوات، و5.6% من عينة الدراسة تراوح عدد سنوات العمل في هذا المنصب الحالي لديهم من 11–15 سنة، كما يتضح أن 75% من عينة الدراسة من اللجنة المختصة بمتابعة لجنة بازل بلغ عدد سنوات العمل في المنصب الحالي 5 سنوات فأقل ، أن 25% تراوح عدد سنوات الخبرة في المنصب الحالي 6–10سنوات .

جدول رقم (19)

توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في مجال بازل

عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في مجال بازل	المصارف		اللجنة المختصة بمتابعة مقررات لجنة بازل	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
لم أحصل على دورات تدريبية	5	%27.8	2	%25
حصلت على دورة تدريبية واحدة	2	%11.1	4	%50
حصلت على دورتين تدريبيتين	3	%16.7	–	–
حصلت على ثلاث دورات تدريبية فأكثر	8	%44.4	2	%25
المجموع	18	%100.0	8	%100

يتضح من جدول رقم (19) أن 27.8% من عينة الدراسة لم يحصلوا على دورات تدريبية في مجال بازل ويعزي ذلك إلى خبرتهم في العمل المصرفي حيث أن الذين لم يحصلوا على دورات تدريبية كانت لديهم الخبرة في العمل المصرفي من 11 سنة فأكثر فالبتالي تكون لديه الخبرة ببازل من خلال مجهوداته الشخصية ، و 11.1% من عينة الدراسة حصلوه على دورة تدريبية واحدة ، و 16.7% من عينة الدراسة حصلوا على دورتين تدريبيتين، و 44.4% من عينة الدراسة حصلوا على ثلاث دورات تدريبية فأكثر وهذا يدل على اهتمام المصارف بتدريب موظفيهم وإعطائهم دورات تدريبية في بازل في داخل المصرف أو خارجه فالبتالي الاستجابة لتطبيق دعائم بازل 2 نظرا للاهتمام بتدريب موظفيهم على بازل ، كما يتبين أن 25% من عينة الدراسة من اللجنة المختصة بمتابعة لجنة بازل لدى سلطة النقد الفلسطينية لم يحصلوا على أية دورات تدريبية ، ويفسر ذلك بأن سلطة النقد الفلسطينية تقوم بإعطاء دورات تدريبية داخلية لموظفيها حيث أن هؤلاء لم يحصلوا على دورات تدريبية في خارج فلسطين ، كما أن 50% حصلوا على دورة تدريبية واحدة ، 25% حصلوا على ثلاث دورات تدريبية فأكثر .

ثانياً: تحليل فقرات الدراسة:

نظرا لان عدد أفراد العينة قليل (اقل من 30 مفردة) استخدمت الباحثة الاختبارات غير المعلمية مثل اختبار الإشارة واختبار مان – وتني ومعامل ارتباط سبيرمان.

والجداول التالية تحتوي على المتوسط الحسابي والوزن النسبي ومستوى الدلالة ومستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية لكل فقرة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرة إذا كان الوزن النسبي أكبر من "60%" ومستوى الدلالة اقل من "0.05"، ويكون أفراد العينة لا يوافقون على محتوى الفقرة إذا كان الوزن النسبي أقل من "60%" ومستوى الدلالة اقل من "0.05"، وتكون آراء أفراد العينة محايدة (الرؤية غير واضحة لديهم) إذا كانت قيمة مستوى المعنوية لديهم اكبر من 0.05 ، كما تتفق كلا من المصارف الوطنية والوافدة على الفقرة إذا كان مستوى الدلالة للفروق بين متوسطي عينتين أكبر من "0.05" .

تحليل فقرات المجال الأول: دوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني:

أولا: تحليل فقرات المتطلبات الدولية والرقابية:

جدول رقم (20)

تحليل فقرات المجال الأول (متطلبات دولية ورقابية)

مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة	الترتيب	مستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية
8	يسعى مصرفكم لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات دولية	4.33	86.67	0.000	2	0.605
9	يسعى مصرفكم لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات رقابية	4.50	90.00	0.000	1	0.863
10	سيكون مصرفكم قادرا على الالتزام بدعائم بازل II قبل أن تصبح واجبة التنفيذ في عام 2009م	4.11	82.22	0.031	3	0.546
	جميع الفقرات	4.31	86.30	0.000		0.430

يبين جدول رقم (20) تحليل فقرات المجال الأول (متطلبات دولية ورقابية) ، حيث يتبين أن آراء أفراد المجتمع في جميع الفقرات ايجابي حيث أن الوزن النسبي لكل فقرة أكبر من "60%" ومستوى الدلالة أقل من 0.05 ، كما لا توجد فروق بين أراء العينة من المصارف الوافدة والوطنية حيث أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 وذلك كما يلي :

1. الفقرة رقم (9) وهى " يسعى مصرفكم لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات رقابية " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي "90.00 % " ويعزى ذلك إلى التزام المصارف العاملة في فلسطين بالاستجابة بتعميمات وقرارات سلطة النقد الفلسطينية فيما يتعلق بمتطلبات الرقابة حيث أن سلطة النقد الفلسطينية يعتبر من ضمن أولوياتها إلزام المصارف بالمحافظة على مستوى رسملة مناسب يؤدي إلى رفع قدرة القطاع المصرفي وتعزيز الثقة فيه و حفظ استقرار النظام المالي ككل ، بالإضافة إلى أنه في بازل II تم إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر ، بحيث أصبح من مهمات هذه الهيئات رفع كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة (اقتصادية خاصة بالقطاع المصرفي أو بمصرف آخر).

2. الفقرة رقم (8) وهى " يسعى مصرفكم لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات دولية " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي "86.67% " ويعزي ذلك إلى رغبة المصارف بالاستجابة لأى متطلبات دولية مما يدل على أنها توجه اهتماماتها للمقررات الدولية المتعلقة بكفاية رأس المال ، وهذا يتفق مع ما أشار إليه (صادر ، 2003) بأن من أهم أسباب انضمام المصارف العربية للاتفاقية الجديدة هو أنها تعمل في النطاق الدولي وقد باتت منفتحة بشكل مكثف وواسع في الأسواق العالمية، وليس من سبب يدعوها للانغلاق في زمن العولمة بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها المصارف العربية لشبكة العملاء الوطنين العاملين في النطاق الدولي وللعملاء الدوليين العاملين في الأسواق المحلية سواء أكانوا أفراد أم مؤسسات .

3. الفقرة رقم (10) وهى " سيكون مصرفكم قادرا على الالتزام بدعائم بازل II قبل أن تصبح واجبة التنفيذ في عام 2009م" احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي "82.22%" وهذا يدل على أن هناك استعداد من قبل المصارف الوافدة والوطنية للتطبيق وذلك يتناسب مع الدراسة التي أعدها معهد الاستقرار المالي FSI والتي تؤكد بان أغلب الدول العربية تنوي تطبيق الإطار المعدل في الفترة بين 2007-2009 ، كما يتفق مع نتائج ورشة العمل عن " ترتيبات الإعداد لتطبيق بازل -2 في الدول العربية " والتي أعدها (البلاوي ، 2006) و يرى فيها أن معظم المصارف المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية أعلنت عزمها على تطبيق مقترح رأس المال (بازل II) ومن ضمنها فلسطين التي أصدرت قرارا صريحا ، وتؤكد (سلطة النقد الفلسطينية ، دائرة رقابة المصارف ،2007) بأنها بدأت بالتمهيد للبدء بتطبيق متطلبات بازل II.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول (المتطلبات الرقابية والدولية) "4.31 " والوزن النسبي " 86.3% " وهو أكبر من "60%"، ومستوى المعنوية " 0.000" وهي أقل من" 0.05 " ومستوى الدلالة للفروق بين متوسطي عينتين (المصارف الوافدة والوطنية) " 0.430" مما يدل على أن آراء العينة من المصارف الوطنية والوافدة تتفق على أنها تسعى إلى تطبيق دعائم بازل II استجابة للمتطلبات الدولية والرقابية وتفسر الباحثة ذلك :

1. التزام المصارف الوافدة والوطنية بتطبيق دعائم بازل II وفقا لمتطلبات رقابية.
2. رغبة المصارف الوافدة والوطنية بتطبيق دعائم بازل II وفقا لمتطلبات دولية.
3. وضوح الرؤية لدى المصارف الوطنية والوافدة بشأن زمن التطبيق .

ثانيا: تحليل فقرات تقوية واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني:

جدول رقم (21)

تحليل فقرات المجال الأول (تقوية واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني)

مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة	الترتيب	مستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية
11	يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى زيادة الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك والارتفاع النسبي في درجة الأمان لأصول البنوك .	4.33	86.67	0.000	1	0.804
12	يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى ضبط التسهيلات الائتمانية وفاعلية المصارف التجارية وتوسعها في الإقراض بدون أن يصاحب ذلك زيادة متسقة في رأسمالها.	3.78	75.56	0.096	6	0.274
13	يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى تكوين فكرة سريعة لدى المودع و المساهم العادي عن سلامة المصرف.	4.06	81.11	0.031	3	0.279
14	يؤدي تقييم رأس المال على أساس اتجاه وحجم الديون المتعثرة والمخصصات إلى تحسين الوضع المالي للمصرف .	3.83	76.67	0.096	4	0.667
15	يؤدي تقييم رأس المال على أساس طبيعة وحجم الموجودات إلى تحسين الوضع المالي للمصرف.	4.11	82.22	0.001	2	0.396
16	يؤدي تقييم رأس المال على أساس مخاطر السوق ، ومخاطر نشاطات غير التقليدية والمخاطر المتعلقة بالنشاطات خارج الميزانية إلى تحسين الوضع المالي للمصرف .	3.94	78.89	0.031	4	0.287
17	يؤدي تقييم موجودات المصرف بناء على كفاية معايير الضمانات ، قوة إدارة التمويل إلى تحسين الوضع المالي للمصرف .	4.33	86.67	0.000	1	0.880
18	يؤدي تقييم سيولة المصرف بناء على مقدرة الإدارة على تعريف ، قياس ، مراقبة وضبط وضع السيولة إلى تحسين الوضع المالي للمصرف	4.33	86.67	0.000	1	0.804
	جميع الفقرات	4.09	81.81	0.000		0.274

يبين جدول رقم (21) تحليل فقرات المجال الأول (تقوية واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني) ، حيث يتبين أن آراء أفراد العينة من المصارف الوطنية والوافدة في الفقرات (12و14) محايدة (الرؤية غير واضحة لديهم) حيث أن الوزن النسبي أكبر من " 60%" و مستوى الدلالة أكبر من "0.05" ، أما آراء أفراد العينة في جميع الفقرات ايجابية حيث أن الوزن النسبي أكبر من "60% " ومستوى الدلالة أقل من "0.05" كما يلي :

1. الفقرات رقم (11و17و18) احتلت المرتبة الأولى حيث بلغ الوزن النسبي "86.67%" ويمكن توضيحها كالتالي :

- الفقرة رقم (11) وهى " يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى زيادة الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك والارتفاع النسبي في درجة الأمان لأصول البنوك " ويعزى ذلك إلى معرفة عينة الدراسة لدعائم بازل II والآثار التي تترتب على عملية التطبيق وهذا يدل على أهمية تطبيق دعائم بازل II بغرض زيادة الاهتمام بسلامة المراكز المالية والارتفاع النسبي في درجة أمان المصرف .

- الفقرة رقم (17) وهى " يؤدي تقييم موجودات المصرف بناء على كفاية معايير الضمانات ، قوة إدارة التمويل إلى تحسين الوضع المالي للمصرف " ويعزى ذلك إلى معرفة عينة الدراسة بنظام CAMLES لتصنيف البنوك حيث أن تقييم نوعية الموجودات يتم بناء على عدة معايير منها كفاية معايير الضمانات ، وقوة إدارة التمويل ويدل ذلك على زيادة الوعي لدى الإدارات العامة للمصارف الوافدة على تقييم موجوداتها بناء على كفاية معايير الضمانات ، وقوة إدارة التمويل وذلك من أجل تحسين الوضع المالي للمصرف .

- الفقرة رقم (18) وهى " يؤدي تقييم سيولة المصرف بناء على مقدرة الإدارة على تعريف ، قياس ، مراقبة وضبط وضع السيولة إلى تحسين الوضع المالي للمصرف " ويعزى ذلك إلى معرفة عينة الدراسة بنظام CAMLES والذي يراعي عند تقييم السيولة الأخذ بعين الاعتبار المستوى الحالي للسيولة وكذلك الحاجة المستقبلية بالإضافة إلى مستوى إدارة السيولة لدى المصرف مقارنة بحجم ودرجة تعقيد المخاطر لديها ، ويدل ذلك على زيادة الوعي لدى الإدارات العامة للمصارف الوافدة والوطنية أن يتم تقييم سيولة المصرف بناء على مقدرة الإدارة على تعريف ، قياس ، مراقبة وضبط السيولة من أجل تحسين الوضع المالي للمصرف .

2. الفقرة رقم (15) وهى " يؤدي تقييم رأس المال على أساس طبيعة وحجم الموجـــودات إلى تحسين الوضع المالي للمصرف" احتلت المرتبة الثانية حيث بلـــغ الـــوزن النـــسبي "82.22% " ويعزى ذلك إلى معرفة عينة الدراسة بنظام CAMLES والتي يتم فيه تقييم كفاية رأس المال حيث أن نوع وحجم المخاطر هي التي تحدد مستوى رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به المصرف وعند تقييم رأس المال يؤخذ بعين الاعتبـــار طبيعـــة وحجم الموجودات ويدل ذلك على زيادة الوعي لدى الإدارات العامة للمصارف الوافـــدة والوطنية بأن يتم تقييم رأس المال على أساس طبيعة وحجم الموجـــودات مـــن أجـــل تحسين الوضع المالي للمصرف.

3. الفقرة رقم (13) وهى " يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى تكوين فكرة ســـريعة لـــدى المودع و المساهم العادي عن سلامة المصرف" احتلت المرتبة الثالثة حيث بلغ الـــوزن النسبي "81.11%" ويعزى ذلك إلى أن الإدارات العامة للمصارف الوطنية و الوافـــدة تراعى المودع أو المساهم في التعرف على سلامة المصرف أى أنها تسعى إلى اتخـــاذ إجراءات توضح الوضع المالي للمصرف وهذا يتوافق مع ايجابيات اتفاقية بازل والتي من ضمنها أن تطبيق دعائم بازل II يؤدي إلى تكوين فكـــرة ســـريعة لـــدى المـــودع والمساهم العادي عن سلامة المصرف .

4. الفقرة رقم (16) وهى " يؤدي تقييم رأس المال على أساس مخاطر السوق ، ومخـــاطر نشاطات غير التقليدية والمخاطر المتعلقة بالنشاطات خارج الميزانيـــة إلـــى تحـــسين الوضع المالي للمصرف " احتلت المرتبة الرابعة حيث بلغ الوزن النسبي " 78.89% " ويعزى ذلك إلى معرفة أفراد العينة من المصارف الوافدة والوطنية بتفاصيل بـــازل II حيث يتضح أهمية تقييم رأس المال على أساس مخاطر السوق ومخاطر نشاطات غيـــر تقليدية ، والمخاطر المتعلقة بالنشاطات خارج الميزانية لضمان تحسين الوضع المـــالي للمصرف.

5. الفقرة رقم (14) وهى " يؤدي تقييم رأس المال على أساس اتجاه وحجم الديون المتعثرة والمخصصات إلى تحسين الوضع المالي للمصرف " احتلت المرتبة الخامسة حيث بلـــغ الوزن النسبي " 76.67% " (محايد) ويعزى ذلك إلى عـــدم وضـــوح الرؤيـــة لـــدى الإدارات العامة للمصارف الوافدة بأهمية تقييم رأس المال على أساس مخاطر السوق ، ومخاطر نشاطات غير التقليدية ، والمخاطر المتعلقة بالنشاطات خارج الميزانية لضمان

تحسين الوضع المالي للمصرف مما يدل على عدم معرفة أراء العينة من المصارف الوطنية والوافدة بتفاصيل بازل II .

6. الفقرة رقم (12) وهى " يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى ضبط التسهيلات الائتمانية وفاعلية المصارف التجارية وتوسعها في الإقراض بدون أن يصاحب ذلك زيادة متسقة في رأسمالها " احتلت المرتبة السادسة حيث بلغ الوزن النسبي "75.56%" (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم اقتناع الإدارات العامة للمصارف الوطنية والوافدة بأنه يتم ضبط التسهيلات الائتمانية وفاعلية المصارف التجارية وتوسعها في الإقراض بدون أن يصاحب ذلك زيادة في رأس مالها عند تطبيق دعائم بازلII .

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول (تقوية واستقرار النظام المصرفي الفلسطيني) " 4.09 "والوزن النسبي" 81.81%" وهو اكبر من "60%" ، ومستوى المعنوية تساوي "0.000" وهي اقل من 0.05 ، ومستوى الدلالة للفرق بين متوسطى عينتين المصارف الوافدة والوطنية "0.274" وهو أكبر من "0.05" مما يدل على أن آراء العينة في المصارف الوطنية والوافدة يتفقون على أن تطبيق دعائم بازلII يؤدي إلى تقوية واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني وتفسر الباحثة ذلك إلى وعي الإدارات العامة بما يلي :

1. أهمية الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك وأصول البنوك من خلال تطبيق دعائم بازل II.
2. أهمية تقييم موجودات المصرف بناء على كفاية معايير الضمانات، قوة إدارة التمويل .
3. أهمية تقييم سيولة المصرف بناء على مقدرة الإدارة على تعريف، قياس، مراقبة وضبط وضع السيولة .
4. أهمية تقييم رأس المال بناء على طبيعة وحجم الموجودات.
5. ضرورة تعرف المودع أو المساهم العادي على سلامة المصرف.

ويتفق ذلك مع نتائج استطلاع الرأي بخصوص المساعدة في تطبيق بازل II والذي أعدته لجنة بازل (2004) حيث أرسل إلى الشرق الأوسط ، أفريقيا ،آسيا ، أمريكا اللاتينية ، الكاريبي ويتبين إدراك معظم الدول المستجيبة للدور الهام الذي تلعبه اتفاقية بازل II في تقوية أنظمتها المالية .

ثالثا : تحليل فقرات المنافسة بين المصارف

جدول رقم (22)

تحليل فقرات المجال الأول (المنافسة بين المصارف)

مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة	الترتيب	مستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية
19	يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى توحيد متطلبات رأس المال على مستوى الدول مما يقضي على الميزات التنافسية حسب الفروق التنظيمية والمحاسبية .	3.78	75.56	0.238	2	0.209
20	يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى إضافة تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية تجعلها في موقف أضعف تنافسيا من المشروعات غير المصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة .	3.17	63.33	0.815	5	0.851
21	يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى زيادة كلفة حصول المصارف على الموارد المالية مما ينعكس على نتائج أعمال هذه المصارف وربحيتها.	3.50	70.00	0.481	3	0.281
22	يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى تقليص توظيفات المصارف في الخارج لتقليل المخاطر.	3.22	64.44	0.815	4	0.106
23	يؤدي عدم وجود سوق مالي فعال إلى استثمار فوائض الأموال في الخارج.	4.39	87.78	0.001	1	0.241
24	يؤدي الاندماج والتعاون والترابط فيما بين المصارف الفلسطينية إلى زيادة قدرتها على الوفاء بمتطلبات بازل II.	4.39	87.78	0.000	1	0.053
	جميع الفقرات	3.74	74.81	0.238		0.215

يبين جدول رقم (22) تحليل فقرات المجال الأول (المنافسة بين المصارف) ، حيث يتبين أن آراء أفراد العينة من المصارف الوطنية والوافدة في الفقرات (23و24) إيجابية حيث أن الوزن النسبي أكبر من " 60%" و مستوى الدلالة أقل من "0.05" ، أما آراء أفراد العينة في بقية الفقرات محايدة (الرؤية غير واضحة لديهم) حيث أن الوزن النسبي أكبر من "60% " ومستوى الدلالة أكبر من "0.05" كما يلي :

1. الفقرات رقم (23 و24) احتلت المرتبة الأولى حيث بلغ الوزن نسبي "87.78%" ويمكن توضيحها كالتالي :

– فقرة رقم (23) وهى " يؤدي عدم وجود سوق مالي فعال إلى استثمار فوائض الأموال في الخارج. " ويعزى ذلك إلى موافقة آراء العينة من المصارف الوطنية والوافدة على أن عدم وجود سوق مالي فعال يؤدي إلى استثمار فوائض الأموال في الخارج مما يدل على انه لابد

من رفع فعالية الأسواق المالية وخلق أسواق جديدة من أجل جذب أموال أجنبية في المنطقة وبصفة عامة فإن ذلك سيحد من رغبة المصارف إلى توجيه نشاطاتها نحو الأسواق العالمية و التوجه إلى المصارف المحلية .

- فقرة رقم (24) وهى " يؤدي الاندماج والتعاون والترابط فيما بين المصارف الفلسطينية إلى زيادة قدرتها على الوفاء بمتطلبات بازل II" ويعزى ذلك إلى أهمية الاندماج المصرفي لتكوين كيانات مصرفية قادرة على المنافسة ومواجهة الكيانات المصرفية على النطاق الدولي بالإضافة إلى تطبيقات تتعلق بوجود رأس مال قوي في الكيانات المصرفية طبقا لبازل II مما يدل على موافقة آراء العينة من المصارف الوطنية و الوافدة على ضرورة إحداث اندماج مصرفي من أجل زيادة رؤوس أموال هذه المصارف وزيادة ودائعها ومن ثم تكون قادرة على المنافسة والصمود في ظل بيئة استثمارية غير مستقرة.

2. الفقرة رقم (19) وهى " يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى توحيد متطلبات رأس المال على مستوى الدول مما يقضي على الميزات التنافسية حسب الفروق التنظيمية والمحاسبية ." احتلت المرتبة الثانية حيث بلغ الوزن النسبي "75.56%" (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم وعي الإدارات العامة للمصارف الوافدة والوطنية بأهمية تطبيق دعائم بازل II الذي يؤدي إلى انحسار الفروق في السياسات الرقابية التي كانت تكسب مصارف معينة ميزة معينة على أخرى تعمل في دول أكثر تشددا من حيث مستوى الرقابة المصرفية حيث أن توحيد متطلبات رأس المال على مستوى الدول يقضي على الميزات التنافسية حسب الفروق التنظيمية والمحاسبية .

3. الفقرة رقم (21) وهى " يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى زيادة كلفة حصول المصارف على الموارد المالية مما ينعكس على نتائج أعمال هذه المصارف وربحيتها." احتلت المرتبة الثالثة حيث بلغ الوزن النسبي "70% " وهى (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم وعى الإدارات العامة للمصارف الوافدة والوطنية بأن تطبيق دعائم بازل II يضيف تكاليف إضافية وهذا ينعكس على ربحية المصارف مما يدل على عدم وضوح الرؤية لدى المصارف الوطنية بالآثار الايجابية والسلبية لتطبيق دعائم بازل II.

4. الفقرة رقم (22) وهى " يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى تقليص توظيفات المصارف في الخارج لتقليل المخاطر " احتلت المرتبة الرابعة حيث بلغ الوزن النسبي "64.44% " (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم وعي آراء العينة من المصارف الوافدة والوطنية إلى أن تطبيق دعائم بازل II يؤدي إلى تقليص توظيف المصارف في الخارج لتقليل المخاطر .

5. الفقرة رقم (20) وهى " يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى إضافة تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية تجعلها في موقف أضعف تنافسيا من المشروعات غير المصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة " احتلت المرتبة الخامسة حيث بلغ الوزن النسبي "63.33% " و (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم وعي الإدارات في المصارف الوطنية و الوافدة بان تطبيق دعائم بازلII يضيف تكاليف إضافية على المشروعات المصرفية فبالتالي تكون المصارف في موقف أضعف من المؤسسات المالية الأخرى التي تؤدي خدمات شبيهة مما يدل على عدم وضوح الرؤية لدى المصارف الوطنية و الوافدة بالآثار الايجابية والسلبية لتطبيق دعائم بازل II.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول (المنافسة بين المصارف) "3.74" و الوزن النسبي "74.81%" وهو أكبر من "60%" ، ومستوى المعنوية تساوي 0.238 وهي اكبر من 0.05 (محايدة) ، ومستوى الدلالة للفرق بين متوسطي عينتين (المصارف الوطنية والوافدة) "0.215" وهو أكبر من " 0.05" مما يدل على أن آراء العينة من المصارف الوطنية و الوافدة تتفق على أنها غير قادرة على تشكيل رؤية واضحة اتجاه هذا المجال ، وأن دافع القضاء على المنافسة غير العادلة بين المصارف غير واضحة لدى الإدارات العامة إذا تم تطبيق دعائم بازل II وتفسر الباحثة ذلك إلى أن البنوك العربية الوافدة لا تعرف كثيرا عن بازل II وكذلك المصارف الوطنية حيث بدأ الاهتمام حديثا ببازل II في الدول النامية حيث أن الموضوع جديد ويحتاج لمزيد من الوقت للتعرف على متطلباته بالشكل المناسب وبناء على ذلك يظهر الضعف والقصور في النقاط التالية :

1. عدم الوضوح بأن تطبيق دعائم بازل II يؤدي إلى إضافة تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية .
2. عدم الوضوح بأن تطبيق دعائم بازل II يؤدي إلى تقليص توظيف المصارف في الخارج من أجل تقليل المخاطر.

3. عدم الوضوح بأن تطبيق دعائم بازل II يؤدي إلى زيادة تكلفة حصول المصارف على الموارد المالية .
4. عدم وضوح بأن تطبيق دعائم بازل II يؤدي إلى توحيد متطلبات رأس المال على مستوى الدول .

رابعا : تحليل فقرات الشفافية والإفصاح:

جدول رقم (23)
تحليل فقرات المجال الأول (الشفافية والإفصاح)

مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة	الترتيب	مستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية
25	سيقوم مصرفكم في الإفصاح الكامل عن الأداء المالي .	4.61	92.22	0.000	3	0.048
26	سيقوم مصرفكم في الإفصاح العام عن المركز المالي متضمنا المستويات المتعددة لرأس المال .	4.67	93.33	0.000	1	0.011
27	سيقوم مصرفكم في الإفصاح العام عن استراتيجيات وممارسات إدارة المخاطر.	4.56	91.11	0.001	2	0.090
28	سيقوم مصرفكم في الإفصاح العام عن مخاطر المديونيات متضمنة مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، مخاطر العمليات ، المخاطر القانونية ، والمخاطر الأخرى.	4.39	87.78	0.031	4	0.287
29	سيقوم مصرفكم في الإفصاح عن السياسات المحاسبية .	4.56	91.11	0.001	2	0.090
30	سيقوم مصرفكم في الإفصاح عن البيانات الأساسية للأعمال ، والإدارة والحكم السليم لأنشطتكم.	4.67	93.33	0.000	1	0.011
	جميع الفقرات	4.57	91.48	0.000		0.109

يبين جدول رقم (23) تحليل فقرات المجال الأول (الشفافية والافصاح) ، حيث يتبين أن آراء أفراد العينة من المصارف الوافدة والوطنية في جميع الفقرات إيجابية حيث أن الوزن النسبي أكبر من " 60%" و مستوى الدلالة أقل من "0.05" ، كذلك لا توجد فروق بين آراء العينة من المصارف الوافدة والوطنية حيث أن مستوى الدلالة للفروق بين متوسطا عينيتين أكبر من "0.05" كما يلي :

1. الفقرات رقم (26 و30) احتلت المرتبة الأولى حيث بلغ الوزن النسبي 93.33% ويمكن توضيحها كالتالي :

- الفقرة رقم (26) وهى " سيقوم مصرفكم في الإفصاح العام عن المركز المالي متضمنا المستويات المتعددة لرأس المال . " وتظهر استعداد المصارف الوافدة والوطنية بالإفصاح عن المركز المالي بما يشمل شرائح رأس المال ، والسيولة ، والمقدرة على السداد .

- الفقرة رقم (30) وهى " سيقوم مصرفكم في الإفصاح عن البيانات الأساسية للأعمال ، والإدارة والحكم السليم لأنشطتكم " وتظهر استعداد المصارف بالإفصاح عن البيانات الأساسية للأعمال والإدارة والحكم السليم لأنشطتهم.

2. الفقرة رقم (25) وهى " سيقوم مصرفكم في الإفصاح الكامل عن الأداء المالي " احتلت المرتبة الثانية حيث بلغ الوزن النسبي "92.22%" وتظهر استعداد المصارف الوافدة والوطنية بالإفصاح عن الأداء المالي للمصرف .

3. الفقرات رقم (27 و29) احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي "91.11%" و ويمكن توضيحها كالتالي :

- الفقرة رقم (27) وهى " سيقوم مصرفكم في الإفصاح العام عن استراتيجيات وممارسات إدارة المخاطر " وتظهر استعداد المصارف الوافدة والوطنية للإفصاح عن استراتيجيات وإجراءات إدارة المخاطر.
- الفقرة رقم (29) وهى " سيقوم مصرفكم في الإفصاح عن السياسات المحاسبية " وتظهر استعداد المصارف الوافدة والوطنية بالإفصاح عن السياسات المحاسبية .

4. الفقرة رقم (28) وهى " سيقوم مصرفكم في الإفصاح العام عن مخاطر المديونيات متضمنة مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، مخاطر العمليات ، المخاطر القانونية ، والمخاطر الأخرى. " احتلت المرتبة الرابعة حيث بلغ الوزن النسبي " 87.78% " و يدل على استعداد المصارف الوطنية والوافدة بالإفصاح عن مخاطر المديونيات متضمنة مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، ومخاطر العمليات القانونية بالإضافة إلى مخاطر أخرى .

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحاسبي لجميع فقرات المجال الأول (الشفافية والإفصاح) 4.57 والوزن النسبي 91.48% وهو أكبر من "60%" ، ومستوى المعنوية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على المصارف الوطنية والوافدة مستعدة للإفصاح بالتالي :

1. المركز المالي للمصارف .
2. الإدارة والحكم السليم لأنشطة المصارف.
3. الأداء المالي للمصارف .
4. الإستراتيجيات وممارسات إدارة المخاطر .
5. السياسات المحاسبية.
6. مخاطر المديونيات .

وتؤكد نتائج دراسة (أبو كمال ، 2007) توجه المصارف العاملة في فلسطين نحو تعزيز الانضباطية السوقية (الشفافية والإفصاح في السوق) وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس المال ، نوعية وحجم مخاطر الائتمان التي يتعرف عليها المصرف وأساليب قياسها وإدارتها وسياساتها المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات.

وقد أوصت نفس الدراسة بزيادة الإفصاح والشفافية بالمعلومات المالية وغير المالية، خاصة عن المخاطر الحالية والمحتملة التي يواجهها المصرف مما يحفز المصارف على تحسين أعمالها ظن بما يكفل تقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي الفلسطيني.

خامسا : تحليل فقرات إدارة المخاطر:

جدول رقم (24)
تحليل فقرات المجال الأول (إدارة المخاطر)

	المصرف	وطني				وافد				
مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة	الرتبة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة	الرتبة	مستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية
31	يوجد وحدة إدارة مخاطر مستقلة لدى مصرفكم ؟	4.00	80.00	0.180	5	4.33	86.67	0.180	6	0.287
32	يحتوى هيكل إدارة المخاطر في مصرفكم على إدارة المخاطر الائتمانية ؟	4.33	86.67	0.180	2	4.56	91.11	0.039	4	0.398
33	يحتوي هيكل إدارة المخاطر في مصرفكم على إدارة المخاطر السوقية ؟	3.89	77.78	0.508	6	4.56	91.11	0.039	4	0.097
34	يحتوي هيكل إدارة المخاطر في مصرفكم على إدارة المخاطر التشغيلية ؟	3.78	75.56	0.508	7	4.56	91.11	0.039	4	0.045
35	هناك فصل بين إدارة المخاطر وإدارة الائتمان ؟	4.00	80.00	0.180	5	4.56	91.11	0.039	4	0.105
36	تشارك إدارة المخاطر بشكل فعال بوضع السياسات الائتمانية ؟	3.89	77.78	1.000	6	4.44	88.89	0.039	5	0.284
37	تساهم إدارة المخاطر الائتمانية في قياس ومتابعة المخاطر الائتمانية؟	4.22	84.44	0.180	3	4.44	88.89	0.039	5	0.404
38	تعمل إدارة المخاطر الائتمانية على احتواء الخسائر وتقليص احتمال حدوثها؟	4.33	86.67	0.039	2	4.56	91.11	0.039	4	0.242
39	توجد في مصرفكم خطوط واضحة لمهام ومسؤوليات إدارة المخاطر؟	4.22	84.44	0.180	3	4.11	82.22	0.508	7	1.000
40	يوجد انخفاض في نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها إلى إجمالي التسهيلات ؟	4.22	84.44	0.180	3	4.44	88.89	0.180	5	0.492
41	يعتمد البنك المركزي على إصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر الائتمانية ؟	4.11	82.22	0.180	4	4.67	93.33	0.004	3	0.234
42	يعتمد البنك المركزي على إصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر السوقية؟	4.11	82.22	0.180	4	4.78	95.56	0.004	2	0.115
43	يوجد لدى مصرفكم نظام تصنيف لمخاطر العميل ؟	4.11	82.22	0.180	4	4.56	91.11	0.039	4	0.192
44	يتم تحليل الفجوة الائتمانية بشكل دوري ومنتظم ؟	4.33	86.67	0.039	2	4.44	88.89	0.039	5	0.696
45	يتعرف مصرفكم على اتجاهات تدرج مخاطر الائتمان وقطاعات النشاط الرئيسية غير المنتظمة وأسباب عدم الانتظام ؟	4.22	84.44	0.039	3	4.78	95.56	0.004	2	0.056
46	تتم توجيهات الإدارة العليا بناء على معطيات وبيانات ناتجة عن تحليل المحفظة الائتمانية؟	4.44	88.89	0.039	1	4.89	97.78	0.004	1	0.115
47	تم في مصرفكم تطوير البرامج والأنظمة لكي تتلاءم مع متطلبات بازل II؟	4.00	80.00	0.180	5	4.44	88.89	0.039	5	0.316
48	يوجد تصنيف ائتماني داخلي يساعد على إدارة جودة مخاطر الائتمان؟	4.22	84.44	0.180	3	4.00	80.00	0.508	8	0.742
49	نظام التصنيفات الائتمانية للتسهيلات متوافق مع متطلبات بازل II؟	4.00	80.00	0.180	5	4.33	86.67	0.180	6	0.450
	جميع الفقرات	4.13	82.57	0.180		4.50	89.94	0.004		0.479

أولاً: المصارف الوطنية :

من خلال جدول رقم (24)الموضح أعلاه يتضح أنه تم استخدام اختبار الإشارة للعينة الواحدة والذي يبين أن الوزن النسبي لجميع الفقرات أكبر من الوزن النسبي المحايد"60%" حيث تراوح الوزن النسبي بين " 88.89%- 75.56% " وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرة إذا كان الوزن النسبي أكبر من "60%" ومستوى الدلالة اقل من "0.05"، ويكون أفراد العينة لا يوافقون على محتوى الفقرة إذا كان الوزن النسبي اقل من "60%" ومستوى الدلالة اقل من "0.05"، وتكون آراء أفراد العينة محايدة (الرؤية غير واضحة لديهم) إذا كانت قيمة مستوى الدلالة لديهم أكبر من 0.05 .

ويوضح جدول رقم (24) التالي:

1. الفقرة رقم (46) وهى " تتم توجيهات الإدارة العليا بناء على معطيات وبيانات ناتجة عن تحليل المحفظة الائتمانية؟ " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي "88.89%" ويعزى ذلك إلى توجه الإدارات العامة في المصارف الوطنية بإعطاء توجيهات الإدارات العليا بناءً على معطيات و بيانات ناتجة عن تحليل المحفظة الائتمانية وتفسر الباحثة ذلك بأن أساس العمل المصرفي في منح التسهيلات الائتمانية يعتمد على تحليل المحفظة الائتمانية كحد أدنى مطلوب للعمل المصرفي وبناء عليه تتم توجيهات الإدارة في حين أن "11.11%" من المصارف الوطنية لا تتم توجيهات الإدارات العليا بناءً على معطيات و بيانات ناتجة عن تحليل المحفظة الائتمانية.

2. الفقرات رقم (32 و38 و44) احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي " 86.67%" ويمكن توضيحها كالتالي :

- الفقرة رقم (32) وهى " يحتوى هيكل إدارة المخاطر في مصرفكم على إدارة المخاطر الائتمانية ؟ " (محايدة) مما يدل على عدم وضوح الرؤية لدى الإدارات العامة في المصارف الوطنية بشأن إدارة المخاطر الائتمانية مما يشير إلى عدم وجود إدارة المخاطر الائتمانية في هيكل إدارة المخاطر في المصارف الوطنية وهذا يدل على عدم اهتمام المصارف بالمخاطر الائتمانية.

- الفقرة رقم (38) وهى " تعمل إدارة المخاطر الائتمانية على احتواء الخسائر وتقليص احتمال حدوثها؟ " ويعزى ذلك إلى موافقة آراء العينة من المصارف الوطنية على أهمية إدارة المخاطر الائتمانية والتي تعمل على احتواء الخسائر وتقليص حدوثها وتفسر الباحثة ذلك إلى قيام المصارف باحتواء الخسائر وتقليصها بغض النظر عن وجود إدارة

مخاطر مستقلة لديها تشمل هيكل لإدارة المخاطر الائتمانية حيث أن ذلك يعتبر من أساس العمل المصرفي ولكن مع وجود إدارة مخاطر ائتمانية تكون هناك فعالية أكثر في احتواء الخسائر وفق أساس ممنهج لإدارة المخاطر حسب متطلبات بازل هذا يشير إلى عدم الفهم بتفاصيل بازل II .

- الفقرة رقم (44) وهى " يتم تحليل الفجوة الائتمانية بشكل دوري ومنتظم ؟ " ويعزى ذلك إلى أن المصارف الوطنية تقوم بتحليل الفجوة الائتمانية بشكل دوري ومنتظم ويرجع ذلك إلى أن أساس العمل المصرفي تحليل الفجوة الائتمانية بالإضافة إلى أن سلطة النقد الفلسطينية تهتم بموضوع المخصصات والديون المتعثرة وذلك من خلال تعميم رقم 93.

3. الفقرات رقم (37 و 39 و40 و45 و48) احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي " 84.44%" ويمكن توضيحها كالتالي:

- الفقرة رقم (37) وهى " تساهم إدارة المخاطر الائتمانية في قياس ومتابعة المخاطر الائتمانية؟ " (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم وجود إدارة مخاطر مستقلة ولا تحتوي في هيكلها على إدارة المخاطر الائتمانية كما تبين في الفقرتين رقم (31و32) وبناء على ذلك فإنه لا تساهم إدارة المخاطر الائتمانية في قياس ومتابعة المخاطر الائتمانية.

- الفقرة رقم (39) وهى " توجد في مصرفكم خطوط واضحة لمهام ومسؤوليات إدارة المخاطر؟ " (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم وجود إدارة مخاطر كما تبين في الفقرة رقم (31) وعدم وجود هيكل لإدارة المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية كما تبين في الفقرات (32و33و34) على التوالي وبناء على ذلك لا يوجد خطوط واضحة لمهام ومسئوليات إدارة المخاطر .

- الفقرة رقم (40) وهى " يوجد انخفاض في نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها إلى إجمالي التسهيلات ؟ " (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم وجود إدارة مخاطر فبالتالي يوجد انخفاض في نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها إلى إجمالي التسهيلات.

- الفقرة رقم (45) وهى " يتعرف مصرفكم على اتجاهات تدرج مخاطر الائتمان وقطاعات النشاط الرئيسية غير المنتظمة وأسباب عدم الانتظام ؟ " وتشير ذلك إلى أن

الإدارات العامة للمصارف الوطنية تتعرف على اتجاهات تدرج مخاطر الائتمان وقطاعات النشاط الرئيسية غير المنتظمة وأسباب عدم الانتظام حيث أن ذلك لا يتنافى مع عدم وجود إدارة مخاطر مستقلة مما يعني عدم اعتماد منهجية متقدمة للتعرف على اتجاهات تدرج مخاطر الائتمان ..الخ وفقا لمتطلبات بازل II بل أنها تعتمد على خبرة الموظفين في هذا المجال .

- الفقرة رقم (48) وهى " يوجد تصنيف ائتماني داخلي يساعد على إدارة جودة مخاطر الائتمان؟ "محايدة) ويعزى ذلك إلى أن المصارف الوطنية لا يوجد لديها تصنيف ائتماني داخلي يساعد على إدارة جودة مخاطر الائتمان وتفسر الباحثة ذلك لعدم وجود تهيئة لدى المصارف الوطنية لإدارة المخاطر ومن ثم الاعتماد على تصنيف ائتماني داخلي حيث أن المصارف الوطنية لم ترتقي إلى الحصول على تصنيفات ائتمانية من وكالات التصنيف العالمية .

4. الفقرات رقم (41 و 42 و43) احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي " 82.22%" ويمكن توضيحها كالتالي :

- الفقرة رقم (41) وهى " يعتمد البنك المركزي على إصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر الائتمانية " (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم قيام البنك المركزي الممثل بسلطة النقد الفلسطينية بإصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر الائتمانية مما يشير إلى عدم اهتمام سلطة النقد الفلسطينية بمتطلبات تطبيق دعائم بازل II فيما يتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية ولكن هذا يتنافى مع دراسة (البلاوي ،2006) التي بين فيها أن سلطة النقد في فلسطين أعلنت عزمها على تطبيق مقترح كفاية رأس المال الجديد (بازل II) وأنها أصدرت قرارا صريحا بذلك وأن خطط تطبيق متطلبات بازل II تشمل الدعائم الثلاث في فلسطين II .

- الفقرة رقم (42) وهى " يعتمد البنك المركزي على إصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر السوقية؟ "(محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم قيام البنك المركزي الممثل بسلطة النقد الفلسطينية بإصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر السوقية مما يشير إلى عدم اهتمام سلطة النقد الفلسطينية بمتطلبات تطبيق دعائم بازل II فيما يتعلق بإدارة المخاطر السوقية ولكن هذا يتنافى مع دراسة (البلاوي ،2006) التي بين فيها أن سلطة النقد في فلسطين أعلنت عزمها على تطبيق مقترح كفاية رأس المال الجديد

(بازل II) وأنها أصدرت قرارا صريحا بذلك وأن خطط تطبيق متطلبات بازل II تشمل الدعائم الثلاث في فلسطين II .

- الفقرة رقم (43) وهى "يوجد لدى مصرفكم نظام تصنيف لمخاطر العميل ؟ " (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم وجود نظام تصنيف لمخاطر العميل لدى المصارف الوطنية .

5. الفقرات رقم (31و35و47و49) احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي " 80% " ويمكن توضيحها كالتالي :

- الفقرة رقم (31) وهى " يوجد وحدة إدارة مخاطر مستقلة لدى مصرفكم ؟ "(محايدة) ويعزى ذلك إلى على عدم وجود إدارة مخاطر مستقلة لدى المصارف الوطنية وتفسر الباحثة ذلك عدم تهيئة المصارف الوطنية للإيفاء بمتطلبات بازل .

- الفقرة رقم (35) وهى " هناك فصل بين إدارة المخاطر وإدارة الائتمان ؟" (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم وجود فصل بين إدارة المخاطر وإدارة الائتمان لدى المصارف الوطنية لعدم وجود إدارة مخاطر مستقلة كما تبين في الفقرة رقم (31).

- الفقرة رقم (47) وهى " تم في مصرفكم تطوير البرامج والأنظمة لكي تتلاءم مع متطلبات بازل II؟ " (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم قيام المصارف الوطنية بتطوير البرامج والأنظمة لكي تتلاءم مع متطلبات بازل II وهذا يتفق مع فقرات عدم التهيئة للإيفاء بمتطلبات بازل II مثل (عدم وجود إدارة مخاطر تحتوى على هيكلها على المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية).

- الفقرة رقم (49) وهى " نظام التصنيفات الائتمانية للتسهيلات متوافق مع متطلبات بازل II؟ " (محايدة) ويعزى ذلك إلى أن نظام التصنيفات الائتمانية للتسهيلات غير متوافق مع متطلبات بازلII لدى المصارف الوطنية .

6. الفقرتان رقم (33 و36) احتلتا المرتبة السادسة حيث بلغ الوزن النسبي " 77.78%" ويمكن توضيحها كالتالي"

- الفقرة رقم (33) وهى " يحتوي هيكل إدارة المخاطر في مصرفكم على إدارة المخاطر السوقية ؟ " (محايدة) مما يشير إلى عدم وجود إدارة المخاطر السوقية في هيكل إدارة

المخاطر في المصارف الوطنية وهذا يدل على عـدم اهتمـام المـصارف بالمخـاطر السوقية.

- الفقرة رقم (36) وهى "تشارك إدارة المخاطر بشكل فعال بوضع السياسات الائتمانية ؟ " (محايدة) ويعزى ذلك إلى أن إدارات المخاطر في المصارف الوطنية لا تشارك فـي وضع السياسات الائتمانية وهذا نتيجة عدم وجود إدارة مخاطر وفقا لفقـرة رقـم (31) وعدم احتوائها على هيكل لإدارة المخاطر الائتمانية وفقا لفقرة رقم (32).

7. الفقرة رقم (34) وهى " يحتوي هيكل إدارة المخـاطر فـي مـصرفكم علـى إدارة المخاطر التشغيلية ؟ " احتلت المرتبة السابعة حيث بلغ الـوزن النـسبي "75.56%" (محايدة) ويعزى ذلك إلى على عدم احتواء هيكل إدارة المخـاطر لـدى المـصارف الوطنية على إدارة المخاطر التشغيلية وهذا يدل على عدم اهتمام المـصارف الوطنيـة بالمخاطر التشغيلية.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول (إدارة المخـاطر) 4.31 والوزن النسبي 82.57% وهو اكبر من "60%" ، ومستوى المعنوية تـساوي0.180 وهـي أكبر من 0.05 (محايدة) مما يدل على أن آراء العينة من المصارف الوطنية غير قادرة علـى تشكيل رؤية واضحة اتجاه هذا المجال وهى تتفق على عدم وجود إدارة مخاطر وعدم فاعليـة إدارة المخاطر الائتمانية لديها وهناك مشاكل تواجه إدارة مخاطر الائتمـان لـدى المـصارف الوطنية في الوقت الحالي وتبين وجود استعدادات لمتطلبات بازل II وتفسر الباحثة ذلك كالتالي:

أ.وجود إدارة مخاطر :

تبين من التحليل السابق التالي :

1. عدم وجود إدارة مخاطر مستقلة لدى الصارف الوطنية .
2. عدم احتواء هيكل إدارة المخاطر على إدارة المخاطر الائتمانية .
3. عدم احتواء هيكل إدارة المخاطر على إدارة المخاطر السوقية .
4. عدم احتواء هيكل إدارة المخاطر على إدارة المخاطر التشغيلية .

وهذا سوف يؤثر بشكل كبير على فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية كما هو موضح في الفقـرة (ب)

ب. مدى فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية :

إن عدم مشاركة إدارة المخاطر في وضع السياسات الائتمانية ، و عدم مقـدرتها علـى قيـاس المخاطر الائتمانية و كذلك عدم احتوائها الخسائر و تقليص احتمال وجودها يعتبر تحدي واضح للبنوك في مواجهة متطلبات بازل II ، خصوصاً و أن قياس مخاطر الائتمان تمثل الجزء الأكبر في تحديد كفاية رأس المال .

ج. المشاكل التي تواجه إدارة مخاطر الائتمان لدى المصارف الوطنية في الوقت الحالي :

إن عدم احتواء هيكل إدارة المخاطر في المصارف الوطنية على إدارة المخاطر الائتمانية و التشغيلية وعدم وجود فصل بين إدارة المخاطر وإدارة الائتمان وعدم قيام البنك المركـزي بإصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر الائتمانيـة وإدارة المخـاطر التـسويقية ونقص المعلومات و عدم وجود نظام داخلي لقياس درجة مخاطر العملاء

و هذه المشاكل تعتبر تحدياً يواجه البنوك في مواجهة متطلبات بازل II .

د. استعداد المصارف الوطنية لمتطلبات بازل II:

1. لا يوجد لدى المصارف الوطنية أنظمة لقياس مخاطر الائتمان .
2. لا تتوافق تصنيفاتها الائتمانية للتسهيلات مع متطلبات بازلII.
3. لا يتم تطوير برامجها و أنظمتها لكي تتلاءم مع متطلبات بازل II .
4. لا يوجد لديها تصنيف ائتماني داخلي يساعد على إدارة جودة مخاطر الائتمان .
5. لا يتم استخدام أدوات لقياس و إدارة المخاطر الائتمانية .

و يتضح مما سبق عدم استعداد المصارف الوطنية لمتطلبات بازل II في الوقت الحالي وهـذا يتفق مع دراسة (أبو كمال ، 2007) بأنه يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفـق منهجيات بازل II لعدم وجود أنظمة تصنيف داخلي للائتمان لعملاء المصرف حيـث أوصـت دراسة (أبو كمال ، 2007) بضرورة وجود إدارة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان تعمـل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان ، ومدى كفـاءة أدوات معالجـة ومواجهـة هـذه المخاطر.

ثانياُ: المصارف الوافدة :

من خلال جدول رقم (24)الموضح أعلاه يتضح أنه تم استخدام اختبار الإشارة للعينة الواحدة والذي يبين أن الوزن النسبي لجميع الفقرات أكبر من الوزن النسبي المحايد"60%" حيث تراوح الوزن النسبي بين " 97.78%- 80% " وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرة إذا كان الوزن النسبي أكبر من "60%" ومستوى الدلالة اقل من "0.05"، ويكون أفراد العينة لا يوافقون على محتوى الفقرة إذا كان الوزن النسبي اقل من "60%" ومستوى الدلالة اقل من "0.05"، وتكون آراء أفراد العينة محايدة (الرؤية غير واضحة لديهم) إذا كانت قيمة مستوى الدلالة لديهم أكبر من 0.05 .

ويوضح جدول رقم (24) التالي:

1. الفقرة رقم(46) وهى "تتم توجيهات الإدارة العليا بناء على معطيات وبيانات ناتجة عن تحليل المحفظة الائتمانية؟ " احتلت المرتبة الأولى حيث يلغ الوزن النسبي " 97.78%" وهى نسبة مرتفعة وتعزو الباحثة تلك النسبة على توجه الإدارات العامة في المصارف الوافدة بإعطاء توجيهات الإدارات العليا بناءً على معطيات و بيانات ناتجة عن تحليل المحفظة الائتمانية وتفسر الباحثة ذلك بأن أساس العمل المصرفي في منح التسهيلات الائتمانية يعتمد على تحليل المحفظة الائتمانية كحد أدنى مطلوب للعمل المصرفي وبناء عليه تتم توجيهات الإدارة.

2. الفقرتان رقم (42و45) احتلتا المرتبة الثانية بوزن نسبي " 95.56%" ويمكن توضيحها كالتالي :

- الفقرة رقم (42) وهى " يعتمد البنك المركزي على إصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر السوقية؟ ويعزى ذلك إلى موافقة آراء العينة من المصارف الوافدة على أن البنك المركزي للمصارف الوافدة يقوم بإصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر السوقية وهذا يعكس اهتمام البنك المركزي للمصارف الوافدة بمتطلبات تطبيق بازل II وأنها تعطي تعليمات للمصارف الوافدة وعلى رأسها (المصارف الأردنية والبنك العربي) التي تمضي خطوات نحو التطبيق وهذا على عكس سلطة النقد الفلسطينية .
- الفقرة رقم (45) وهى "يتعرف مصرفكم على اتجاهات تدرج مخاطر الائتمان وقطاعات النشاط الرئيسية غير المنتظمة وأسباب عدم الانتظام ؟ " ويعزى ذلك إلى موافقة آراء العينة من المصارف الوافدة على أنة يتم فيها التعرف على اتجاهات تدرج مخاطر الائتمان وقطاعات النشاط الرئيسية غير المنتظمة وأسباب عدم الانتظام حيث أن ذلك لا

يتنافى مع عدم وجود إدارة مخاطر مستقلة مما يعني عدم اعتماد منهجية متقدمة للتعرف على اتجاهات تدرج مخاطر الائتمان ..الخ وفقا لمتطلبات بازل II بل أنها تعتمد على خبرة الموظفين في هذا المجال .

3. الفقرة رقم (41) وهى " يعتمد البنك المركزي على إصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر الائتمانية ؟ " احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي " 93.33% " ويعزى ذلك إلى موافقة آراء العينة من المصارف الوافدة على أن البنك المركزي للمصارف الوافدة يعتمد على إصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر الائتمانية وهذا يعكس اهتمام البنك المركزي للمصارف الوافدة بمتطلبات تطبيق بازل II وأنها تعطي تعليمات للمصارف الوافدة وعلى رأسها (المصارف الأردنية والبنك العربي) التي تمضي خطوات نحو التطبيق وهذا على عكس سلطة النقد الفلسطينية .

4. الفقرات رقم (32و33و34و35و38و43) احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي لهذه الفقرات " 91.11% " ويمكن توضيحها كتالي :

- الفقرة رقم (32) وهى : "يحتوى هيكل إدارة المخاطر في مصرفكم على إدارة المخاطر الائتمانية ؟" ويعزى ذلك إلى أنه يوجد هناك تخطيط نسبي لكي يحتوي هيكل إدارة المخاطر على إدارة المخاطر الائتمانية حيث أن مستوى الدلالة (0.039)وهى قريبة من المحايد وتفسر الباحثة ذلك بأن غالبية المصارف الأردنية تتلقى تعليماتها من البنك المركزي بخصوص تطبيق متطلبات بازل II .

- الفقرة رقم (33) وهى " يحتوي هيكل إدارة المخاطر في مصرفكم على إدارة المخاطر السوقية ؟ " ويعزى ذلك إلى أنه يوجد تخطيط نسبي لدى الإدارات العامة للمصارف الوافدة بأن هيكل إدارة المخاطر لابد أن يحتوى على إدارة المخاطر السوقية حيث أن مستوى الدلالة (0.039)وهى قريبة من المحايد وتفسر الباحثة ذلك بأن غالبية المصارف الأردنية تتلقى تعليماتها من البنك المركزي بخصوص تطبيق متطلبات بازل II .

- الفقرة رقم (34) وهى "يحتوي هيكل إدارة المخاطر في مصرفكم على إدارة المخاطر التشغيلية ؟ " ويعزى ذلك إلى أنه يوجد تخطيط نسبي لدى الإدارات العامة للمصارف الوافدة بأن هيكل إدارة المخاطر لابد أن يحتوي على إدارة المخاطر التشغيلية حيث أن

مستوى الدلالة (0.039)وهى قريبة من المحايد وتفسر الباحثة ذلك بأن غالبية المصارف الأردنية تتلقى تعليماتها من البنك المركزي بخصوص تطبيق متطلبات بازل II .

- الفقرة رقم (35) وهى " هناك فصل بين إدارة المخاطر وإدارة الائتمان ؟ " ويعزى ذلك إلى موافقة نسبية لإدارات المصارف الوافدة على أنه يتم في مصارفهم فصل بين إدارة المخاطر وإدارة الائتمان حيث أن مستوى الدلالة (0.039)وهى قريبة من المحايد وتفسر الباحثة ذلك بأن غالبية المصارف الأردنية تتلقى تعليماتها من البنك المركزي بخصوص تطبيق متطلبات بازل II .

- الفقرة رقم (38) وهى " تعمل إدارة المخاطر الائتمانية على احتواء الخسائر وتقليص احتمال حدوثها؟ " و يعزى ذلك إلى موافقة آراء العينة من المصارف على أهمية إدارة المخاطر الائتمانية والتي تعمل على احتواء الخسائر وتقليص حدوثها وتفسر الباحثة ذلك إلى قيام المصارف باحتواء الخسائر وتقليصها بغض النظر عن وجود إدارة مخاطر مستقلة لديها تشمل هيكل لإدارة المخاطر الائتمانية حيث أن ذلك يعتبر من أساس العمل المصرفي ولكن مع وجود إدارة مخاطر ائتمانية تكون هناك فعالية أكثر في احتواء الخسائر وفق أساس ممنهج لإدارة المخاطر حسب متطلبات بازل هذا يشير إلى عدم الفهم بتفاصيل بازل II .

- الفقرة رقم (43) وهى " يوجد لدى مصرفكم نظام تصنيف لمخاطر العميل ؟ " ويعزى ذلك إلى أنه يوجد في المصارف الوافدة نظام لتصنيف مخاطر العميل .

5. الفقرات رقم (36و37و40و44و47) احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي " 88.89%" ويمكن توضيحها كالتالي:

- الفقرة رقم (36) وهى " تشارك إدارة المخاطر بشكل فعال بوضع السياسات الائتمانية ؟ " ويعزى ذلك إلى أن إدارة المخاطر لدى المصارف الوافدة تشارك بشكل فعال بوضع السياسات الائتمانية مع العلم بعدم وجود إدارة مخاطر مستقلة لدى المصارف الوافدة ولكن يفسر ذلك بأن مستوى الدلالة (0.039)وهى قريبة من المحايد ويرجع ذلك بأن غالبية المصارف الأردنية تتلقى تعليماتها من البنك المركزي بخصوص تعليمات تطبيق متطلبات بازل II .

- الفقرة رقم (37) وهى " تساهم إدارة المخاطر الائتمانية في قياس ومتابعة المخاطر الائتمانية؟ " ويعزى ذلك إلى أن إدارة المخاطر الائتمانية لدى المصارف الوافدة تساهم في قياس ومتابعة المخاطر الائتمانية وبالرغم من عدم وجود إدارة مخاطر مستقلة لديهم إلا أن ذلك يفسر من ناحية أن غالبية المصارف الوافدة أردنية حيث أنها تتلقى تعليماتها من المصرف المركزي في البلد الأم وتلك المصارف قطعت شوطا جيدا في تطبيق متطلبات بازل II .

- الفقرة رقم (40) وهى " يوجد انخفاض في نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها إلى إجمالي التسهيلات ؟ " (محايدة) ويعزى ذلك إلى أن نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها إلى إجمالي التسهيلات منخفضة لدى المصارف الوافدة وتفسر الباحثة ذلك بأن المصارف الوافدة تتبع سياسة متحفظة في منح الائتمان فبالتالي تقل المخاطر الائتمانية لديها .

- الفقرة رقم (44) وهى " يتم تحليل الفجوة الائتمانية بشكل دوري ومنتظم ؟ " ويعزى ذلك إلى أنه يتم تحليل الفجوة الائتمانية بشكل دوري ومنتظم لدى المصارف الوافدة .

- الفقرة رقم (47) وهى " تم في مصرفكم تطوير البرامج والأنظمة لكي تتلاءم مع متطلبات بازل II؟ " ويعزى ذلك إلى أنه يتم في المصارف الوافدة تطوير البرامج والأنظمة بما يتلاءم مع متطلبات بازل II وهذا عكس المصارف الوطنية وهذا يشير إلي اهتمام البنوك المركزية للمصارف الوافدة في البلد الأم بدعائم بازل II مثل الأردن التي قطعت شوطا في الاستعداد للتطبيق .

6. الفقرتان رقم (31و49) احتلتا المرتبة السادسة بوزن نسبي " 86.67% " ويمكن توضيحها كالتالي :

- الفقرة رقم (31) وهى " يوجد وحدة إدارة مخاطر مستقلة لدى مصرفكم ؟ " (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم وجود إدارة مخاطر مستقلة لدى المصارف الوافدة .

- الفقرة رقم (49) وهى " نظام التصنيفات الائتمانية للتسهيلات متوافق مع متطلبات بازل II؟ " (محايدة) ويعزى ذلك إلى أن نظام التصنيفات الائتمانية للتسهيلات غير متوافق مع متطلبات بازل II لدى المصارف الوافدة وتفسر الباحثة ذلك بأن نظام

التصنيفات الائتمانية يظهر في مرحلة متقدمة في تطبيق بازل II حيث أن المصارف الوافدة لديها تهيئة أولية للدخول للتطبيق .

7. الفقرة رقم (39) وهى " توجد في مصرفكم خطوط واضحة لمهام ومسؤوليات إدارة المخاطر؟ " احتلت المرتبة السابعة بوزن نسبي " 82.22% " (محايدة) ويعزى ذلك إلى أن إدارات المصارف الوافدة لا توجد في مصارفهم خطوط واضحة لمهام ومسئوليات إدارة المخاطر ويرجع السبب في ذلك لعدم وجود دائرة مخاطر ولا تحتوي على هيكل لإدارة المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية وبناء على ذلك لم يتم تحديد مهام ومسئوليات إدارة المخاطر .

8. الفقرة رقم (48) وهى " يوجد تصنيف ائتماني داخلي يساعد على إدارة جودة مخاطر الائتمان؟ " احتلت المرتبة الثامنة بوزن نسبي "80%" (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم وجود تصنيف ائتماني داخلي لدى المصارف الوافدة يساعد على إدارة جودة مخاطر الائتمان ويرجع السبب في ذلك بأن التصنيف الائتماني الداخلي مرحلة متقدمة في بازل II حيث أن المصارف الوافدة لديها تهيئة أولية للدخول للتطبيق.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول (إدارة المخاطر) 4.50 والوزن النسبي 89.94 % وهو اكبر من "60%" ، ومستوى المعنوية 0.004 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن آراء العينة من المصارف الوافدة تتفق على دافع تحسين إدارة المخاطر إذا تم تطبيق دعائم بازل II وهى تتفق على فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية لديها وهناك مشاكل تواجه إدارة مخاطر الائتمان لدى المصارف الوافدة في الوقت الحالي وتبين وجود استعدادات لمتطلبات بازل II وتفسر الباحثة ذلك كالتالي:

أ.وجود إدارة مخاطر :

- عدم وجود إدارة مخاطر مستقلة لدى المصارف الوافدة .
- احتواء هيكل إدارة المخاطر على إدارة المخاطر الائتمانية بشكل نسبي .
- احتواء هيكل إدارة المخاطر على إدارة المخاطر السوقية بشكل نسبي .
- احتواء هيكل إدارة المخاطر على إدارة المخاطر التشغيلية بشكل نسبي .

وهذا سوف يؤثر بشكل كبير على فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية كما هو موضحا في الفقرة (ب)

ب. مدى فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية :

- مشاركة إدارة المخاطر في وضع السياسات الائتمانية .

- مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في قياس ومتابعة المخاطر الائتمانية .
- تعمل إدارة المخاطر على احتواء الخسائر على تقليص احتمال حدوثها .

وهذا يدل على فاعلية إدارة المخاطر بشكل نسبي .

ج. دور السلطات الرقابية بإيجاد إدارة مخاطر :

- يوجد دور للسلطات الرقابية الممثلة بالبنك المركزي للمصارف الوافدة في الدول الأم في إيجاد إدارة مخاطر لدى المصارف الوافدة حيث أن المصارف الوافدة تتلقى تعليمات من البنوك المركزية تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر الائتمانية وإدارة المخاطر السوقية .

د. المشاكل التي تواجه إدارة مخاطر الائتمان لدى المصارف الوافدة في الوقت الحالي :

إن احتواء هيكل إدارة المخاطر في المصارف الوافدة على إدارة المخاطر الائتمانية وكذلك إدارة المخاطر التشغيلية بشكل نسبي و قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر الائتمانية وإدارة المخاطر التسويقية و نقص المعلومات ووجود نظام داخلي لقياس درجة مخاطر العملاء بشكل نسبي

و هذه المشاكل تعتبر تحدياً يواجه البنوك في مواجهة متطلبات بازل II .

ه. استعداد المصارف الوطنية لمتطلبات بازل II:

1. لا يوجد لدى المصارف الوافدة أنظمة لقياس مخاطر الائتمان .
2. لا تتوافق تصنيفاتها الائتمانية للتسهيلات مع متطلبات بازلII.
3. يتم تطوير برامجها و أنظمتها لكي تتلاءم مع متطلبات بازل II .
4. لا يوجد لديها تصنيف ائتماني داخلي يساعد على إدارة جودة مخاطر الائتمان .
5. لا يتم استخدام أدوات لقياس و إدارة المخاطر الائتمانية .

يتضح مما سبق أن المصارف الوافدة كخطوة أولى مستعدة لتطبيق دعائم بازل II بوجود هيكل لإدارة المخاطر الائتمانية والتسويقية والتشغيلية ، وكذلك فاعلية إدارة المخاطر بشكل واضح بالإضافة إلى تركيزها على متطلبات متقدمة لتطبيق بازل II مثل تطوير البرامج والأنظمة وهذا يختلف مع دراسة (أبو جزر ، 2005) والذي أشار إلى أن معظم المصارف الأردنية غير مستعدة بدرجة كافية لواجهة متطلبات بازل II ، ولكنها تتفق معه بأن من ضمن المشاكل التي تواجهها المصارف الأردنية عدم وجود نظام داخلي لقياس درجة مخاطر العملاء.

تحليـــل إجمـــالي المجـــالات الفرعيـــة للمجـــال الأول دوافـــع تطبيـــق دعـــائم بـــازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني:

جدول رقم (25)

تحليل المجالات الفرعية للمجال الأول (دوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني)

مسلسل	المجال الفرعي	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة	الرتبة	مستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية
1	متطلبات دولية ورقابية	4.31	86.30	0.000	2	0.414
2	تقوية واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني	4.09	81.81	0.000	4	0.964
3	المنافسة بين المصارف	3.74	74.81	0.238	5	0.215
4	الشفافية والإفصاح	4.57	91.48	0.000	1	0.109
5	إدارة المخاطر	4.31	86.26	0.001	3	0.479
	جميع الفقرات	**4.23**	**84.52**	**0.000**		0.517

يبين الجدول رقم (25) تحليل المجالات الفرعية للمجال الأول (دوافع تطبيق دعائم بـــازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع المجالات الفرعية 4.23 و الوزن النسبي 84.52% وهو اكبر من "60%" ، ومستوى المعنوية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، ومستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية " 0.517" وهو أكبر من " 0.05" مما يدل على أن آراء العينة للمصارف الوطنية والمصارف الوافدة تتفق على أن هنـــاك دوافع لتطبيق دعائم بازل II وهذه الدوافع تتمثل في :

1. دافع الشفافية والإفصاح.
2. دافع المتطلبات الرقابية والدولية .
3. دافع تحسين إدارة المخاطر .
4. دافع تقوية واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني .

أما بالنسبة لدافع المنافسة بين المصارف فيتضح عدم تكوين رؤية واضحة لدى المصارف بشأن هذا المجال وتفسر الباحثة ذلك بعدم فهم آراء العينة في كلا من المصارف الوطنيـــة والوافـــدة للأسئلة الأكثر تفصيلا لمتطلبات بازل II .

تحليل فقرات المجال الثاني: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين لتطبيق دعائم بازل II

أولا: التحديات الداخلية

أ) الخطط الإستراتيجية

جدول رقم (26)
تحليل فقرات المجال الثاني (خطط إستراتيجية)

مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة	الترتيب	مستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية
50	هل يوجد لديكم إستراتيجية داخلية للمحافظة على مستوى رأس المال متضمنة توقعات زيادة القروض المصنفة؟	4.61	92.22	0.001	2	0.104
51	هل يوجد لديكم إستراتيجية داخلية للمحافظة على مستوى رأس المال متضمنة المصادر المستقبلية واستخدامات الاحتياطي ؟	4.61	92.22	0.001	2	0.104
52	هل يوجد لديكم إستراتيجية داخلية للمحافظة على مستوي رأس المال متضمنة سياسة توزيع الأرباح ؟	4.56	91.11	0.001	3	0.243
53	هل يوجد لديكم خطة إستراتيجية لتحديث نظم التقرير وتكنولوجيا المعلومات ؟	4.67	93.33	0.000	1	0.331
54	هل يوجد لديكم خطة إستراتيجية لتحسين الموارد للموظفين ؟	4.61	92.22	0.000	2	0.104
	جميع الفقرات	4.61	92.22	0.000		0.104

يبين جدول رقم (26) تحليل فقرات المجال الثاني (خطط إستراتيجية) ، حيث يتبين أن آراء أفراد العينة من المصارف الوطنية والوافدة في جميع الفقرات إيجابية حيث أن الوزن النسبي أكبر من " 60%" و مستوى الدلالة أقل من "0.05" ، كذلك لا توجد فروق بين آراء العينة من المصارف الوافدة والوطنية حيث أن مستوى الدلالة للفروق بين متوسطي عينيتين أكبر من "0.05" كما يلي :

1. الفقرة رقم (53) وهى " هل يوجد لديكم خطة إستراتيجية لتحديث نظم التقرير وتكنولوجيا المعلومات ؟ احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي "93.33%" ويعزى ذلك إلى وعي الإدارات العامة للمصارف الوطنية والوافدة بتطوير نظم التقرير وتكنولوجيا المعلومات بما يتلاءم مع متطلبات دعائم بازل II لأنه من أهم العناصر الضرورية للتطبيق الناجح لبازل II ، وهذا ينعكس باهتمامهم بتكوين خطة إستراتيجية لتحديث نظم التقرير وتكنولوجيا المعلومات .

2. الفقرات رقم (50و51و54) احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي "92.22%" ويمكن توضحيها كالتالي :

- الفقرة رقم (50) وهى " هل يوجد لديكم إستراتيجية داخلية للمحافظة على مستوى رأس المال متضمنة توقعات زيادة القروض المصنفة؟ " ويعزى ذلك إلى وعي الإدارات العامة للمصارف الوطنية و الوافدة بضرورة وجود خطط إستراتيجية لمواجهة متطلبات بازل II ونتيجة لذلك فإنه يوجد لدى المصارف خطط إستراتيجية داخلية للمحافظة على مستوى رأس المال متضمنة توقعات زيادة القروض المصنفة .

- الفقرة رقم (51) وهى " هل يوجد لديكم إستراتيجية داخلية للمحافظة على مستوى رأس المال متضمنة المصادر المستقبلية واستخدامات الاحتياطي ؟" ويعزى ذلك إلى وعي الإدارات العامة للمصارف الوطنية و الوافدة بضرورة وجود خطط إستراتيجية لمواجهة متطلبات بازل II ونتيجة لذلك فإنه يوجد لدى المصارف خطط إستراتيجية داخلية للمحافظة على مستوى رأس المال متضمنة المصادر المستقبلية واستخدامات الاحتياطي.

- الفقرة رقم (54) وهى " هل يوجد لديكم خطة إستراتيجية لتحسين الموارد للموظفين" ويعزى ذلك إلى وعي الإدارات العامة للمصارف الوطنية و الوافدة بضرورة وجود خطط إستراتيجية لمواجهة متطلبات بازل II ونتيجة لذلك فإنه يوجد لديها خطة إستراتيجية لتحسن الموارد للموظفين .

3. الفقرة رقم (52) وهى " هل يوجد لديكم إستراتيجية داخلية للمحافظة على مستوي رأس المال متضمنة سياسة توزيع الأرباح ؟ " احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي "91.22%" ويعزى ذلك إلى وعي الإدارات العامة للمصارف الوطنية و الوافدة بضرورة وجود خطط إستراتيجية لمواجهة متطلبات بازل II ونتيجة لذلك فإنه يوجد لديها خطط إستراتيجية داخلية للمحافظة على مستوى رأس المال متضمنة سياسة توزيع الأرباح .

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني (خطط إستراتيجية) 4.78 و الوزن النسبي 95.56% وهو اكبر من "60%" ، ومستوى المعنوية تساوي 0.004 وهي اقل من 0.05 ومستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية "0.104" وهو أكبر من "0.05" مما يدل على أن آراء العينة للمصارف الوطنية و الوافدة تتفق على ضرورة تكوين خطط إستراتيجية في مجالات مختلفة من أجل التطبيق الناجح لبازل II وتفسر الباحثة ارتفاع النسبة إلى :

1. وجود خطط إستراتيجية للمحافظة على مستوى رأس المال متضمنة معايير مختلفة منها (توقعات زيادة القروض المصنفة، المصادر المستقبلية واستخدامات الاحتياطي، سياسة توزيع الأرباح).
2. وجود خطط إستراتيجية لتحديث نظم التقرير وتكنولوجيا المعلومات.
3. وجود خطط إستراتيجية لتحسين الموارد للموظفين .

ب: <u>المراجعة الرقابية</u>

جدول رقم (27)

تحليل فقرات المجال الثاني (المراجعة الرقابية)

مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة	الترتيب	مستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية
55	ضرورة وجود أهداف كفاية رأس المال بالنسبة للمخاطر عند عملية التقييم لرأس المال .	4.72	94.44	0.000	2	0.248
56	ضرورة وجود خطة للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال .	4.67	93.33	0.001	3	0.224
57	ضرورة وجود سياسات وإجراءات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس وتقديم تقارير على كافة المخاطر المادية الهامة عند تقييم رأس المال .	4.61	92.22	0.000	4	0.286
58	تؤدي عملية التوسع في الإرشاد للمصارف والمفتشين من قبل هيئات الرقابة إلى تشجيع تطبيق دعائم بازل II.	4.78	95.56	0.000	1	1.000
	جميع الفقرات	4.69	93.89	0000		0.291

يبين جدول رقم (27) تحليل فقرات المجال الثاني (المراجعة الرقابية) ، حيث يتبين أن آراء أفراد العينة من المصارف الوطنية والوافدة في جميع الفقرات إيجابية حيث أن الوزن النسبي أكبر من " 60%" و مستوى الدلالة أقل من "0.05" ، كذلك لا توجد فروق بين آراء العينة من

المصارف الوافدة والوطنية حيث أن مستوى الدلالة للفروق بين متوسطا عينيتين أكبر من "0.05" كما يلي :

1. الفقرة رقم (58) وهى " تؤدي عملية التوسع في الإرشاد للمصارف والمفتشين من قبل هيئات الرقابة إلى تشجيع تطبيق دعائم بازل II " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي "95.56%" ويعزى ذلك إلى موافقة الإدارات العامة للمصارف الوطنية و الوافدة بضرورة التوسع بتقديم الإرشاد من قبل هيئات الرقابة لكل من المصارف والمفتشين حيث أن ذلك يؤدي إلى تشجيع تطبيق دعائم بازل II .

الفقرة رقم (55) وهى " ضرورة وجود أهداف كفاية رأس المال بالنسبة للمخاطر عند عملية التقييم لرأس المال " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي "94.44%" ويعزى ذلك إلى موافقة آراء العينة من المصارف الوطنية و الوافدة بأن يكون لدى المصارف آلية لتقيم كفاية رأس المال الكلية بالنظر إلى مستويات التعرض للمخاطر وبناء على ذلك لابد من وجود أهداف كفاية رأس المال بالنسبة للمخاطر عند عملية التقييم .

2. الفقرة رقم (56) وهى " ضرورة وجود خطة للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال " احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي "93.33%"ويعزى ذلك إلى موافقة آراء العينة من المصارف الوطنية و الوافدة بأهمية وجود خطة للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال مما يدل على عدم وجود خطة معدة للتقييم لديهم .

3. القرة رقم (57)وهى " ضرورة وجود سياسات وإجراءات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس وتقديم تقارير على كافة المخاطر المادية الهامة عند تقييم رأس المال" بوزن نسبي "92.22%" ويعزى ذلك إلى وعي الإدارات العامة للمصارف الوطنية و الوافدة بأنه يجب أن تنشأ إطار شامل لتحديد وقياس ورفع التقارير بخصوص المخاطر المؤثرة على المصرف وذلك وفقا للمبدأ الأول من مبادئ الرقابية الواردة بالركن الثاني من الإطار المعدل وبناء على ذلك لابد من وجود سياسات وإجراءات لذلك .

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني (المراجعة الرقابية) 4.69 والوزن النسبي 93.89% وهو اكبر من "60%" ، ومستوى المعنوية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ومستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية " 0.291" وهو أكبر من "0.05" مما يدل على أن أفراد العينة في المصارف الوطنية والوافدة يوافقون على مبادئ عملية

المراجعة الرقابية لرأس المال وسياسات إدارة المخاطر في المصارف وفقا للركن الثاني من الاتفاق الجديد ويمثل التالي تحديات تواجه المصارف الوافدة لتطبيق الركن الثاني لدعائم بازل II (المتابعة الرقابية لرأس المال) :

1. عدم التوسع في الإرشاد للمصارف والمفتشين من قبل هيئات الرقابة.
2. عدم وجود أهداف كفاية رأس المال بالنسبة للمخاطر .
3. عدم وجود خطة للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال .
4. عدم وجود سياسات وإجراءات تضمن البنك بتحديد وقياس وتقييم تقارير على كافة المخاطر المادية

ج: <u>السياسة المحاسبية</u>

جدول رقم (28)

تحليل فقرات المجال الثاني (<u>السياسة المحاسبية</u>)

مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية
59	هل معايير المحاسبة والمراجعة المطبق في فلسطين متماشيا مع الممارسات العالمية ؟	4.41	88.20	0.511	0.541
	مجموع الفقرات	4.41	88.20	0.511	0.541

يبين جدول رقم (27) تحليل فقرات المجال الثاني (السياسة المحاسبية) ، حيث يتبين أن آراء أفراد العينة من المصارف الوطنية والوافدة في جميع الفقرات محايدة حيث أن الوزن النسبي أكبر من " 60%" و مستوى الدلالة أكبر من "0.05" ، كذلك لا توجد فروق بين آراء العينة من المصارف الوافدة والوطنية حيث أن مستوى الدلالة للفروق بين متوسطا عينيتين أكبر من "0.05" كما يلي :

1. الفقرة رقم (59) وهى " هل معايير المحاسبة والمراجعة المطبق في فلسطين متماشيا مع الممارسات العالمية ؟" بلغ الوزن النسبي لها " 88.20%" (محايدة) وتعزو الباحثة ذلك إلى موافقة آراء العينة من المصارف الوافدة والوطنية بأن معايير المحاسبة والمراجعة في فلسطين غير متماشيا مع الممارسات العالمية .

وهذا يتفق مع ما أظهرته نتائج دراسة (أبو كمال ، 2007) بأن الانتقال إلى تطبيق أحكام بازل II وخاصة الأساليب الأكثر تقدما تحتاج إلى تعديل في النظم المحاسبية التي يتبعها المصرف ، وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات الإفصاح .

د: <u>الموارد البشرية</u>

جدول رقم (29)

تحليل فقرات المجال الثاني (الموارد البشرية)

مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة	الرتبة	مستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية
60	هل توجد لديكم خطط لتدريب الموظفين على متطلبات بازل II؟	4.72	94.44	0.000	1	0.125
61	هل من الضروري وجود تشاور مشترك بين المنظمين ، المراقبين والمجتمع المصرفي لدراسة وتقييم التأثير المحتمل لتطبيق الإطار الجديد ؟	4.67	93.33	0.000	2	0.331
62	هل يوجد لديكم خبراء في مجالات الإحصاء ، وتقييمات النماذج واختبارات التحايل والتزييف ؟	3.89	77.78	0.238	5	0.746
63	هل من الضروري قيام المراقبون بتحديد الطرق المبتكرة لجذب ، تطوير والمحافظة على الموظفين المؤهلين ؟	4.39	87.78	0.008	4	0.350
64	هل حجم وكفاءة الموظفين ، والحضور المحلي والعالمي ، ومجال الخبرة ، متوفرة لديكم ؟	4.50	90.00	0.001	3	0.684
	جميع الفقرات	**4.43**	**88.67**	**0.000**		**0.784**

يبين جدول رقم (29) تحليل فقرات المجال الثاني (الموارد البشرية) ، حيث يتبين أن آراء أفراد العينة من المصارف الوطنية والوافدة في الفقرة (62) محايدة حيث أن الوزن النسبي أكبر من "60%" ومستوى الدلالة أكبر من "0.05" ، أما بقية الفقرات فهى إيجابية حيث أن الوزن النسبي أكبر من " 60%" و مستوى الدلالة أقل من "0.05" ، كذلك لا توجد فروق بين آراء العينة من المصارف الوافدة والوطنية حيث أن مستوى الدلالة للفروق بين متوسطا عينيتين أكبر من "0.05" كما يلي :

1. الفقرة رقم (60) وهى " هل توجد لديكم خطط لتدريب الموظفين على متطلبات بازل II؟" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي " 94.44%" ويعزى ذلك إلى اهتمام الإدارات العامة للمصارف الوطنية والوافدة بالاستعداد لتطبيق دعائم بازل II حيث أنها تهتم بتدريب الموظفين فبالتالي يوجد لديها خطط لتدريب الموظفين على متطلبات بازل II.

2. الفقرة رقم (61) وهى "هل من الضروري وجود تشاور مشترك بين المنظمين ، المراقبين والمجتمع المصرفي لدراسة وتقييم التأثير المحتمل لتطبيق الإطار الجديد ؟" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي "93.33%" ويعزى ذلك إلى موافقة الإدارات العامة للمصارف الوطنية و الوافدة على أهمية وجود تشاور مشترك بين المنظمين ، والمراقبين والمجتمع المصرفي من أجل الاستعداد لتطبيق الإطار الجديد بعد دراسة وتقييم تأثير التقييم .

3. الفقرة رقم (64) وهى " هل حجم وكفاءة الموظفين ، والحضور المحلي والعالمي ، ومجال الخبرة ، متوفرة لديكم ؟ احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي "90%" ويعزى ذلك إلى موافقة آراء العينة من المصارف الوطنية و الوافدة على توفر الموظفين المؤهلين لديها على متطلبات بازل II من حيث الحجم والكفاءة والحضور المحلي والعالمي ومجال الخبرة .

4. الفقرة رقم (63) وهى " هل من الضروري قيام المراقبون بتحديد الطرق المبتكرة لجذب ، تطوير والمحافظة على الموظفين المؤهلين ؟" احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي "87.78%" ويعزى ذلك إلى وعي الإدارات العامة للمصارف الوطنية والوافدة لأهمية قيام المراقبين بتحديد الطرق المبتكرة لجذب ، وتطوير والمحافظة على الموظفين المؤهلين فبالتالي من الضروري قيام المراقبين بتحديد الطرق .

5. الفقرة رقم (62) وهى " هل يوجد لديكم خبراء في مجالات الإحصاء ، وتقييمات النماذج واختبارات التحايل والتزييف ؟ احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي "77.78%" (محايدة) ويعزى ذلك إلى موافقة آراء العينة من المصارف الوطنية والوافدة على عدم توفر خبراء في مجالات الإحصاء وتقييمات النماذج واختبارات التحليل والتزييف لديهم فبالتالي لابد من الضروري توفر الخبراء وهذا يمثل تحدي داخلي أمام المصارف الوافدة والوطنية.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لفقرات المجال الأول (الموارد البشرية) 4.43 والوزن النسبي 88.67% وهو اكبر من "60%" ، ومستوى المعنوية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ومستوى الدلالة للفرق بين المصارف الوافدة والوطنية " 0.784" وهو أكبر من

"0.05"مما يدل على موافقة آراء العينة من المصارف الوافدة والوطنية على وجـــود تحـــديات تواجهها لتطبيق متطلبات بازل II فيما يتعلق بالموارد البشرية وتفسر الباحثة ذلك:

1. وجود خطط لتدريب الموظفين على متطلبات بازل II.
2. ضرورة وجود تشاور مشترك بين المنظمين، والمراقبين والمجتمع المصرفي .
3. توفر حجم وكفاءة الموظفين، والحضور المحلي والعالمي ومجال الخبرة .
4. عدم توفر خبراء في مجالات الإحصاء، وتقييمات النماذج واختبارات التحليل والتزييف

وهذا يتفق مع ما خلصت إليه دراسة (أبو كمال ، 2007) حيث أوصـــت بـــضرورة تنميـــة الموارد البشرية في المصارف في مجالات مختلفة (التحليل المالي ، إدارة المخاطر المصرفية)كما تتفق مع دراسة (الزدجالي ،2003) والتي خلص فيها إلى أن المؤسسات المالية العربيـــة الخاضعة لإشراف أجهزة الرقابة المصرفية سوف تواجه خلال الفترة القادمة وحتى عام 2005م مجموعة من التحديات تتمثل في ضرورة توفير الكوادر البشرية المدربة .

ثانيا : التحديات الخارجية:

جدول رقم (30)
تحليل فقرات المجال الثاني (التحديات الخارجية)

مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة	الرتبة	مستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية
65	هل الظروف السياسية السائدة تؤثر على تطبيق دعائم بازل II؟	4.11	82.22	0.008	3	0.125
66	هل هجرة رؤوس الأموال للخارج يؤثر على كفاية رأس مال المصرف ؟	4.06	81.11	0.031	4	0.331
67	لتردي الأوضاع الاقتصادية السائد في فلسطين تأثير على عملية تطبيق دعـــائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين ؟	4.17	83.33	0.008	2	0.746
68	إن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المطبقة محددا هامـــا فـــي عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين؟	4.39	87.78	0.001	1	0.350
69	ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال التحليل المالي محـــددا هامـــا فـــي عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين .	4.06	81.11	0.096	4	0.684
70	ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال النظم المحاسبية ومراجعتها محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين.	4.00	80.00	0.096	5	0.784
71	ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال تقنية المعلومات محددا هاما فـــي عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين.	4.11	82.22	0.096	3	0.125
72	عدم وجود مؤسسات الجدارة الائتمانية المحلية محددا هاما في عملية تطبيـــق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين.	4.17	83.33	0.031	2	0.331
	جميع الفقرات	4.13	82.64	0.001		0.746

يبين جدول رقم (30) تحليل فقرات المجال الثاني (التحديات الخارجية) ، حيث يتبين أن آراء أفراد العينة من المصارف الوطنية والوافدة في الفقرات (69و70و71) محايدة حيث أن الـوزن النسبي أكبر من "60%" ومستوى الدلالة أكبر من "0.05" ، أما بقية الفقرات فهى إيجابية حيث أن الوزن النسبي أكبر من " 60%" و مستوى الدلالة أقل من "0.05" ، كذلك لا توجد فروق بين آراء العينة من المصارف الوافدة والوطنية حيث أن مستوى الدلالة للفروق بين متوسطا عينيتين أكبر من "0.05" كما يلي :

1. الفقرة رقم (68) وهى " إن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسات الاقتـصادية المطبقـة محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة فـي فلـسطين؟ " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي "87.78%" ويعزى ذلك إلى موافقة آراء العينة من المصارف الوافدة والوطنية على وجود تحدي هام أمام تطبيق دعائم بازل II وهو يتمثل بطبيعة النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية .

2. الفقرتان (67و72) احتلتا المترتبة الثانية حيث بلغ الوزن النسبي " 83.33%" يمكـن توضيحها كالتالي :

- الفقرة رقم (67) وهى " لتردي الأوضاع الاقتصادية السائد في فلسطين تـأثير علـى عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين ؟" ويعزى ذلـك علـى موافقة آراء العينة من المصارف الوطنية والوافدة على تأثير الظروف الاقتصادية على تطبيق دعائم بازل II وهذا يمثل تحدي خارجي أمام المصارف الوطنية والوافدة.

- الفقرة رقم (72) وهى " عدم وجود مؤسسات الجدارة الائتمانية المحلية محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين" ويعزى ذلك إلى موافقة آراء العينة من المصارف الوطنية والوافدة بان عدم وجود مؤسسات الجدارة الائتمانيـة محلية يمثل تحدي خارجي يواجه المصارف الوطنية والوافدة لتطبيق دعائم بازل II.

3. الفقرتان (65و71) احتلتا المرتبة الثالثة حيث بلغ الوزن النسبي " 82.22%" ويمكن توضيحها كالتالي :

- الفقرة رقم (65) وهى " هل الظروف السياسية السائدة تؤثر على تطبيق دعائم بـازل II؟ " ويعزى ذلك إلى موافقة آراء العينة من المصارف الوطنية والوافدة بـان تـأثير الظروف السياسة على تطبيق دعائم بازل II وهذا يمثل تحدي خارجي أمام المصارف الوطنية والوافدة .

- الفقرة رقم (71) وهى " ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال تقنية المعلومات محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين" (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم وضوح الرؤية لدى المصارف الوطنية و الوافدة بدور الكفاءات البشرية الخارجية في مجال تقنية المعلومات في تطبيق دعائم بازل II فبالتالي هذا يمثل تحدي خارجي يواجه المصارف الوطنية والوافدة للتطبيق .

4. الفقرتان (66و69) احتلتا المرتبة الرابعة بوزن نسبي " 81.11%" ويمكن توضيحها كالتالي :

- الفقرة رقم (66) وهى " هل هجرة رؤوس الأموال للخارج يؤثر على كفاية رأس مال المصرف " ويعزى ذلك إلى موافقة آراء العينة من المصارف الوطنية والوافدة على وجود تحدي خارجي يتمثل بهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج فبالتالي تكون المصارف غير قادرة على الوفاء بمتطلبات بازل II .
- الفقرة رقم (69) وهى "ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال التحليل المالي محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين ." (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم وضوح الرؤية لدى المصارف الوطنية والوافدة بدور الكفاءات الخارجية في مجال التحليل المالي في المساعدة في تطبيق دعائم بازل II فبالتالي هذا يمثل تحدي خارجي يواجه المصارف للتطبيق .

5. الفقرة رقم (70) وهى : " ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال النظم المحاسبية ومراجعتها محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين" احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي " 80%" (محايدة) ويعزى ذلك إلى عدم وضوح الرؤية لدى المصارف الوطنية والوافدة بدور الكفاءات البشرية الخارجية في مجال النظم المحاسبية ومراجعتها في تطبيق دعائم بازل II فبالتالي هذا يمثل تحدي خارجي يواجه المصارف للتطبيق .

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لفقرات المجال الثاني (التحديات الخارجية) 4.13 والوزن النسبي 82.64 % وهو اكبر من "60%" ، ومستوى المعنوية تساوي 0.001 وهي اقل من 0.05 ومستوى الدلالة للفرق بين المصارف الوافدة والوطنية " 0.746" مما يدل على أن أفراد

العينة من المصارف الوطنية والوافدة تتفق على وجود تحديات خارجية عند تطبيق دعائم بازل II وتتمثل هذه التحديات بالتالي :

1. الظروف السياسية السائدة.
2. الأوضاع الاقتصادية .
3. النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية.
4. هروب رؤوس الأموال للخارج .
5. ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال التحليل المالي، النظم المحاسبية، تقنية المعلومات.
6. عدم وجود مؤسسات الجدارة الائتمانية المحلية، وتتفق مع ما أوصت به دراسة (أبو كمال ، 2007) بضرورة توفر مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية وتفسر ذلك بان معظم المصارف صغيرة ومتوسطة الحجم في الجهاز المصرفي الفلسطيني يصعب عليها الاستناد إلى نظم ونماذج داخلية لتقدير المخاطر ، مما يفرض عليها الاعتماد على تقديرات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية .

تحليل المجالات الفرعية للمجال الثاني (التحديات الداخلية والخارجية):

جدول رقم (31)

تحليل المجالات الفرعية للمجال الثاني (التحديات الداخلية والخارجية)

مسلسل	المجال الفرعي	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة	الرتبة	مستوى الدلالة للفروق بين المصارف الوافدة والوطنية
1	الخطط الإستراتيجية	4.61	92.22	0.000	2	0.365
2	المراجعة الرقابية	4.69	93.89	0.000	1	0.291
3	السياسة المحاسبية	4.41	88.24	0.013	4	0.784
4	الموارد البشرية	4.43	88.67	0.000	3	0.688
5	التحديات الخارجية	4.13	82.64	0.001	5	0.528
	جميع الفقرات	4.41	88.26	0.000		0.627

بصفة عامة يبين جدول رقم (31) أن المتوسط الحسابي يساوي 4.41 الوزن النسبي لجميع الفقرات يساوي 88.26% وهو اكبر من "60%" ، ومستوى المعنوية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ومستوى المعنوية للفروق بيم المصارف الوافدة والوطنية " 0.627" وهو اكبر

من "0.05" ما يعني أن أفراد العينة يوافقون بشكل كبير علـــى أن هنـــاك تحـــديات داخليـــة وخارجية الفلسطينية لتطبيق تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني.

تحليل فقرات المجال الثالث (البيئة التشريعية والقانونية):

تشمل فقرات المجال الثالث على مجموعة من التحديات التي تواجه المصارف من الناحية البيئة التشريعية والقانونية حيث وجهت هذه الفقرات للجنة المختصة بمتابعة بازل II لدى سلطة النقد الفلسطينية بصفتها الجهة التشريعية والقانونية للمصارف العاملة في فلسطين . ويمكن توضـــيح تحليل الفقرات في الجدول التالي :

جدول رقم (32)

تحليل فقرات المجال الثالث (البيئة التشريعية والقانونية)

مسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة	الرتبة
1	يتوفر إطار قانوني مناسب للمصارف ؟	4.13	82.50	0.070	6
2	عرفت القوانين الأنشطة المصرفية بوضوح؟	4.25	85.00	0.070	5
3	تتمتع الجهات الرقابية بصلاحيات لوضع متطلبات رأس المال وتطبيقها بصورة كاملة ؟	4.88	97.50	0.008	2
4	وضعت الجهات الرقابية القوانين والإجراءات الضرورية لتطبيق دعائم بازل II؟	3.00	60.00	0.453	9
5	تمتلك هيئات الرقابة على المصارف الصلاحيات القانونية لتطبيق دعائم بازل II؟	4.63	92.50	0.008	3
6	يمتلك المراقبون الصلاحيات للتدخل وفرض الامتثال لمتطلبات بازل II؟	4.63	92.50	0.008	3
7	يجب إجراء تعديلات على الإطار القانوني للرقابة المصرفية ؟	2.63	52.50	0.070	11
8	تسمح القوانين السارية للمراقبين بالاطلاع على المعلومات الخاصة بأنظمة إدارة المخاطر في المصارف ، وهل تسمح بعمليات التفتيش في حالات الظروف الاستثنائية ؟	5.00	100.00	0.008	1
9	يحق للمراقبين مطالبة المصارف بإجراء تدقيق دوري؟	4.75	95.00	0.008	3
10	يسمح الإطار القانوني لجهات الرقابة بتبادل المعلومات والتعاون والتكامل مع الجهات الرقابية في دول أخرى ؟	4.00	80.00	0.289	7
11	تسمح القوانين العامة المتعلقة بخصوصية السلطات الرقابية والقوانين الخاصة بالسرية المصرفية بقدر الإفصاح المطلوب في الدعامة الثالثة لبازل II	4.13	82.50	0.289	6
12	يتصف الإطار القانوني المنظم لعمليات المصادقة على المعلومات المفصح عنه بالشمول والكفاية ؟ مثلا هل يسمح المراقبون فرض أنواع معينة من إجراءات معينة من إجراءات المصادقة على صحة البيانات	4.50	90.00	0.008	4
13	الإطار القانوني مناسب ليضمن فعالية أدوات تخفيف المخاطر (مثل تسجيل الرهن وإجراءات التنفيذ على الأصول) ؟	2.88	57.50	0.727	10
14	تتعرض هيئات الرقابة لقدر كافي من المساءلة ؟	3.88	77.50	0.289	8
	جميع الفقرات	4.10	82.05	0.008	

من خلال جدول رقم (32)الموضح أعلاه يتضح أنه تم استخدام اختبار الإشارة للعينة الواحدة والذي يبين أن الوزن النسبي تراوح بين " 100%- 57.5% " وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرة إذا كان الوزن النسبي أكبر من "60%" ومستوى الدلالة اقل من "0.05"،ويكون أفراد العينة لا يوافقون على محتوى الفقرة إذا كان الوزن النسبي أقل من "60%" ومستوى الدلالة أقل من "0.05" ، وتكون آراء أفراد العينة محايدة (الرؤية غير واضحة لديهم) إذا كانت قيمة مستوى الدلالة لديهم أكبر من 0.05.

ويبين جدول رقم (32) أن :

1. الفقرة رقم (8) وهى " تسمح القوانين السارية للمراقبين بالاطلاع على المعلومات الخاصة بأنظمة إدارة المخاطر في المصارف ، وهل تسمح بعمليات التفتيش في حالات الظروف الاستثنائية ؟" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي "100% " مما يدل على موافقة آراء العينة بصلاحيات الجهات الرقابية لإلزام المصارف بتطبيق بازل II حيث انه فيما يتعلق بالركن الأول فإن القوانين السارية للمراقبين تسمح لهم بالاطلاع على المعومات الخاصة بأنظمة إدارة المخاطر في المصارف ، بالإضافة إلى عمليات التفتيش في حالات الظروف الاستثنائية وتفسر الباحثة ذلك فموافقتهم على الإطار الشكلي للمتطلبات القانونية والتشريعية لبازل II.

2. الفقرة رقم (3) وهى " تتمتع الجهات الرقابية بصلاحيات لوضع متطلبات رأس المال وتطبيقها بصورة كاملة ؟ " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي " 97.5%" وتعزو الباحثة ذلك إلى موافقة آراء العينة من لجنة المتخصصة بمتابعة بازل II لدى سلطة النقد الفلسطينية بان الجهات الرقابية تتمتع بصلاحيات لوضع متطلبات رأس المال وتطبيقها بصورة كاملة وهذا يعني بأن البيئة التشريعية والقانونية تراعي الصلاحيات الكاملة للجهات الرقابية الخارجية وهذا من ضمن الإطار الشكلي لمتطلبات بازل II فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات .

3. الفقرات (5و6و9) احتلت المرتبة الثالثة حيث بلغ الوزن النسبي "92.5%" ويمكن توضيحها كالتالي وهى :

- الفقرة رقم (5) وهى " تمتلك هيئات الرقابة على المصارف الصلاحيات القانونية لتطبيق دعائم بازل II؟" وتعزو الباحثة ذلك إلى موافقة آراء العينة على أن الهيئات الرقابية لديها كافة الصلاحيات القانونية لإلزام المصارف بتطبيق دعائم بازل II وهذا من ضمن الإطار الشكلي لمتطلبات بازل II.

- الفقرة رقم (6) وهى " يمتلك المراقبون الصلاحيات للتدخل وفرض الامتثال لمتطلبات بازل II؟" وتعزو الباحثة ذلك إلى موافقة آراء العينة على أن المراقبون لديهم الصلاحيات وفرض الامتثال لمتطلبات بازل II .

- الفقرة رقم (9) وهى " يحق للمراقبين مطالبة المصارف بإجراء تدقيق دوري؟" وتعزو الباحثة ذلك إلى موافقة آراء العينة على أن من حق المراقبين مطالبة المصارف بإجراء تدقيق دوري فيما يتعلق بالركن الأول وهذا من ضمن الإطار الشكلي لمتطلبات بازل II.

4. الفقرة رقم (12) وهى " يتصف الإطار القانوني المنظم لعمليات المصادقة على المعلومات المفصح عنه بالشمول والكفاية ؟ مثلا هل يسمح المراقبون فرض أنواع معينة من إجراءات معينة من إجراءات المصادقة على صحة البيانات" احتلت المترتبة الرابعة بوزن نسبي " 90%" وتعزو الباحثة ذلك إلى موافقة آراء العينة على أن الإطار القانوني مناسب لعمليات الإفصاح وفقا للركن الثالث (الشفافية والإفصاح) .

5. الفقرة رقم (2) وهى " عرفت القوانين الأنشطة المصرفية بوضوح؟" احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي" 85%" (محايدة) وهذا يدل على أن قانون المصارف الفلسطيني لم يعرف الأنشطة المصرفية بوضوح من وجهة نظر اللجنة المتخصصة ببازل II لدى سلطة النقد الفلسطينية .

6. الفقرة رقم (11) وهى " تسمح القوانين العامة المتعلقة بخصوصية السلطات الرقابية والقوانين الخاصة بالسرية المصرفية بقدر الإفصاح المطلوب في الدعامة الثالثة لبازل II " احتلت المرتبة السادسة بوزن نسبي "82.5%" (محايدة) وهذا يدل على أن القانون المصرفي الفلسطيني لم تجري عليه أية تعديلات فيما يتعلق بمتطلبات بازل II.

7. الفقرة رقم (10) وهى " يسمح الإطار القانوني لجهات الرقابة بتبادل المعلومات والتعاون والتكامل مع الجهات الرقابية في دول أخرى ؟" احتلت المرتبة السابعة حيث بوزن نسبي " 80%" (محايدة) وهذا يدل على أن القانون المصرفي الفلسطيني لم تجري عليه أية تعديلات فيما يتعلق بمتطلبات بازل II.

8. الفقرة رقم (14) وهى " تتعرض هيئات الرقابة لقدر كافي من المساءلة ؟ " احتلت المتربة الثامنة بوزن نسبي " 77.5%" (محايدة) وهذا يدل على أن القانون المصرفي الفلسطيني لم تجري عليه أية تعديلات فيما يتعلق بمتطلبات بازل II.

9. الفقرة رقم (4) وهى " وضعت الجهات الرقابية القوانين والإجراءات الضرورية لتطبيق دعائم بازل II؟ " احتلت المرتبة التاسعة بوزن نسبي " 60%" (محايدة) هذا يدل على أن القانون المصرفي الفلسطيني لم تجري عليه أية تعديلات فيما يتعلق بمتطلبات بازل II من حيث القوانين والإجراءات .

10. الفقرة رقم (13) وهى " الإطار القانوني مناسب ليضمن فعالية أدوات تخفيف المخاطر (مثل تسجيل الرهن وإجراءات التنفيذ على الأصول) ؟ احتلت المرتبة العاشرة بوزن نسبي " 57.5%" (محايدة) وهذا يدل على عدم موافقة آراء العينة عن الإطار القانوني الحالي مما يدل على أن القانون المصرفي الفلسطيني لم تجري عليه أية تعديلات فيما يتعلق بمتطلبات بازل II .

11. الفقرة رقم (7) وهى " يجب إجراء تعديلات على الإطار القانوني للرقابة المصرفية ؟ " احتلت المرتبة الحادية عشر بوزن نسبي"52.5%" (محايدة) وهذا يدل على عدم موافقة أراء العينة على إجراء تعديلات على الإطار القانوني للرقابة المصرفية وهذا يدل على عدم استعداد سلطة النقد الفلسطينية لإجراء أي تعديلات تتعلق بالإطار القانوني لكي يتلاءم مع متطلبات بازل فبتالي هذا يمثل تحدي واضح أمام المصارف العاملة في فلسطين للإيفاء بمتطلبات بازل II حيث أنه يجب توفير البيئة التشريعية والقانونية قبل الخوض في بازل II.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثالث (البيئة التشريعية والقانونية) 4.10و الوزن النسبي لجميع الفقرات يساوي 82.05% وهو اكبر من "60%" ، ومستوى المعنوية تساوي 0.008 وهي اقل من 0.05 مما يدل على موافقة آراء العينة على أن البيئة التشريعية والقانونية تمثل تحدي لتطبيق متطلبات بازل II وتفسر الباحثة ذلك :

1. عدم مناسبة الإطار القانوني ليضمن فعالية أدوات تخفيف المخاطر.
2. عدم إجراء تعديلات على الإطار القانوني للرقابة المصرفية .
3. لم تضع الجهات الرقابية القوانين والإجراءات الضرورية لتطبيق دعائم بازل II.
4. عدم تعرض الهيئات الرقابية لقدر كافي من المساءلة.

5. لم يسمح الإطار القانوني لجهات الرقابة بتبادل المعلومات والتعاون والتكامل مع الجهات الرقابية في دول أخرى .
6. لم تسمح القوانين المتعلقة بخصوصية السلطات الرقابية والقوانين الخاصة بالسرية المصرفية .
7. لم يتوفر إطار قانوني مناسب للمصارف .
8. لم توضح القوانين الأنشطة المصرفية .

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة:

1- الفرضية الأولى :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين ودوافعها عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وتشمل هذه الفرضية عدة متغيرات مستقلة وهى :

- متطلبات دولية
- متطلبات رقابية
- تقوية واستقرار النظام المصرفي الفلسطيني
- المنافسة بين المصارف .
- الشفافية والإفصاح .
- إدارة المخاطر.

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط سبيرمان والنتائج مبينة في جدول رقم (30) والذي يبين وجود علاقة ارتباطية موجبة بين كل من تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين ودوافع التطبيق والمتمثل بالمتغيرات المستقلة (متطلبات دولية ، متطلبات رقابية ، و تقوية واستقرار النظام المصرفي الفلسطيني، و المنافسة بين المصارف، و الشفافية والإفصاح، و إدارة المخاطر) حيث أن مستوى الدلالة لكل منه اقل من 0.05

جدول رقم (33)

معاملات ارتباط سبيرمان بين دوافع تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين وبين عملية تطبيق دعائم بازل II

	الإحصاءات	متطلبات دولية	متطلبات رقابية	تقوية واستقرار النظام المصرفي الفلسطيني	المنافسة بين المصارف	الشفافية والإفصاح	إدارة المخاطر
تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين	معامل ارتباط سبيرمان	0.749	0.557	0.804	0.554	0.605	0.875
	مستوى المعنوية	0.000	0.016	0.000	0.017	0.008	0.000
	حجم العينة	18	18	18	18	18	18

2- الفرضية الثانية :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين و التحديات الداخلية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وتشمل هذه الفرضية عدة متغيرات مستقلة :

- خطط إستراتيجية
- المراجعة الرقابية
- سياسات محاسبية .
- الموارد البشرية .

اختبار هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط سبيرمان والنتائج مبينة في جدول رقم (34) والذي يبين وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين و التحديات الداخلية المتمثلة في المتغيرات المستقلة (خطط إستراتيجية، و المراجعة الرقابية، و سياسات محاسبية، و الموارد البشرية) حيث أن مستوى الدلالة لكل منه اقل من 0.05

جدول رقم (34)

معاملات ارتباط سيبرمان بين التحديات الداخلية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين وبين عملية تطبيق دعائم بازل II

	الإحصاءات	خطط إستراتيجية	المراجعة الرقابية	سياسات محاسبية	الموارد البشرية
التحديات الداخلية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين	معامل ارتباط سبيرمان	0.725	0.839	0.617	0.780
	مستوى المعنوية	0.001	0.000	0.008	0.000
	حجم العينة	18	18	18	18

3- الفرضية الثالثة :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عملية تطبيق دعائم بازل II والتحديات الخارجية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وتشمل هذه الفرضية عدة متغيرات مستقلة وهى :

- ضعف البيئة التشريعية والقانونية
- عدم وجود مؤسسات الجدارة الائتمانية (مؤسسات مالية أو هيئات ضمان الصادرات)
- ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال (تحليل مالي ، نظم محاسبة ومراجعتها ، كفاءات فنية تكنولوجية في ميدان تقنية المعلومات)

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط سبيرمان والنتائج مبينة في جدول رقم (35) والذي يبين وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين و التحديات الخارجية المتمثلة في المتغيرات المستقل (عدم وجود مؤسسات الجدارة الائتمانية (مؤسسات مالية أو هيئات ضمان الصادرات)، و ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال (تحليل مالي ، نظم محاسبة ومراجعتها ، كفاءات فنية تكنولوجية في ميدان تقنية المعلومات)) حيث أن مستوى الدلالة لكل منه اقل من 0.05.

كذلك يتبين انه لا توجد علاقة بين ذات دلالة إحصائية بين تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين وتحدي ضعف البيئة التشريعية والقانونية حيث بلغت مستوى الدلالة 0.167 وهي اكبر من 0.05

جدول رقم (35)

معاملات ارتباط سبيرمان بين التحديات الخارجية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين وبين عملية تطبيق دعائم بازل II

	الإحصاءات	ضعف البيئة التشريعية والقانونية	مؤسسات مالية أو هيئات ضمان الصادرات	ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال (تحليل مالي ، نظم محاسبة ومراجعتها ، كفاءات فنية تكنولوجية في) ميدان تقنية المعلومات
التحديات الخارجية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين	معامل ارتباط سبيرمان	0.540	0.773	0.809
	مستوى المعنوية	0.167	0.000	0.000
	حجم العينة	8	18	18

4-الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المدراء العاميين حول دوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني وتحدياتها يعزى للنوع المصرف(وافد ، وطني).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار مان وتني وهو اختبار غير معلمي والنتائج مبينة في جدول رقم (36) والذي يبين أن مستوى الدلالة لكل مجال ولجميع المجالات اكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المدراء العاميين ، حول دوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني وتحدياتها يعزى للنوع المصرف(وافد ، وطني).

جدول رقم (36)

اختبار مان وتني للفروق بين آراء العينة حسب متغير نوع البنك

المجال	نوع المصرف	العدد	متوسط الرتب	قيمة الاختبار U	مستوى الدلالة
بدوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني	وطني	9	8.06	27.500	0.250
	وافد	9	10.94		
التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين لتطبيق دعائم بازل II	وطني	9	10.39	32.500	0.476
	وافد	9	8.61		
جميع المجالات	وطني	9	9.00	36.000	0.691
	وافد	9	10.00		

الفصل الرابع

أولا: النتائج

ثانياً: التوصيات

ثالثاً: الدراسات المقترحة

أولاً: النتـــائـــج:

في ضوء ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية :

أولاً: دوافع تطبيق دعائم بازل II وتشتمل على :

1. تسعى كل من المصارف الوطنية والوافدة لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات رقابيـــة ثم دولية .
2. تتفق كل من المصارف الوطنية والوافدة على أن تطبيق دعائم بازل II يؤدي إلـــى تقويـــة واستقرار الجهاز المصرفي
3. لم تتضح الرؤية لدى المصارف الوطنية والوافدة بشأن دافع المنافسة بين المصارف .
4. تتفق كل من المصارف الوطنية والوافدة على أن تطبيق دعائم بازل II سيزيد من الشفافية والإفصاح حيث ستلتزم المصارف بالإفصاح وفقا للمستوى الأساســـي للإفـــصاح حـــسب متطلبات بازل II .

ثانياً: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها المصارف لتطبيق دعائم بازل II :

5. تواجه كل من المصارف الوافدة و الوطنية تحديات كبرى لتطبيق متطلبات بازل II تتمثـــل بعدم وجود خطة للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال حيث أنه تؤكد المصارف بضرورة وجود أهداف كفاية رأس المال بالنسبة لمخاطرها وضرورة وجود سياســـات وإجـــراءات لتحديد وقياس وتقديم تقارير عن كافة المخاطر المادية الهامة عند تقييم رأس المال ، كمـــا توافق على الدور الهام للمفتشين والمراقبين من قبل الهيئات الرقابية في تشجيع المصارف على تطبيق متطلبات بازل II .
6. توافق كل من المصارف الوافدة والوطنية على ضرورة وجود أهداف وخطـــة وسياســـات وإرشاد من قبل الهيئات الرقابية للإيفاء بمتطلبات بازل II .
7. تواجه كل من المصارف الوافدة والوطنية تحدي لتطبيق دعائم بازل II من ناحية الـــسياسة المحاسبية حيث أن معايير المحاسبة والمراجعة في فلسطين غير متماشيا مع الممارســـات العالمية .
8. تواجه المصارف تحدي هام في العنصر البشري يتمثل بعدم توافر خبـــراء فـــي مجـــالات الإحصاء وتقييمات النماذج واختبارات التحليل والتزييف .
9. تؤثر الظروف السياسية السائدة والأوضاع الاقتصادية والنظـــام والـــسياسات الاقتـــصادية المطبقة في فلسطين على عملية تطبيق دعائم بازل II .

10. توجد مجموعة من التحديات الخارجية التي تواجه المصارف الوطنية والوافدة لتطبيق متطلبات بازل II تتمثل في الكفاءات البشرية الخارجية في مجال التحليل المالي ، النظم المحاسبية ، تقنية المعلومات ، كما أن عدم وجود مؤسسات الجدارة الائتمانية المحلية يمثل تحدي هام يواجه المصارف لتطبيق متطلبات بازل II .
11. تمثل البيئة التشريعية والقانونية تحدي هام يواجه كلا من المصارف الوطنية والوافدة لتطبيق متطلبات بازل II حيث أنه لم يتوفر إطار قانوني مناسب للمصارف ، ولم تعرف القوانين الأنشطة المصرفية بوضوح ، ولم تضع الجهات الرقابية القوانين والإجراءات الضرورية لتطبيق دعائم بازل II كما أنه لم يسمح الإطار القانوني لجهات الرقابة بتبادل المعلومات والتعاون والتكامل مع الجهات الرقابية في دول أخرى ، ولم تسمح القوانين العامة المتعلقة بخصوصية السلطات الرقابية والقوانين الخاصة بالسرية المصرفية بالإفصاح ، كما أن الإطار القانوني غير مناسب ليضمن أدوات فعالية أدوات تخفيف المخاطر بالإضافة إلى أن هيئات الرقابة لا تتعرض لقدر كافي من المساءلة .

ثالثاً: الاستعدادات لتطبيق دعائم بازل II:

12. ستكون كل من المصارف الوافدة والوطنية قادرة على تطبيق دعائم بازل II قبل أن تصبح واجبة التنفيذ بحلول عام 2009م .
13. كافة المصارف الوطنية غير مستعدة بدرجة كافية لمواجهة متطلبات بازل II ويظهر ذلك من خلال :
    - عدم وجود إدارة مخاطر مستقلة لتشمل المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية
    - لا يوجد لديها أنظمة لقياس مخاطر الائتمان.
    - لا تتوافق تصنيفاتها الائتمانية للتسهيلات مع متطلبات بازلII.
    - لا يتم تطوير برامجها و أنظمتها لكي تتلاءم مع متطلبات بازل II .
    - لا يوجد لديها تصنيف ائتماني داخلي يساعد على إدارة جودة مخاطر الائتمان.
    - لا يتم استخدام أدوات لقياس و إدارة المخاطر الائتمانية .

14. معظم المصارف الوافدة مستعدة بشكل نسبي لمواجهة متطلبات بازل II ويظهر ذلك من خلال :

-احتواء هيكل إدارة المخاطر على إدارة المخاطر الائتمانية ، التسويقية ، التشغيلية .

-فاعلية إدارة المخاطر لديهم

-تطوير البرامج والأنظمة لكي تتلاءم مع متطلبات بازل II .

15. تستعد كل من المصارف الوطنية والوافدة لتحديث نظم التقرير وتكنولوجيا المعلومات وأيضا تحسين الموارد البشرية من خلال وضع خطط إستراتيجية وذلك للإيفاء بمتطلبات بازل II .
16. تتجه كل من المصارف الوطنية والوافدة بتطوير وتحسين الموارد البشرية لديها حيث توجد خطط للتدريب وتشاور مشترك بين المنظمين والمراقبين لتطبيق متطلبات بازل II.

ثانياً: التوصيـــــــات:

من خلال ما تم عرضه في فصول الدراسة ، والنتائج التي تحققت ، تخلص الدراســة إلــى مجموعة من التوصيات كالتالي :

1. تعزيز سعى المصارف الوطنية و الوافدة لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات دولية ثم رقابية من خلال التطبيق العملي لمعيار بازل II .
2. تعزيز دافع تقوية واستقرار الجهاز المصرفي لدى المصارف الوطنية والوافدة من خلال التطبيق العملي لبازل II .
3. ضرورة عقد دورات تدريبية في المفاهيم الأساسية لاتفاقية بازل وتعديلاتها الأساســية للعاملين في المصارف الوطنية والوافدة من أجل توضيح دافع كيفية إزالة المنافسة الغير العادلة بين المصارف من خلال عملية تطبيق متطلبات بازل .
4. زيادة الإفصاح والشفافية بالمعلومات المالية وغير المالية، وخاصة المخــاطر الحاليــة والمحتملة التي يواجهها المصرف، مما يحفز المصارف على تحسين ممارسة أعمالها بما يحقق تقوية واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني.
5. يجب أن تحرص المصارف الوطنية على وجود خطط إستراتيجية داخلية للمحافظة على مستوى رأس المال، وأن تعزز المصارف الوافدة خططها الإستراتيجية.
6. يجب أن تحرص كلا من المصارف الوطنية والوافدة على وجود خطة للتقييم الــشامل لمدى كفاية رأس المال من خلال وضع أهداف كفاية رأس المال بالنــسبة لمخاطرهــا ، وسياسات وإجراءات لتحديد وقياس وتقديم تقارير عن كافة المخاطر المادية الهامة عنــد تقييم رأس المال .
7. ضرورة تشجيع المفتشين والمراقبين من قبل التابعين للهيئات الرقابية للمصارف لتطبيق متطلبات بازل II.
8. أن تتوافق سياسات تطبيق متطلبات بازل II في المصارف العاملة فــي فلــسطين مــع الأوضاع السياسية والأوضاع والسياسات والنظم الاقتصادية الموجودة فــي فلــسطين ، وخاصة أن البيئة الفلسطينية تتصف بالتقلبات السياسية والاقتصادية .
9. ضرورة وضع أهداف وخطة وسياسات وإرشاد من قبــل الهيئــات الرقابيــة للإيفــاء بمتطلبات بازل II.
10. أن تتوافق معايير المحاسبة والمراجعة في فلسطين مع الممارسات العالمية .
11. تنمية الموارد البشرية في المصارف في مجالات الإحصاء وتقييمات النماذج واختبارات التحليل والتزييف ، وذلك بالتدريب المستمر والتعليم .

12. لابد من توفر كفاءات بشرية خارجية في مجال التحليل المالي، النظم المحاسبية، تقنية المعلومات من خلال تشجيع الجامعات والمراكز العلمية بعقد دورات تدريبية متخصصة في تلك المجالات للحصول على خبراء.

13. ضرورة توافر مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية، لأن معظم المصارف صغيرة ومتوسطة الحجم في الجهاز المصرفي الفلسطيني يصعب عليها الاستناد إلى نظم ونماذج داخلية لتقدير المخاطر، مما يفرض عليها ضرورة الاعتماد على تقديرات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية.

14. ضرورة توفر إطار قانوني مناسب للمصارف يتضح فيه الإجراءات الضرورية لتطبيق دعائم بازل II ، وكيفية تبادل المعلومات والتعاون والتكامل مع الجهات الرقابية في دول أخرى ، وأن تسمح القوانين العاملة المتعلقة بخصوصية السلطات الرقابية والقوانين الخاصة بالسرية المصرفية بالإفصاح ، وان يتناسب الإطار القانوني ليضمن فعالية أدوات تخفيف المخاطر ، وأن تتعرض هيئات الرقابة لقدر كافي من المساءلة .

15. على سلطة النقد الفلسطينية إجراء تقييم شامل لوضع الجهاز المصرفي الفلسطيني فيما يتعلق بقدرة البنوك على تطبيق معيار بازل II للتحقق مما يلي :

أ- رؤوس أموال البنوك ، فيما يخص قدرة البنوك على زيادة رأسمالها.

ب- تحديد البنوك التي ليس لها مقدرة على الاستجابة لمتطلبات بازل II.

ج- تشجيع عملية الاندماج بين البنوك و خصوصاً تلك البنوك غير القادرة على زيادة رأسمالها بما يتوافق مع بازل II .

16. يجب أن تحرص المصارف الوطنية والوافدة على وجود إدارة مخاطر مستقلة تشمل على إدارة المخاطر السوقية والائتمانية والتشغيلية ، وأن تعمل المصارف الوطنية على تطوير برامجها وأنظمتها لكي تتلاءم مع متطلبات بازل II وان تعمل على وجود نظام لقياس مخاطر الائتمان ، أن تتوافق تصنيفاتها الائتمانية للتسهيلات مع متطلبات بازل II .

17. على البنوك تفعيل عمل إدارة المخاطر الائتمانية بشكل يتناسب مع متطلبات بازل II

18. سيصبح الالتزام ببازل II واجباً عام 2009 على البنوك الاستفادة من هذا الفترة و العمل بشكل دءوب لتطوير أنظمتها بما يتوافق و متطلبات بازل II .

19. التعاون فيما بين سلطة النقد الفلسطينية و البنوك التي لديها القدرة على الالتزام بمتطلبات بازل II للاستفادة من خبراتها الفنية في هذا المجال.

ثالثاً: الدراســـــات المــقترحـــة:

في ضوء دراسة الباحثة و النتائج التي توصلت إليها تقترح الباحثة الدراسات التالية :

1. التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في تطبيق متطلبات بازل II.
2. اعتبارات التطبيق العملي لمتطلبات بازل II.
3. الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية وفق بازل II .
4. دور مؤسسات التقييم الدولية والمحلية على الصناعة المصرفية.
5. تحليل العمل المصرفي الفلسطيني وما يواجهه من تحديات .
6. دور سلطة النقد الفلسطينية في تطبيق متطلبات بازل II وتحليل استعداداتها للتطبيق .
7. الحكومة الرشيدة في المؤسسات المصرفية وبازل II .
8. أثر الاندماج المصرفي في تطبيق متطلبات بازل II .

المراجع

أولاً :المراجع العربية :

1. أبو جزر ، فوزي ، ***بازل II وإدارة مخاطر الائتمان*** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، عمان ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، 2005.

2. أبو كمال ، ميرفت ، ***الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل II" " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"*** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، فلسطين ، الجامعة الإسلامية بغزة ، 2007.

3. اتحاد المصارف العربية ، ***موجهات لجنة بازل الجديدة وآثارها على الصناعة المصرفية العربية*** ، (في) بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية ، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ، 2003.

4. اتحاد المصارف العربية ، ***بازل II فرصة أم تحد؟*** ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، فبراير 2004.

5. اتحاد المصارف العربية ، **بازل II والمصارف العربية : قضايا واعتبارات التطبيق العملي** ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، مايو 2006ب .

6. اتحاد المصارف العربية ، ***تحديات تطبيق بازل II في القطاع المصرفي العربي*** ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، مايو 2006 أ .

7. الببلاوي ، حازم ،***نظرة عامة على استعدادات الدول العربية لتطبيق مقترح بازل II*** ، اتحاد المصارف العربية ، العدد 306، مايو 2006.

8. بدران ، علي ،***الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل II*** ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، نوفمبر 2005.

9. البساطي ، محمد ، " ***معيار كفاية رأس المال بالمصارف السودنية (الملاءة المصرفية) حسب مقررات لجنة بازل "سويسرا" (الفترة من ديسمبر1997 إلي ديسمبر2002)*** ، السودان ، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية ، 2003.

10. الحاجي ، عائشة ، ***الصعوبات التي تواجه المصارف العربية في تطبيق مقررات لجنة بازل 2***، ورقة عمل مقدمة في ملتقى المصارف المغاربية حول المخاطر المصرفية وقواعد بازلأيام 15 و 16 / 03 /2007
http://www.ubm.org.tn/ubm_ar/index1.php?art=133

11. الحداد ، أمين ، ***أثر بازل II على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*** ، البنوك في فلسطين ، العدد 23، كانون الثاني ، 2004.

12. حسن ، أحمد ، ***تطبيق بازل II في الجهاز المصرفي الفلسطيني*** ، معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية ، 2006 .

13. حسن ، ماهر ، ***قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال*** ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، أيام 21 مايو – 3 يونيو 2005.

14. حشاد ، نبيل ، ***دليلك إلى اتفاق بازل II (المضمون – الأهمية – الأبعاد)*** ، الجزء الأول ، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ، 2004.

15. حشاد ، نبيل ، ***دليلك إلى التطبيق العملي لبازل II في المصارف*** ، الجزء الثالث ، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ، 2005.

16. حماد ، طارق ، ***التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك*** ، مصر ، الدار الجامعية ، 2003.

17. حماد ، طارق ، ***حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف*** ، مصر ، الدار الجامعية ، 2005 .

18. خان ، طارق الله ، أحمد ،حبيب ،ترجمة ، عثمان بابكر أحمد ، *إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية* ،جدة ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، 2003.

19. خليل ، عبد الرازق ، بوعبدلي ، أحلام ، ***الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية لبازل II*** ، ورقة مقدمة إلى الملقى الدولي في المالية حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية –حالة الاقتصاد الجزائري ، جامعة باجي مختار عنابة ،أيام 23و24 نوفمبر 2004.

20. الخواجا ، صائب ، ***المصارف الفلسطينية في مواجهة تحديات المنافسة*** ، مجلة البنوك في فلسطين ، العدد 21 ، نيسان 2003.

21. دائرة البحوث والمجلة وبنك المعلومات ، ***اعتبارات التطبيق العملي لبازل II في المصارف العربية*** ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، فبراير 2007.

22. الرضا ، عقبة ، غنام ، ريم ، ***دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله*** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2) ، 2005.

23. الرضى ، أحمد ، ***النظام الرقابي المصرفي في سورية ومتطلبات بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة*** ، ورقة مقدمة خلال مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية ، دمشق ، 2و2005/3.

24. الزدجالي ، حمود ، ***أثر توصيات لجنة بازل ومؤسسات التقييم الدولية على الدول العربية ، اتحاد المصارف العربية*** ،(في) بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية .، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ، 2003.

25. السقيلي ، محمد ، ***المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997 " دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية*** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، فلسطين ، الجامعة الإسلامية بغزة ، 2005.

26. سلطة النقد الفلسطينية، ***التقرير السنوي الحادي عشر***، 2006

27. سلطة النقد الفلسطينية، ***النشرة الإحصائية***، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية ، العدد 90 ، كانون الأول 2005.

28. سلطة النقد الفلسطينية، ***النشرة الإحصائية***، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية، العدد 91، 2007

29. الشاهد ، سمير ، ***المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة(مبادئ بازل الأساسية)*** ، (في) بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية .، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ، 2003.

30. شلبي ، ماجدة ،***الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل***، المجلة الاقتصادية ،القاهرة ، 2003.

31. الشماع ، خليل ، ***مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) وأثرها على المصارف العربية***، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ،1990.

32. الشواربي ، عبد الحميد ، الشورابي ، عبد الحليم ، ***إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتى النظر المصرفية والقانونية***، الإسكندرية ، المعارف ، 2002.

33. صادر ، مكرم ، ***متطلبات اتفاقية بازل الجديدة لكفاية الرساميل بالنسبة للمصارف العربية*** ، اتحاد المصارف العربية ، (في) بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية .، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ، 2003.

34. صباح، سالم؛ ***لرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي الفلسطيني بين الواقع والآفاق إطار مقترح لنظام الرقابة الداخلية في ضوء التجربة الدولية***، رسالة دكتوراه، جامعة النيليين في السودان، يوليو،2004.

35. صندوق النقد العربي ، ***الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية*** ، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الذي عقد في القاهرة في سبتمبر ، 2004أبو ظبي ، 2004.

36. عاشور ، يوسف ، ***آفاق الجاز المصرفي الفلسطيني*** ، فلسطين ، غزة ، 2003.

37. عبد الحميد ، عبد المطلب ، ***العولمة واقتصاديات البنوك***، مصر ، الدار الجامعية ، 2001

38. عبسي ، مروان ، ***دراسة حول معايير كفاية وتطبيقاتها في البنوك التجارية – فلسطين الرقابة المصرفية عبر الحدود***، 2007 www.felesteen.ps/index.php?action=showdentail&nid=1591

39. عبيدات ، ذوقان وآخرون ، ***البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه*** ، الأردن ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط6، 2001.

40. عقل ،مفلح ، ***تصنيف البنوك*** ، مجلة البنوك في فلسطين ، العدد التاسع ، 2000.

41. عمر ، محمود عبد السلام ، ***لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة*** ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، 1996 أ .

42. عمر ، محمود عبد السلام ، ***مدى استجابة المصارف الدولية والدول العربية لقرارات لجنة بازل*** ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، 1996 ب .

43. عمر ، محمود عبد السلام ، ***معدل كفاية رأس المال وفقا لمقررات اتفاقية بازل*** ، البنوك في فلسطين ، العدد الثالث ، شباط 1997.

44. كراسنة ، إبراهيم ، ***أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر***، صندوق النقد العربية ، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي ، مارس 2006.

45. مجلة البنوك في فلسطين ، ***آثار لجنة بازل على الصناعة المصرفية العربية*** ، العدد 23، 2004.

46. محمود ، عبد العزيز ، ***الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية*** ،(في) بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية .، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ، 2003.

47. مركز البحوث المالية والمصرفية ، ***موقف لجنة بازل من المشتقات : الرقابة السليمة*** *على أنشطة المصارف في المشتقات* ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد 4 ، العدد 1 ، 1996.

48. معضاد ، فهيم ، ***أثر توصيات لجنة بازل ومؤسسات التقييم الدولية على الدول العربية*** ، (في) بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية ، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ، 2003.

49. المعهد المصرفي المصري، ***مفاهيم مالية*** ، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، العدد الأول ، 2004.

50. نابغ ، محمد ، ***عن لجنة بازل أتحدث*** ، مجلة البنوك في فلسطين ، العدد 25 ، أيلول 2004.

51. النابلسي ، محمد ، ***تحديات العمل المصرفي العربي ، في ضوء مقررات لجنة بال حول كفاية رأس المال*** ، (في) مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) وأثرها على المصارف العربية ، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ،الشماع ، خليل ، اتحاد المصارف العربية ،1990.

52. النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، ***أضواء على مقررات لجنة بازل الجديدة لمعايير كفاية رأس المال*** ، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، العدد الخامس ،2003.

53. الهندي ، عدنان ، ***التوجهات الرقابية الجديدة للجنة بازل في ميزان العمل المصرفي العربية*** ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 232، المجلد 20 ، ابريل 2000.

54. الهندي ، عدنان ، ***الصناعة المصرفية العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين،*** (في) الصناعة المصرفية العربية والأردنية ، منشورات جامعة آل البيت عمان ، 1996.

55. وصال العرب ، ***الأزمة المالية*** ، 2007 http://www.arabslink.net/vb/showthread.php?t=14062

ثانياً: المراجع الأجنبية :

56.Basel Committee , *Implementation of Basel (Practical Consideration* , July 2004 , www.bis.org.

57.Basel Committee, *History of the Basel Committee and its Membership,* October 2004, www.bis.org.

58.Basel Committee, *The Implementation of The New Capital Adequacy Framework in the Middle East*, July 2004, www.bis.org

59. FICCI, *Basel II – A Challenge and an Opportunity to Indian Banking: Are we ready for it? Survey Highlights*, 2006.

60.*KENTARO TAMURA , *Challenges to Japanese Compliance with the Basel Capital Accord "Domestic Politics and International Banking Standards", 2005

61. Murinde & Yaseen , *The Impact of Basle Accord Regulations on Bank Capital and Risk Behaviour " 3D Evidence from the Middle East and North Africa (MENA) Region* , 2004.

***62.* Weder and Wedow , *WILL BASEL II AFFECT INTERNATIONALCAPITAL FLOWS TO EMERGING MARKETS?,* 2002**

63. Willem , Yu, *New Capital Accord Basle II , Using LDA Approach for Measuring Operational Risk ?* , January 2005 www.few.vu.nl/stagebureau/ werkstuk/werkstukken/werkstuk-yu.doc

64. Xiaofang & Ma , *The new Basle capital accord and risk management of Chinese state-owned commercial bank*, 2004.

المـــــلاحـــــق

- ❖ ملحق رقم (1) قائمة بأسماء المحكمين
- ❖ ملحق رقم (2) الاستبان
- ❖ ملحق رقم (3) الجداول الإحصائية لتحليل المجالات
- ❖ ملحق رقم (4) كتاب تسهيل إلى سلطة النقد الفلسطينية

ملحق رقم (1)

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي
1	أ.د.يوسف عاشور	أستاذ في كلية التجارة – الجامعة الإسلامية
2	د.عصام البحيصي	أستاذ في كلية التجارة – الجامعة الإسلامية
3	د.علي شاهين	أستاذ مساعد في كلية التجارة – الجامعة الإسلامية
4.	د.نافذ بركات	أستاذ مساعد في كلية التجارة – الجامعة الإسلامية
5	د.سالم صبّاح	مدير عام البنك الإسلامي الفلسطيني
6	أ. شرين الاحمد	سلطة النقد الفلسطينية – دائرة الرقابة والتفتيش (رام الله)
7	أ. أحمد راغب الحاج حسن	سلطة النقد الفلسطينية – دائرة الرقابة والتفتيش (رام الله)

ملحق رقم (2) الاستبان

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

أخي الكريم / السلام عليكم وبرحمة الله وبركاته ... وبعد ،

تهدف هذه الاستبانة إلى الحصول على المعلومات الضرورية للوصول إلى النتائج الحقيقة لبحث رسالة ماجستير بعنوان :

" دوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني وتحدياتها "
(دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين)

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الدوافع والمبررات التي تستدعي تطبيق دعائم بازل II بالإضافة إلى محاولة التعرف على التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض سبيل التطبيق ، والوقوف على الإجراءات والاستعدادات التي قامت بها المصارف الفلسطينية والجهات الرقابية من أجل التطبيق .

وحيث أن الدراسة تهدف لمعرفة آراء المدراء التنفيذيين ورؤساء الأقسام والمراقبين الداخليين في المصارف العاملة في فلسطين ، والعاملين في إدارة الرقابة والتفتيش لدى سلطة النقد الفلسطينية حول تطبيق دعائم بازل II ، فإن الإجابة على هذا الاستبيان تعتبر أساسا لإكمال هذه الدراسة لذا يرجى التكرم بالإجابة عليه بعناية ودقة ،وكلي أمل في أن تسهموا في إثراء هذه الدراسة بخبراتكم العملية وآرائكم النيرة حتى يؤدي إلى إنجاح موضوع الدراسة .

إن الباحثة تشكركم على حسن تعاونكم مؤكدةً لكم بأن بيانات الاستبيان سوف تستخدم فقط في مجال البحث العلمي و لتحقيق أهداف الدراسة المشار إليها أعلاه .

الباحثة
ميساء محى الدين كُلاب

القسم الأول: *البيانات الأولية*

يرجى وضع إشارة (√) في الخانة التي تنطبق عليك :

1. الجنس	( ) ذكر	( ) أنثى		
2. المسمى الوظيفي	( ) مدير عام ( ) مدير ( ) رئيس قسم ( ) أخرى	( ) مساعد مدير عام ( ) نائب مدير ( ) رئيس شعبة		
3. المؤهل العلمي	( ) دبلوم ( ) دكتوراه	( ) بكالوريوس	( ) ماجستير	
4. التخصص	( ) علوم مالية و مصرفية ( ) اقتصاد	( ) محاسبة ( ) إدارة أعمال	( ) أخرى	
5. سنوات الخبرة	( ) 5 فأقل ( ) 15 فأكثر	( ) 6 - 10	( )11 – 15	
6. عدد سنوات العمل في هذا المنصب الحالي	( ) 5 فأقل ( ) 15 فأكثر	( ) 6 - 10	( )11 – 15	
7. عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في مجال بازل	( ) لم أحصل على دورات تدريبية ( ) حصلت على ثلاث دورات تدريبية فأكثر	( ) حصلت على دورة تدريبية واحدة	( )حصلت على دورتين تدريبيتين	

القسم الثاني :

أ- فيما يلي مجموعة من العبارات المتعلقة بدوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني ، الرجاء تحديد مدى موافقتك على العبارات بوضع إشارة (√)على الاختيار الملائم حسب المحاور التالية :

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
8. يسعى مصرفكم لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات دولية					
9. يسعى مصرفكم لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات رقابية					
10. سيكون مصرفكم قادرا على الالتزام بدعائم بازل II قبل أن تصبح واجبة التنفيذ في عام 2009م					
تقوية واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني :					
11. يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى زيادة الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك والارتفاع النسبي في درجة الأمان لأصول البنوك .					
12. يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى ضبط التسهيلات الائتمانية وفاعلية المصارف التجارية وتوسعها في الإقراض بدون أن يصاحب ذلك زيادة متسقة في رأسمالها.					
13. يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى تكوين فكرة سريعة لدى المودع و المساهم العادي عن سلامة المصرف.					
14. يؤدي تقييم رأس المال على أساس اتجاه وحجم الديون المتعثرة والمخصصات إلى تحسين الوضع المالي للمصرف .					
15. يؤدي تقييم رأس المال على أساس طبيعة وحجم الموجودات إلى تحسين الوضع المالي للمصرف.					
16. يؤدي تقييم رأس المال على أساس مخاطر السوق ، ومخاطر نشاطات غير التقليدية والمخاطر المتعلقة بالنشاطات خارج الميزانية إلى تحسين الوضع المالي للمصرف .					
17. يؤدي تقييم موجودات المصرف بناء على كفاية معايير الضمانات ، قوة إدارة التمويل إلى تحسين الوضع المالي للمصرف .					
18. يؤدي تقييم سيولة المصرف بناء على مقدرة الإدارة على تعريف ، قياس ، مراقبة وضبط وضع السيولة إلى تحسين الوضع المالي للمصرف					

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المنافسة بين المصارف					
19. يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى توحيد متطلبات رأس المال على مستوى الدول مما يقضي على الميزات التنافسية حسب الفروق التنظيمية والمحاسبية .					
20. يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى إضافة تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية تجعلها في موقف أضعف تنافسيا من المشروعات غير المصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة .					
21. يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى زيادة كلفة حصول المصارف على الموارد المالية مما ينعكس على نتائج أعمال هذه المصارف وربحيتها.					
22. يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى تقليص توظيفات المصارف في الخارج لتقليل المخاطر.					
23. يؤدي عدم وجود سوق مالي فعال إلى استثمار فوائض الأموال في الخارج.					
24. يؤدي الاندماج والتعاون والترابط فيما بين المصارف الفلسطينية إلى زيادة قدرتها على الوفاء بمتطلبات بازل II.					
الشفافية والإفصاح :					
25. سيقوم مصرفكم في الإفصاح الكامل عن الأداء المالي .					
26. سيقوم مصرفكم في الإفصاح العام عن المركز المالي متضمنا المستويات المتعددة لرأس المال .					
27. سيقوم مصرفكم في الإفصاح العام عن استراتيجيات وممارسات إدارة المخاطر.					
28. سيقوم مصرفكم في الإفصاح العام عن مخاطر المديونيات متضمنة مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، مخاطر العمليات ، المخاطر القانونية ، والمخاطر الأخرى.					
29. سيقوم مصرفكم في الإفصاح عن السياسات المحاسبية .					
30. سيقوم مصرفكم في الإفصاح عن البيانات الأساسية للأعمال ، والإدارة والحكم السليم لأنشطتكم.					
إدارة المخاطر :					
31. يوجد وحدة إدارة مخاطر مستقلة لدى مصرفكم ؟					
32. يحتوى هيكل إدارة المخاطر في مصرفكم على إدارة المخاطر الائتمانية ؟					
33. يحتوي هيكل إدارة المخاطر في مصرفكم على إدارة المخاطر السوقية ؟					
34. يحتوي هيكل إدارة المخاطر في مصرفكم على إدارة المخاطر التشغيلية ؟					
35. هناك فصل بين إدارة المخاطر وإدارة الائتمان ؟					
36. تشارك إدارة المخاطر بشكل فعال بوضع السياسات الائتمانية ؟					
37. تساهم إدارة المخاطر الائتمانية في قياس ومتابعة المخاطر الائتمانية؟					
38. تعمل إدارة المخاطر الائتمانية على احتواء الخسائر وتقليص احتمال حدوثها؟					
39. توجد في مصرفكم خطوط واضحة لمهام ومسؤوليات إدارة المخاطر؟					
40. يوجد انخفاض في نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها إلى إجمالي التسهيلات ؟					
41. يعتمد البنك المركزي على إصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر الائتمانية ؟					
42. يعتمد البنك المركزي على إصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر السوقية؟					
43. يوجد لدى مصرفكم نظام تصنيف لمخاطر العميل ؟					
44. يتم تحليل الفجوة الائتمانية بشكل دوري ومنتظم ؟					
45. يتعرف مصرفكم على اتجاهات تدرج مخاطر الائتمان وقطاعات النشاط الرئيسية غير المنتظمة وأسباب عدم الانتظام ؟					
46. تتم توجيهات الإدارة العليا بناء على معطيات وبيانات ناتجة عن تحليل المحفظة الائتمانية؟					
47. تم في مصرفكم تطوير البرامج والأنظمة لكي تتلاءم مع متطلبات بازل II؟					
48. يوجد تصنيف ائتماني داخلي يساعد على إدارة جودة مخاطر الائتمان؟					
49. نظام التصنيفات الائتمانية للتسهيلات متوافق مع متطلبات بازل II؟					

ب- فيما يلي مجموعة من العبارات المتعلقة بالتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين لتطبيق دعائم بازل II ، الرجاء تحديد مدى موافقتك على العبارات بوضع إشارة (√)على الاختيار الملائم :

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
التحديات الداخلية :					
خطط إستراتيجية :					
50. يوجد لديكم إستراتيجية داخلية للمحافظة على مستوى رأس المال متضمنة توقعات زيادة القروض المصنفة؟					
51. يوجد لديكم إستراتيجية داخلية للمحافظة على مستوى رأس المال متضمنة المصادر المستقبلية واستخدامات الاحتياطي ؟					
52. يوجد لديكم إستراتيجية داخلية للمحافظة على مستوي رأس المال متضمنة سياسة توزيع الأرباح ؟					
53. يوجد لديكم خطة إستراتيجية لتحديث نظم التقرير وتكنولوجيا المعلومات ؟					
54. يوجد لديكم خطة إستراتيجية لتحسين الموارد للموظفين ؟					
المراجعة الرقابية :					
55. ضرورة وجود أهداف كفاية رأس المال بالنسبة للمخاطر عند عملية التقييم لرأس المال .					
56. ضرورة وجود خطة للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال .					
57. ضرورة وجود سياسات وإجراءات تضمن قيام البنك بتحديد وقياس وتقديم تقارير على كافة المخاطر المادية الهامة عند تقييم رأس المال .					
58. تؤدي عملية التوسع في الإرشاد للمصارف والمفتشين من قبل هيئات الرقابة إلى تشجيع تطبيق دعائم بازل II.					
السياسة المحاسبية :					
59. همعايير المحاسبة والمراجعة المطبق في فلسطين متماشيا مع الممارسات العالمية ؟					
الموارد البشرية :					
60. توجد لديكم خطط لتدريب الموظفين على متطلبات بازل II؟					
61. من الضروري وجود تشاور مشترك بين المنظمين ، المراقبين والمجتمع المصرفي لدراسة وتقييم التأثير المحتمل لتطبيق الإطار الجديد ؟					
62. يوجد لديكم خبراء في مجالات الإحصاء ، وتقييمات النماذج واختبارات التحايل والتزييف ؟					
63. من الضروري قيام المراقبون بتحديد الطرق المبتكرة لجذب ، تطوير والمحافظة على الموظفين المؤهلين ؟					
64. حجم وكفاءة الموظفين ، والحضور المحلي والعالمي ، ومجال الخبرة ، متوفرة لديكم ؟					
التحديات الخارجية :					
65. الظروف السياسية السائدة تؤثر على تطبيق دعائم بازل II؟					
66. هجرة رؤوس الأموال للخارج يؤثر على كفاية رأس مال المصرف ؟					
67. لتردي الأوضاع الاقتصادية السائد في فلسطين تأثير على عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين ؟					
68. إن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المطبقة محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين؟					
69. ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال التحليل المالي محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين .					
70. ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال النظم المحاسبية ومراجعتها محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين.					
71. ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال تقنية المعلومات محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين.					
72. عدم وجود مؤسسات الجدارة الائتمانية المحلية محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين.					

73. هل لدى مصرفكم تقييمات ائتمانية دولية ، ما هي درجة التصنيف ؟ و من أي وكالة تصنيف ؟ .

درجة التصنيف :.....

وكالة التصنيف : .....

74. عفوا ، يرجى ذكر أي ملاحظات تريد إضافتها والتي قد أغفلتها الاستبانة أو لم تعطيها الباحثة حقها من وجهة نظرك .

.....

.....

.....

واسمحوا لي بأن أتقدم بجزيل الشكر ووافر التحية لكم

الباحثة : ميساء محى الدين كُلاب

ايميل : Kullab_maisa@hotmail.com

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

أخي الكريم / السلام عليكم وبرحمة الله وبركاته ... وبعد ،

تهدف هذه الاستبانة إلى الحصول على المعلومات الضرورية للوصول إلى النتائج الحقيقة لبحث رسالة ماجستير بعنوان :

" دوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني وتحدياتها "
(دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين)

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الدوافع والمبررات التي تستدعي تطبيق دعائم بازل II بالإضافة إلى محاولة التعرف على التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض سبيل التطبيق ، والوقوف على الإجراءات والاستعدادات التي قامت بها المصارف الفلسطينية والجهات الرقابية من أجل التطبيق .

وحيث أن الدراسة تهدف لمعرفة آراء العاملين في إدارة الرقابة والتفتيش لدى سلطة النقد الفلسطينية حول تطبيق دعائم بازل II ، فإن الإجابة على هذا الاستبيان تعتبر أساسا لإكمال هذه الدراسة لذا يرجى التكرم بالإجابة عليه بعناية ودقة ،وكلي أمل في أن تسهموا في إثراء هذه الدراسة بخبراتكم العملية وآرائكم النيرة حتى يؤدي إلى إنجاح موضوع الدراسة .

إن الباحثة تشكركم على حسن تعاونكم مؤكدةً لكم بأن بيانات الاستبيان سوف تستخدم فقط في مجال البحث العلمي و لتحقيق أهداف الدراسة المشار إليها أعلاه .

الباحثة
ميساء محى الدين كُلاب

القسم الأول: *البيانات الأولية*

يرجى وضع إشارة (√) في الخانة التي تنطبق عليك :

1. الجنس	( ) ذكر	( ) أنثى	
2. المسمى الوظيفي	( ) مدير عام ( ) مدير ( ) رئيس قسم ( ) أخرى	( ) مساعد مدير عام ( ) نائب مدير ( ) رئيس شعبة	
3. المؤهل العلمي	( ) دبلوم ( ) دكتوراه	( ) بكالوريوس	( ) ماجستير
4. التخصص	( ) علوم مالية و مصرفية ( ) اقتصاد	( ) محاسبة ( ) إدارة أعمال	( ) أخرى
سنوات الخبرة	( ) 5 فأقل ( ) 15 فأكثر	( ) 6 - 10	( ) 11 – 15
5. عدد سنوات العمل في هذا المنصب الحالي	( ) 5 فأقل ( ) 15 فأكثر	( ) 6 - 10	( ) 11 – 15
6. عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في مجال بازل	( ) لم أحصل على دورات تدريبية ( ) حصلت على ثلاث دورات تدريبية فأكثر	( ) حصلت على دورة تدريبية واحدة	( ) حصلت على دورتين تدريبيتين

أ- فيما يلي مجموعة من العبارات المتعلقة بالتحديات الخارجية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين لتطبيق دعائم بازل II ، الرجاء تحديد مدى موافقتك على العبارات بوضع إشارة (√)على الاختيار الملائم حسب المحاور التالية :

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
التحديات الخارجية :					
البيئة التشريعية والقانونية :					
1. هل يتوفر إطار قانوني مناسب للمصارف ؟					
2. هل عرفت القوانين الأنشطة المصرفية بوضوح؟					
3. هل تتمتع الجهات الرقابية بصلاحيات لوضع متطلبات رأس المال وتطبيقها بصورة كاملة ؟					
4. هل وضعت الجهات الرقابية القوانين والإجراءات الضرورية لتطبيق دعائم بازل II؟					
5. هل تمتلك هيئات الرقابة على المصارف الصلاحيات القانونية لتطبيق دعائم بازل II؟					
6. هل يمتلك المراقبون الصلاحيات للتدخل وفرض الامتثال لمتطلبات بازل II؟					
7. هل يجب إجراء تعديلات على الإطار القانوني للرقابة المصرفية ؟					
8. هل تسمح القوانين السارية للمراقبين بالاطلاع على المعلومات الخاصة بأنظمة إدارة المخاطر في المصارف ، وهل تسمح بعمليات التفتيش في حالات الظروف الاستثنائية ؟					
9. هل يحق للمراقبين مطالبة المصارف بإجراء تدقيق دوري؟					
10. هل يسمح الإطار القانوني لجهات الرقابة بتبادل المعلومات والتعاون والتكامل مع الجهات الرقابية في دول أخرى ؟					
11. هل تسمح القوانين العامة المتعلقة بخصوصية السلطات الرقابية والقوانين الخاصة بالسرية المصرفية بقدر الإفصاح المطلوب في الدعامة الثالثة لبازل II					
12. هل يتصف الإطار القانوني المنظم لعمليات المصادقة على المعلومات المفصح عنه بالشمول والكفاية ؟ مثلا هل يسمح المراقبون فرض أنواع معينة من إجراءات معينة من إجراءات المصادقة على صحة البيانات					
13. هل الإطار القانوني مناسب ليضمن فعالية أدوات تخفيف المخاطر (مثل تسجيل الرهن وإجراءات التنفيذ على الأصول) ؟					
14. هل تتعرض هيئات الرقابة لقدر كافي من المساءلة ؟					

ملحق رقم (3)
الجداول الإحصائية لتحليل المجالات

جدول رقم (7) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول (دوافع تطبيق دعـــائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني) والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	المجال	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
8	متطلبات دولية ورقابية	يسعى مصرفكم لتطبيق دعائم بازل II اســتجابة لمتطلبــات دولية	0.749	0.000
9		يسعى مصرفكم لتطبيق دعائم بازل II اســتجابة لمتطلبــات رقابية	0.557	0.016
10		سيكون مصرفكم قادرا على الالتزام بدعائم بازل II قبــل أن تصبح واجبة التنفيذ في عام 2009م	0.712	0.001
11	تقوية واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني	يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى زيــادة الاهتمــام بــسلامة المراكز المالية للبنوك والارتفاع النسبي في درجــة الأمــان لأصول البنوك .	0.690	0.002
12		يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى ضبط التسهيلات الائتمانية وفاعلية المصارف التجارية وتوسعها في الإقراض بــدون أن يصاحب ذلك زيادة متسقة في رأسمالها.	0.516	0.029
13		يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى تكوين فكــرة ســريعة لــدى المودع و المساهم العادي عن سلامة المصرف.	0.766	0.000
14		يؤدي تقييم رأس المال على أســاس اتجــاه وحجــم الــديون المتعثرة والمخصصات إلى تحسين الوضع المالي للمصرف .	0.642	0.004
15		يؤدي تقييم رأس المال على أساس طبيعة وحجم الموجــودات إلى تحسين الوضع المالي للمصرف.	0.583	0.011
16		يؤدي تقييم رأس المال على أساس مخاطر السوق ، ومخاطر نشاطات غير التقليدية والمخاطر المتعلقة بالنشاطات خــارج الميزانية إلى تحسين الوضع المالي للمصرف .	0.672	0.002
17		يؤدي تقييم موجودات المصرف بناء علــى كفايــة معــايير الضمانات ، قوة إدارة التمويل إلى تحسين الوضــع المــالي للمصرف .	0.767	0.000
18		يؤدي تقييم سيولة المصرف بناء على مقــدرة الإدارة علــى	0.798	0.000

مسلسل	المجال	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
		تعريف ، قياس ، مراقبة وضبط وضع السيولة إلى تحسين الوضع المالي للمصرف		
19	المنافسة بين المصارف	يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى توحيد متطلبات رأس المال على مستوى الدول مما يقضي على الميزات التنافسية حسب الفروق التنظيمية والمحاسبية.	0.607	0.008
20		يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى إضافة تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية تجعلها في موقف أضعف تنافسيا من المشروعات غير المصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة .	0.569	0.014
21		يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى زيادة كلفة حصول المصارف على الموارد المالية مما ينعكس على نتائج أعمال هذه المصارف وربحيتها.	0.617	0.006
22		يؤدي تطبيق دعائم بازل II إلى تقليص توظيفات المصارف في الخارج لتقليل المخاطر.	0.645	0.004
23		يؤدي عدم وجود سوق مالي فعال إلى استثمار فوائض الأموال في الخارج.	0.488	0.040
24		يؤدي الاندماج والتعاون والترابط فيما بين المصارف الفلسطينية إلى زيادة قدرتها على الوفاء بمتطلبات بازل II.	0.515	0.029
25	الشفافية والإفصاح	سيقوم مصرفكم في الإفصاح الكامل عن الأداء المالي .	0.631	0.005
26		سيقوم مصرفكم في الإفصاح العام عن المركز المالي متضمنا المستويات المتعددة لرأس المال .	0.651	0.003
27		سيقوم مصرفكم في الإفصاح العام عن استراتيجيات وممارسات إدارة المخاطر.	0.522	0.026
28		سيقوم مصرفكم في الإفصاح العام عن مخاطر المديونيات متضمنة مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، مخاطر العمليات ، المخاطر القانونية ، والمخاطر الأخرى.	0.641	0.004
29		سيقوم مصرفكم في الإفصاح عن السياسات المحاسبية .	0.768	0.000
30		سيقوم مصرفكم في الإفصاح عن البيانات الأساسية للأعمال ، والإدارة والحكم السليم لأنشطتكم.	0.651	0.003
31	إدارة المخاطر	هل يوجد وحدة إدارة مخاطر مستقلة لدى مصرفكم ؟	0.874	0.000
32		هل يحتوى هيكل إدارة المخاطر في مصرفكم على إدارة المخاطر الائتمانية ؟	0.803	0.000
33		هل يحتوي هيكل إدارة المخاطر في مصرفكم على إدارة	0.750	0.000

مسلسل	المجال	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
		المخاطر السوقية ؟		
34		هل يحتوي هيكل إدارة المخاطر في مصرفكم على إدارة المخاطر التشغيلية ؟	0.723	0.001
35		هل هناك فصل بين إدارة المخاطر وإدارة الائتمان ؟	0.888	0.000
36		هل تشارك إدارة المخاطر بشكل فعال بوضع السياسات الائتمانية ؟	0.775	0.000
37		هل تساهم إدارة المخاطر الائتمانية في قياس ومتابعة المخاطر الائتمانية؟	0.814	0.000
38		هل تعمل إدارة المخاطر الائتمانية على احتواء الخسائر وتقليص احتمال حدوثها؟	0.849	0.000
39		هل توجد في مصرفكم خطوط واضحة لمهام ومسؤوليات إدارة المخاطر؟	0.666	0.003
40		هل يوجد انخفاض في نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها إلى إجمالي التسهيلات ؟	0.588	0.010
41		هل يعتمد البنك المركزي على إصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر الائتمانية ؟	0.817	0.000
42		هل يعتمد البنك المركزي على إصدار تعليمات تتلاءم ومتطلبات إدارة المخاطر السوقية؟	0.715	0.001
43		هل يوجد لدى مصرفكم نظام تصنيف لمخاطر العميل ؟	0.503	0.033
44		هل يتم تحليل الفجوة الائتمانية بشكل دوري ومنتظم ؟	0.529	0.024
45		هل يتعرف مصرفكم على اتجاهات تدرج مخاطر الائتمان وقطاعات النشاط الرئيسية غير المنتظمة وأسباب عدم الانتظام ؟	0.641	0.004
46		هل تتم توجيهات الإدارة العليا بناء على معطيات وبيانات ناتجة عن تحليل المحفظة الائتمانية؟	0.741	0.000
47		هل تم في مصرفكم تطوير البرامج والأنظمة لكي تتلاءم مع متطلبات بازل II؟	0.615	0.007
48		هل يوجد تصنيف ائتماني داخلي يساعد على إدارة جودة مخاطر الائتمان؟	0.674	0.002
49		هل نظام التصنيفات الائتمانية للتسهيلات متوافق مع متطلبات بازل II؟	0.538	0.021

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 16 والتي تساوي 0.468

جدول رقم (8) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثـــاني(التحـــديات الداخليـــة والخارجية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين لتطبيق دعائم بازل II) والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	المجال	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
50	خطط إستراتيجية	هل يوجد لديكم إستراتيجية داخليـــة للمحافظـــة علـــى مستوى رأس المال متضمنة توقعات زيادة القـــروض المصنفة؟	0.731	0.001
51		هل يوجد لديكم إستراتيجية داخليـــة للمحافظـــة علـــى مستوى رأس المـــال متـــضمنة المـــصادر المـــستقبلية واستخدامات الاحتياطي ؟	0.731	0.001
52		هل يوجد لديكم إستراتيجية داخليـــة للمحافظـــة علـــى مستوي رأس المال متضمنة سياسة توزيع الأرباح ؟	0.737	0.000
53		هل يوجد لديكم خطة إستراتيجية لتحديث نظم التقريـــر وتكنولوجيا المعلومات ؟	0.733	0.001
54		هل يوجد لديكم خطة إســـتراتيجية لتحـــسين المـــوارد للموظفين ؟	0.537	0.022
55	المراجعة الرقابية	ضرورة وجود أهـــداف كفايـــة رأس المـــال بالنـــسبة للمخاطر عند عملية التقييم لرأس المال .	0.707	0.001
56		ضرورة وجود خطة للتقييم الشامل لمـــدى كفايـــة رأس المال .	0.693	0.001
57		ضرورة وجود سياسات وإجراءات تضمن قيـــام البنـــك بتحديد وقياس وتقديم تقارير على كافة المخاطر المادية الهامة عند تقييم رأس المال .	0.834	0.000
58		تؤدي عملية التوسع في الإرشاد للمصارف والمفتـــشين من قبل هيئات الرقابة إلى تشجيع تطبيق دعائم بازل II.	0.727	0.001
59	السياسة المحاسبية	هل معايير المحاسبة والمراجعة المطبق فـــي فلـــسطين متماشيا مع الممارسات العالمية ؟	0.617	0.008
60	الموارد البشرية	هل توجد لديكم خطط لتدريب الموظفين على متطلبـــات بازل II؟	0.699	0.001
61		هل من الضروري وجود تشاور مشترك بين المنظمين ، المراقبين والمجتمع المصرفي لدراسة وتقييم التـــأثير المحتمل لتطبيق الإطار الجديد ؟	0.824	0.000

مسلسل	المجال	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
62		هل يوجد لديكم خبراء في مجالات الإحصاء ، وتقييمات النماذج واختبارات التحايل والتزييف ؟	0.701	0.001
63		هل من الضروري قيام المراقبون بتحديد الطرق المبتكرة لجذب ، تطوير والمحافظة على الموظفين المؤهلين ؟	0.563	0.015
64		هل حجم وكفاءة الموظفين ، والحضور المحلي والعالمي ، ومجال الخبرة ، متوفرة لديكم ؟	0.761	0.000
65	التحديات الخارجية	هل الظروف السياسية السائدة تؤثر على تطبيق دعائم بازل II؟	0.794	0.000
66		هل هجرة رؤوس الأموال للخارج يؤثر على كفاية رأس مال المصرف ؟	0.493	0.037
67		لتردي الأوضاع الاقتصادية السائد في فلسطين تأثير على عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين ؟	0.783	0.000
68		إن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المطبقة محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين؟	0.740	0.000
69		ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال التحليل المالي محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين .	0.797	0.000
70		ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال النظم المحاسبية ومراجعتها محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين.	0.718	0.001
71		ضعف الكفاءات البشرية الخارجية في مجال تقنية المعلومات محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين.	0.789	0.000
72		عدم وجود مؤسسات الجدارة الائتمانية المحلية محددا هاما في عملية تطبيق دعائم بازل II في المصارف العاملة في فلسطين.	0.722	0.001

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 16 والتي تساوي 0.468

جدول رقم (9) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث(البيئة التشريعية والقانونية) والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	يتوفر إطار قانوني مناسب للمصارف	0.760	0.028
2	عرفت القوانين الأنشطة المصرفية بوضوح	0.768	0.026
3	تتمتع الجهات الرقابية بصلاحيات لوضع متطلبات رأس المال وتطبيقها بصورة كاملة	0.768	0.026
4	وضعت الجهات الرقابية القوانين والإجراءات الضرورية لتطبيق دعائم بازل II	0.871	0.005
5	تمتلك هيئات الرقابة على المصارف الصلاحيات القانونية لتطبيق دعائم بازل I	0.850	0.007
6	يمتلك المراقبون الصلاحيات للتدخل وفرض الامتثال لمتطلبات بازل II	0.905	0.005
7	يجب إجراء تعديلات على الإطار القانوني للرقابة المصرفية	0.722	0.043
8	تسمح القوانين السارية للمراقبين بالاطلاع على المعلومات الخاصة بأنظمة إدارة المخاطر في المصارف ، وهل تسمح بعمليات التفتيش في حالات الظروف الاستثنائية	0.882	0.004
9	هل يحق للمراقبين مطالبة المصارف بإجراء تدقيق دوري	0.861	0.006
10	هل يسمح الإطار القانوني لجهات الرقابة بتبادل المعلومات والتعاون والتكامل مع الجهات الرقابية في دول أخرى	0.819	0.013
11	تسمح القوانين العامة المتعلقة بخصوصية السلطات الرقابية والقوانين الخاصة بالسرية المصرفية بقدر الإفصاح المطلوب في الدعامة الثالثة لبازل II	0.738	0.037
12	يتصف الإطار القانوني المنظم لعمليات المصادقة على المعلومات المفصح عنه بالشمول والكفاية ؟ مثلا هل يسمح المراقبون فرض أنواع معينة من إجراءات معينة من إجراءات المصادقة على صحة البيانات	0.820	0.024
13	الإطار القانوني مناسب ليضمن فعالية أدوات تخفيف المخاطر (مثل تسجيل الرهن وإجراءات التنفيذ على الأصول)	0.820	0.013
14	تتعرض هيئات الرقابة لقدر كافي من المساءلة	0.711	0.048

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 6 والتي تساوي 0.707

جدول رقم (10) الصدق البنائي لمجالات الدراسة

المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
دوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني	0.801	0.000
التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين لتطبيق دعائم بازل II	0.687	0.002
البيئة التشريعية والقانونية	0.739	0.037

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 16 والتي تساوي 0.468

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 6 والتي تساوي 0.707

جدول رقم (11) معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى المعنوية
دوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني	49	0.8183	0.900071	0.000
التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين لتطبيق دعائم بازل II	23	0.8271	0.905369	0.000
البيئة التشريعية والقانونية	14	0.6089	0.756915	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 16 والتي تساوي 0.468

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 6 والتي تساوي 0.707

جدول رقم(12) معاملات الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المجال	عدد فقرات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
دوافع تطبيق دعائم بازل II على الجهاز المصرفي الفلسطيني	49	0.9644
التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين لتطبيق دعائم بازل II	23	0.9420
البيئة التشريعية والقانونية	14	0.7837